



جامعة البحرين
كلية الآداب
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

المعنى عند ابن السراج

في كتابه
"الأصول في النحو"

بحث مقدم

لاستكمال متطلبات درجة الماجستير

في اللغة العربية

من الطالب / خالد حبيب عبد المجيد آل رضي

إشراف

الدكتورة / فائقة الصادقي

أبريل ٢٠٠١م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ربِّ اشرح لي صدري (٢٥) ويسر لي أمري (٢٦) واحلل عقدة من

لساني (٢٧) يفقهوا قولي (٢٨)﴾

(من سورة طه)



الإهداء

إلى والديّ العزيزين وفاء الرضا والدعاء
إلى زوجتي وأولادي لقاء الصبر والمشاركة

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى
الأستاذة الدكتورة / فائقة الصادقي تقديراً
للمعاية الإنسانية والتوجيه العلمي
الذي كان له بالغ الأثر في إنجاز هذا البحث.

الباحث

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣
شكر وتقدير	٤
المقدمة	٩
منهج الكتاب	١٢
خطة البحث	١٤
تمهيد	١٧
إشكاليات المعنى	١٧
المعنى عند ابن السراج	٢١
الفصل الأول (المعنى والدلالة)	٢٥
المعنى وعلم الدلالة	٢٧
المعنى عند الفلاسفة	٣٤
المعنى عند الأصوليين	٣٧
المعنى عند اللغويين	٤٠
المعنى عند البلاغيين	٤٤
النحو العربي وإنتاج الدلالة	٤٧
الإعراب فرع المعنى	٤٨
نظرية العامل وقضية المعنى	٥٢
تضافر القرائن	٥٧
الفصل الثاني (المعنى الصرفي)	٦١
أقسام الكلام	٦٣
الصيغة والوظيفة	٦٥
المصدر والفعل	٦٦

٦٩	الفعل والزمن
٧٢	معاني الأبنية
٧٥	الثابت والمتغير
٧٨	التعريف والتذكير
٨٣	الكنائيات (الضمائر)
٨٨	الأسماء المبهمة (أسماء الإشارة)
٩٠	المشتق من الأسماء
٩٠	اسم الفاعل
٩١	صيغ المبالغة
٩٣	اسم المفعول
٩٣	الصفة المشبهة
٩٤	اسم التفضيل
٩٦	التثنية والجمع السالم
٩٧	جمع التكسير
٩٩	التصغير
١٠١	النسب
١٠١	النقل الوظيفي
١٠٤	الفصل الثالث (المعنى النحوي)
١٠٦	الكلام والجملة
١٠٩	البنية الأساسية
١١٠	الإسناد أو الإخبار
١١٢	المعنى والعلامة الإعرابية
١١٣	الجملة الاسمية
١١٨	الحذف
١١٩	التحويل

١٢١	الجملة الفعلية
١٢٢	أقسام الفعل
١٢٥	المفعولات
١٢٩	الزيادة والإلغاء
١٣٠	المعنى وقرينة الرتبة
١٣١	الرتب المحفوظة
١٣١	الرتب الحرة
١٣٥	الرتبة وظاهرة اللبس
١٣٧	المعنى والمواقع النحوية
١٣٩	المبتدأ الفاعل
١٣٩	المفعول المرفوع
١٤١	المفعول الفاعل
١٤٣	الفاعل المنصوب
١٤٨	المعنى والأساليب النحوية
١٤٩	أسلوب الاستفهام
١٥١	أسلوب النفي
١٥٣	الفصل الرابع (أمن اللبس)
١٥٥	المعنى واللبس
١٥٦	أولاً: على المستوى الصرفي
١٥٦	ما تعلق بالحرف
١٥٩	ما تعلق بالصياغة
١٦٠	ثانياً: على المستوى النحوي
١٦٠	ما تعلق بالحرف
١٦٢	ما تعلق بالصياغة
١٦٤	ما تعلق بالرتبة

١٦٦	 الخاتمة
١٧١	 المصادر والمراجع
١٨٦	 ملخص البحث باللغة العربية

المقدمة

اللغة أقدم نشاط جماعي تواصل ي عرفته البشرية. وهي سمة فارقة تميز الإنسان من غيره من الكائنات. ومع كونها "أصواتاً" كما عرفها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إلا أنها أصوات تتخذ أنساقاً متعددة قادرة على توليد ما لا حصر له من الكلمات والجمل في اللغة الواحدة متفوقة بذلك على سائر نظم الاتصال الأخرى، الأمر الذي جعل ابن جني يربط بين طبيعتها الصوتية ووظيفتها الاجتماعية^(١) من حيث إنها "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"^(٢).

وحيث إن اللغة تواصل لفظي يقوم على الربط بين الدال والمدلول، أو الرمز وما يحيل إليه من معنى، فقد بات فهم هذه العلاقة أمراً لازماً لا غنى عنه من أجل تأمين عملية التوصيل بوضوح بين المتكلمين دون غموض أو التباس. وهذا الأمر هو ما جعل إشكاليات المعنى تتصدر اهتمامات العلماء والمفكرين من مختلف الميادين قديماً وحديثاً، دون أن تقتصر على علماء اللغة، وهو ما أسهم في دراسة المعنى من جوانب مختلفة عبّرت عنها نظريات المعنى المتعددة التي يتناولها علم الدلالة الحديث.

وإذا كانت قضية المعنى قاسماً مشتركاً بين مختلف العلوم الإنسانية بالذات، فإنها في ميدان اللغة والنحو تأخذ بعداً أكثر خصوصية وحساسية. أما من جهة اللغة فلأن فهم الإنسان لذاته وللعالم من حوله يعتمد أساساً عليها، وهي التي تعبر عن هذا الفهم. وأما من جهة النحو فلأنه يمثل عقل هذه اللغة ونظامها. وأن مقاصد المتكلمين ومراميهم لا تنفك تصدر عن هذا النظام أو من خلاله.

(١) انظر في الوظائف التي تؤديها اللغة: قضايا الشعرية. لرومان ياكبسون. ص ٢٧ وما بعدها. وأيضاً:

فلسفة اللغة واللسانيات. لنور الدين النيغر. ص ١٥١ وما بعدها.

(٢) الخصائص ٣٣/١.

واعتماداً على ذلك فإن بحث قضايا المعنى في كتب النحاة العرب القدماء يكتسب أهمية كبيرة وخطيرة على اعتبار أن النحاة حينما قعدوا ما استقرأوه من كلام العرب الفصحاء وقاسوا عليه إنما كانت غايتهم تفادي اللحن واللبس، ووضوح المقاصد والمعاني. ومن هنا كانت هذه الدراسة لقضية المعنى في أحد أبرز الكتب النحوية العربية، وهو "الأصول في النحو" لابن السراج (ت ٣١٦هـ)^(١).

فما مفهوم المعنى عند ابن السراج؟ وما الآليات التي اعتمدها لتفسير ظاهرة المعنى في النحو العربي؟

هذان السؤالان هما حجر الأساس في معالجتنا لإشكاليات المعنى على المستويين الصرفي والنحوي في كتابه "الأصول في النحو".

إنّ الهدف من هذا البحث هو محاولة فهم الآليات التي وظّفها ابن السراج للكشف عن المعنى في الجملة العربية، بنيةً وتركيباً، ووصف هذه الآليات، والوقوف على وظائفها في رفع اللبس أو منعه.

وجاء اختيار هذا المصنف النحوي لموضوع هذه الدراسة على اعتبار أنه من أكثر التجارب تجديداً، وأشدّها تأثيراً في مصير النحو العربي في صيرورته نموذجاً قانونياً أو نظرية متماسكة ابتداءً من القرن الرابع الهجري، ذلك أن نظرة متفحصة لأبرز المؤلفات النحوية السابقة على كتاب الأصول لابن السراج تظهر بشكل واضح الاختلاف المنهجي فيما بينها وبينه، دون أن نجد أنفسنا في حاجة إلى تأكيد مكانتها وعظيم خطرهما، ككتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، ثم كتاب المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، أو كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج (ت ٣١١هـ)، أو كتاب معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ)، ومثله للأخفش (ت ٢١٥هـ).

(١) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي النحوي، المعروف بابن السراج. انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، ص ١١٢. والفهرست، ص ١٢٥. وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١٤٥/٣. ومعجم الأدباء ١٩٧/١٨.

إن ما يميز كتاب الأصول عن هذه المؤلفات أننا نجد فيه لأول مرة ملامح النموذج النحوي المتناسك الذي احتذاه النحويون القدامى بعده. وبعبارة أخرى. إن فضل هذا الكتاب يكمن في أنه قد بُني على مبادئ وأصول منهجية واضحة جعلت كل مسألة بموضع خاص بها ضمن ترتيب هرمي دقيق يلائم نظام النظرية النحوية المتناسكة لتجاوز بذلك مرحلة الارتجالات المنفردة والجهود المتبعثرة في تاريخ النحو العربي، حتى صح أن يقال فيه: "مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله"^(١).

هذا النموذج الذي أخذ فيه ابن السراج مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب، ونظر في دقائق كتابه، وعوّل على مسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة^(٢) هو ما جعل بعض الباحثين المحدثين يعده أخطر مصنف نحوي بعد كتاب سيبويه^(٣). وأنه كان بمثابة الثورة النحوية^(٤) التي تمخضت عنها صياغة قانونية لعلم النحو توجت بها مرحلة التأسيس الماضية.

لقد كان ابن السراج وفياً لسيبويه والمبرد بما نقله عنهما، بالإضافة إلى ما نقله عن الكوفيين. ولكنه مع هذا الوفاء استطاع أن يسجل بصمته النظرية في قراءة النحو، وإعادة كتابته مستفيداً من أجواء الحياة العلمية والثقافية التي سادت عصره التي كان لكل من الفلسفة والمنطق فيها نصيب وافر. قال أبو عبد الله المرزباني: "صنف ابن السراج كتاباً في النحو سماه "الأصول" انتزعه من أبواب

(١) معجم الأدباء ١٨/١٩٨.

(٢) المرجع السابق ١٨/١٩٨ - ٢٠٠.

(٣) فهارس كتاب الأصول في النحو. ص ٣.

(٤) انظر بحث: في مراحل تكون التراث النحوي العربي. جان باترك غيوم. مجلة التواصل اللساني.

المغرب. المجلد الرابع. العدد الثاني. سبتمبر ١٩٩٢م. ص ١٩.

كتاب سيبويه وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين، فأعجب بهذا اللفظ الفيلسفيون^(١) وهو ما يعني أنه قد استفاد من دراسة المنطق في تنظيم أبواب كتابه وتقسيمه، ليكون - كما لاحظ ذلك باحثون آخرون - صاحب طريقة جديدة في النحو وتقسيم أبوابه^(٢)، وأنه سبق عصره بمنهجيته المحكمة في تأليفه النحوي^(٣).

منهج الكتاب

بعد أن استهل ابن السراج كتابه بالحديث عن العلة التي من أجلها وضع كتابه تحدث عن الكلام وأقسامه، من اسم وفعل وحرف، ثم أتبع ذلك بالحديث عن الإعراب والبناء، ليعقبه بالحديث عن العوامل وأنواعها.

وبعد هذه المقدمات شرع في معالجات الأبواب النحوية المختلفة مبتدئاً بالمرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجزورات^(٤). وبعدها تحدث عن توابع الأسماء، ثم المبنيات، ثم الجموع بأنواعها، ثم التصغير والنسب، ثم الأبنية وصيغها.

وفضلاً عن هذا التبويب العام، كان كثيراً ما يعقد أبواباً فرعية متصلة بها. ولم يفت ابن السراج أن يحكم الربط بين أبواب الكتاب بما كان يضعه أمام القارئ من القضايا التي سيعالجها في كل باب، وبما يمهد له في نهاية كل باب للباب الذي يليه، الأمر الذي جعل الصلة تبدو وثيقة بين أغلب الأبواب.

إنَّ المنهجية المنطقية العقلية التي اتبعها ابن السراج بدت واضحةً جلية، سواء أكان ذلك على مستوى التقسيم العام للأبواب وتنسيق المسائل ضمن أبوابها، أو على

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة ١٤٩/٣.

(٢) المعنى والإعراب عند النحويين ١٢٦/١.

(٣) ابن السراج ومذهبه في النحو، المقدمة.

(٤) انظر لابن السراج أيضاً: الموجز في النحو، ص ٢٩ وما بعدها.

مستوى التقسيمات والتحديدات المتوالية في معالجات الباب الواحد أو المسألة الواحدة مثلما نرى ذلك عند حديثه عن الفعل اللازم والمتعدي حيث يقسم الفعل إلى قسمين: حقيقي، وغير حقيقي، ثم يقسم الحقيقي إلى واصل، وآخر غير واصل. ثم يقسم الواصل إلى ضربين: واصل مؤثر، وواصل غير مؤثر. ثم ينتقل إلى غير الحقيقي ويذكر له ضرباً ثلاثة، وهكذا.

وقد وقع لغط طويل حول هذا الكتاب، وهو موضوع بحثنا في المعنى. فهل هو كتاب في مبادئ النحو وقواعده العامة فقط؟ أم هو كتاب في أدلة النحو التي استنبطت منها هذه القواعد أيضاً من سماع أو قياس أو غيرها؟ وهل يعتبر ابن السراج الرائد في علم أصول النحو إذا ما ثبت تناوله وبحثه ودراسته لأدلة النحو الإجمالية هذه؟

في الحقيقة فإن المتأمل فيه يصل إلى أن ابن السراج وهو يعيد كتابة قواعد النحو ومبادئه قد تعرض أيضاً إلى أدلته التي استنبطت منها تلك القواعد، وذلك بما عرض من أدلة السماع، والقياس، وما تناوله عن العلل، وما ناقشه عن المطرد والشاذ، مما يجعلنا نتفق مع القائلين بأن ذلك يجعل ابن السراج المشير الأول إلى علم أصول النحو وواضع يده على بداياته^(١).

وعلى الرغم من هذه المنزلة التي يحظى بها كتاب الأصول في النحو لابن السراج إلا أنه ظلّ مغموراً مدة طويلة، حتى هيا الله له باحثاً أقام عليه أطروحته للدكتوراه بكلية الآداب بجامعة القاهرة، وهو الدكتور عبد الحسين الفتلي الذي عمد إلى تحقيق الكتاب وقدم له بدراسة مناسبة.

(١) ابن السراج ومذهبه في النحو، ص ٨٦. وقد ذهب إلى ذلك آخرون، منهم الدكتور علي أبو المكارم في كتابه "أصول التفكير النحوي"، ص ٤. والدكتور محمد عبيد في كتابه "أصول النحو العربي". ص ٥. والدكتور إبراهيم عبد الله رفيده في كتابه "النحو وكتب التفسير" ٧٥/١.

ومع ما يحمد للدكتور الفتلي هذا الجهد في تحقيق الكتاب وإخراجه إلى النور إلا أنه يُؤخذ عليه الكثير مما وقع في طباعته من التصحيف والتحريف سواء في الكلمات أو الشواهد. الأمر الذي يضاعف جهد الباحث من أجل الاطمئنان إلى ما ينقله منه.

ولأنّ الكتاب ظهر دون فهارس فقد شرع الأستاذ الدكتور محمود الطناحي في عمل فهرسة كاشفة تضم النظير إلى النظير، وتقرن الشبيه بالشبيه، وترشد إلى المسائل والقضايا في مظانها. إلا أنّ انشغالاته الأخرى حالت - كما يقول - دون الوفاء بحق الكتاب فيما أراد له من تلك الفهارس الجامعة^(١). فاكتمى بفهارس القرآن الكريم، والحديث، والأثر، والأمثال، والتراكيب والنماذج النحوية، والأشعار والأرجاز.

وقد مثل هذا الكتاب في أجزائه الثلاثة^(٢) العمود الفقري لدراسة المعنى عند ابن السراج، كما استعذت بالكثير من المصادر، ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد بوصفهما من أبرز مصادر كتاب الأصول، وأيضاً بالكثير من المراجع الأخرى التي سهلت لي فهم ما غمض من القضايا الصرفية والنحوية فيه.

خطة البحث

وبعد أن جمعت مادة الدراسة، رأيت أن أرتبها في تمهيد وأربعة فصول، ثم خاتمة، فبدأت البحث بتمهيد عرضت فيه لتعريف مصطلح "المعنى" وبيان مفهومه، والصعوبات التي قد تطرأ خلال العمليات الاتصالية وما تؤدي إليه من التباس، أو غموض، أو إبهام يحول دون وصول المعنى المراد والمقصود بين أطراف الاتصال. ثم انتقلت إلى الحديث عن المعنى عند ابن السراج، والمفاهيم التي اعتمدها

(١) فهارس كتاب الأصول في النحو. ص ١٢.

(٢) صدر عن مؤسسة الرسالة، بيروت. في عام ١٩٨٥م.

منطلقاً لمعالجته للمسائل في أبوابها النحوية المختلفة، كما أشرت إلى اهتمامه بمشكلة اللبس أو الالتباس واقتراحه وسائل منعه، وتأكيدده على ضرورة أمنه أثناء الكلام. كما تحدثت بعد ذلك عن المعاني الوظيفية التي وجدتتها في كتابه "الأصول في النحو" وهي المعنى الصوتي، والمعنى الصرفي، والمعنى النحوي، والمعنى الدلالي، وعرفت كلاً منها.

بعد ذلك، انتقلت إلى الفصول الأربعة، فتحدثت في الفصل الأول (المعنى والدلالة) عن الدلالة لغةً واصطلاحاً، وعلاقة علم الدلالة الحديث بالمعنى، مفهوماً وإجراءً. ثم انتقلت إلى الحديث عن المعنى عند كل من الفلاسفة والأصوليين، ثم عند اللغويين والبلاغيين. ومنهم انتقلت إلى الحديث عن علاقة النحو العربي بإنتاج الدلالة، وارتباطه بقضية المعنى منذ إرهاباته الأولى. وفي ذلك ناقشت مقولة "الإعراب فرع المعنى"، وعرضت لنظرية العامل وعلاقتها بقضية المعنى، لأنتهى في هذا الفصل بالحديث عن الاتجاه القائل بتضافر القرائن في فهم مدلول الجملة أو التركيب النحوي.

أما الفصل الثاني (المعنى الصرفي) فقد حُصص للمعنى الصرفي في كتاب الأصول لابن السراج وذلك من خلال أقسام الكلام، وعلاقة الصيغ بالوظائف، والفرق بين دلالة المصدر ودلالة الفعل، وعلاقة الفعل بالزمن، ومعاني الأبنية، ودلالات الصيغ المبنية، والصيغ الاشتقاقية.

أما الفصل الثالث (المعنى النحوي) فيتناول الفرق بين الكلام والجملة، ثم مفهوم البنية الأساسية، والتركيب الاسمي، والتركيب الفعلي، وعلاقة المعنى بالقرائن المختلفة، كالعلامة الإعرابية، ورتبة الكلمة في الجملة، كما يتناول الفصل انشغال ابن السراج بالهاجس الدلالي في مختلف معالجاته النحوية، وبروز هذا الاهتمام في الكشف عن روح التركيب. وبعد ذلك يتناول الفصل قضية المعنى في الأساليب النحوية.

أما الفصل الرابع (أمن اللبس) فيتناول الوسائل والآليات التي استخدمها ابن السراج من أجل أمن اللبس أو رفعه على المستوى الصرفي، والمستوى النحوي. وأخيراً، فقد جاءت الخاتمة لتعرض نتائج هذه الدراسة وتوضح مفردات الجهاز المفاهيمي التي وظفها ابن السراج لتفسير ظاهرة المعنى على المستويين الصرفي والنحوي في كتابه "الأصول في النحو".

وبعد، فهذه هي الخطوط العامة لهذا الجهد الذي أتلّمس به سبل الجادة على طريق البحث والدراسة وأنا بين الخوف والرجاء، إذ تجرأت على طرق كتاب ذي شأن خطير لعلم من أعلام نحونا العربي من القرن الرابع الهجري. ولست أزعّم في هذا الولوج إلا الصدق في رغبة قراءة تراثنا النحوي، ولست أدعي إلاّ المحاولة العلمية في الفهم والاستزادة.

ولا يسعني وقد بلغ جهدي غايته إلا أن أقدم شكري الوافر لأساتذتنا الكرام في قسم اللغة العربية في كلية الآداب في جامعة البحرين لما أفاضوا به علينا من علم وتوجيه ورعاية.

والله من وراء القصد، منه نستمد العون، وعليه نتوكل.

تمهيد

إشكاليات المعنى

يُعرّف المعنى بأنه القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بحث عنه^(١). ومعنى الكلام، ومعنى الشعر، أي الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ^(٢). وقد زاد الشريف الجرجاني على ذلك بقوله: "إنّ المعاني هي الصور الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ. فمن حيث إنها تقصد باللفظ سميت معنى، ومن حيث إنها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوماً^(٣). كما تناولت المعاجم اللغوية الحديثة مفهوم "المعنى" على نحو مماثل لما سبق، إذ جاء في بعضها أن المعنى هو ما يدل عليه اللفظ^(٤)، وفي بعضها الآخر أن المعنى هو ما يدل عليه القول، أو الرمز، أو الإشارة أو الشيء^(٥). ومما سبق يظهر أن المعنى هو القصد الذي يرمي إليه وينشده المتحدثون من ألفاظ اللغة الواحدة، لتكون هذه الألفاظ - مفردة أو مركبة - دالة على صور ذهنية، أو على مفاهيم يتعقلونها.

ولكن، هل دائماً يتم إيصال المعنى واضحاً مفهوماً؟ وهل بالضرورة يتم فهم المقصود بين المتخاطبين في كل عملية اتصالية؟ إنّ واقع الأمر يكشف خلاف ذلك،

(١) معجم مقاييس اللغة ١٤٨/٤.

(٢) المرجع السابق ١٤٩/٤.

(٣) التعريفات، ص ٢٧٤.

(٤) الخليل "معجم مصطلحات النحو العربي"، ص ٤١٤.

(٥) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية. ص ٣٦٦.

إذ غالباً ما تشهد استخداماتنا اليومية للكلام مع الآخرين كثيراً من الصعوبات، أو ما نعبر عنه بسوء الفهم نتيجة لعدم وضوح ما نقصده. أو لأننا لم نعرف ما يقصده الطرف الآخر. أو بتعبير آخر، لأننا لم نفهم معنى واحداً فيما قلناه، أو قيل لنا.

إن ما يحدث من خلافات خطيرة في مجالات السياسة والفقه والقانون والقضاء مثلاً، يؤكد أن تحديد المعنى أمر يكتنفه الكثير من الصعوبات، وهو ما يجعل المشتغلين في هذه الميادين وغيرها يحرصون كل الحرص، وبغاية بالغه على تحديد ما يقصدونه بألفاظهم وعباراتهم، لئلا يُفهم خلاف ما يعنونه، الأمر الذي يضطرهم باستمرار إلى شرح عباراتهم، أو توضيح نصوصهم بملاحظات تفسيرية.

إلى جانب ذلك، هناك بعد آخر لقضية المعنى يتصل باختلاف اللغة المنطوقة عن اللغة المكتوبة. ففي حين يمكن للمتكلم أن يستعين بقنوات إشارية أخرى معينة مصاحبة للحدث الكلامي، يبقى المكتوب محصوراً في القناة البصرية التي من خلالها يتواصل الكاتب مع قارئه. وهذا ما يفسره - ربما - وضع الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) للخط أو الكتابة عند حديثه عن أقسام الدلالة بعد الكلام والإشارة^(١).

وتزداد قضية المعنى صعوبة حين نجح فيما نتكلم أو نكتب إلى إظهار خلاف ما نعنيه ونقصده، أو إلى توظيف اللغة - منطوقة أو مكتوبة - لإخفاء قناعاتنا والتستر على أفكارنا.

ولعل من أبرز المشكلات التي تؤدي إلى عدم وضوح المعنى على مستوى الألفاظ أو الجمل والعبارات فيما يقال أو يكتب مشكلة الالتباس أو اللبس، ومشكلة الإبهام، ومشكلة الغموض. وهي مصطلحات تكرر توظيفها في مختلف ميادين المعرفة للدلالة على ما يطرأ على عملية التواصل من معوقات تحول دون وضوح المقاصد، مع اتفاقها

(١) البيان والتبيين، ص ٥٥.

أحياناً واختلافها أحياناً أخرى على ما تدل عليه، أو على طبيعة المعوقات أو مسبباتها، وإن كان معظمها يدور حول تعدد المعنى أو خفاؤه.

أما اللبس فهو احتمال اللفظ أو العبارة أكثر من معنى، دون أن تكون الغلبة لمعنى على آخر^(١). وقد جاء في لسان العرب أن قولك: لبس عليه الأمر: خلطه وجعله مشتبهاً بغيره، أو خافياً^(٢). وقد شاع استخدام هذا المصطلح عند اللغويين والنحويين العرب، ومنهم ابن السراج النحوي.

أما الإبهام فهو التعمية^(٣)، التي قد تعني عدم الوضوح، أو عدم القدرة على الوصول إلى الشيء المبهم، أو عدم فهمه. ومنه: أبهمتُ الباب، إذا أغلقته. واستبهم عليّ الجواب، أي: استغلق^(٤). وفي النحو، إطلاق اللفظ على مسميات عديدة، مثلما تتبعها أحد الباحثين المحدثين^(٥). ومن أبرز أمثلتها أسماء الإشارة التي ينعتونها بالأسماء المبهمة، ويريدون بها ما يصلح أن يشار به إلى أي شيء. وإن احتاج المبهم إلى أن يميز بالأجناس عند الإلباس كما يقول ابن السراج النحوي^(٦).

أما الغموض فهو ما يطلق على التداخل في الشيء وعدم بروزه^(٧)، وهو يلتقي مع الإبهام في التعمية^(٨). وقد قسّم بعض الباحثين الغموض إلى أنواع، منها، غموض الرمز أو الدوال، ومنها غموض مدلول الرمز أو الدال، ومنها غموض المدى الذي

(١) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ص ٣٣٢.

(٢) لسان العرب، مادة (لبس).

(٣) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ص ١٤.

(٤) نتائج الفكر في النحو، ص ٢٢٧.

(٥) انظر في ذلك كتاب: الإبهام والمبهمات في النحو العربي، دكتور إبراهيم بركات.

(٦) الأصول ٣٣/٢.

(٧) معجم مقاييس اللغة ٣٩٥/٤.

(٨) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ص ١٤.

يمكن أن يمثله مدلول الرمز^(١). أما عن سبل استبعاد الغموض فهي إما أن تكون بالتخصيص. أو تحديد الشروط والظروف الخاصة بالرمز ومدلوله. أو بتحديد أكثر دقة للمدى المكاني والزمني للمدلول، أو بمعنى آخر، سياقه^(٢).

وفي علم اللغة الحديث اتجه نظر اللغويين إلى تعريف الغموض بأنه البناء اللغوي الذي يحتمل أو يرتبط به أكثر من معنى^(٣). وحددوا لذلك ثلاثة أنماط من الغموض، هي^(٤):

١ - الغموض الذي يقع في الكلام بسبب من الأداء الصوتي أو الملامح الصوتية المصاحبة للكلام. وهو ما يقع بالطبع في اللغة المنطوقة.

٢ - الغموض الذي يحدث بسبب احتمال الكلمة أو المفردة لأكثر من معنى، من قبيل المشترك اللفظي.

٣ - الغموض الذي يقع بسبب من التركيب النحوي لاحتمال الجملة الواحدة أكثر من معنى. وهو ما يمكن كشفه في نظرية العالم اللغوي الأمريكي تشومسكي (١٩٥٧م) وغيره من العلماء بتحويل البنية السطحية إلى أكثر من بنية عميقة.

(١) مفهوم المعنى دراسة تحليلية. د. عزمي إسلام. ص ١٤٩.

(٢) المرجع السابق. ص ١٥١ - ١٥٣.

(٣) العربية والغموض. د. حلمي خليل. ص ٣٠.

(٤) المرجع السابق. ص ٣٠ - ٤٤.

المعنى عند ابن السراج

يشغل مفهوم المعنى عند ابن السراج في كتابه "الأصول في النحو" حيزاً كبيراً ومتشعباً يجعله مادة مناسبة للبحث على أكثر من مستوى. وأول ما يمكن ملاحظته في ذلك اهتمامه بالغايات التي يرمي إليها متحدث اللغة من كلامه، والمقاصد التي ينشدها. وقد اعتمد في بيان هذا على مفهوم "القصد" أو "الإرادة"، أي ما يقصد إليه المتكلم وما يريده من الكلام. وربط بينه وبين مفهوم "الفائدة" التي تكون مدار استقامة الكلام وجوازه، أو استحالته إذا لم تحصل به الفائدة.

وعلى هذا جاءت معالجاته للمسائل في أبوابها المختلفة والوجوه الإعرابية الجائزة فيها تنطلق من هذه المفاهيم وتدور معها. ومنها ما نجده مثلاً عند حديثه عن امتناع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه كما يقول: "لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به"^(١). إلى أن يقول: "وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة. فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له"^(٢).

كما نجده عند حديثه عن الحال في نحو: "جاءني رجل من أصحابك راكباً"، يقول: "تقول ذلك إذا أردت الزيادة في الفائدة والخبر. وإن أردت الصفة خفضت فقلت: مررت برجل من أصحابك راكباً"^(٣).

وفي حديثه عما يجوز وما لا يجوز بناءً على مفهوم الفائدة يقول في باب التعجب: "ولا يجوز: ما أحسن رجلاً. لأنه لا فائدة فيه. ولو قلت: ما أحسن زيداً ورجلاً معه جاز. ولولا قولك (معه) لم يكن في الكلام فائدة"^(٤).

(١) الأصول ٥٩/١.

(٢) الأصول ٥٩/١. وانظر أيضاً: ٨٤/١، حيث يقول ابن السراج في باب كان وأخواتها: والمعول في هذا الباب وغيره على الفائدة كما كان في المبتدأ والخبر.

(٣) الأصول ٢١٤/١.

(٤) الأصول ١٠٧/١.

وفي شرحه لخبر المبتدأ يعرفه ابن السراج بأنه "هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً"^(١). وعند حديثه عن الظروف التي تقوم مقام الخبر يفرق بين ظرف الزمان وظرف المكان بناءً على مفهوم الفائدة أيضاً. فظروف الزمان لا تتضمن الجثث، ولذا فلا يجوز أن يقال: "زيد يوم الخميس"، ولا "عمرو في شهر كذا". وإنما يجوز ذلك في الأحداث نحو الضرب والحمد^(٢)، ويعلل لذلك بأن قولنا: "زيد اليوم"، ليس فيه فائدة، لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرنا من اليوم، على اعتبار أن الزمان لا يتضمن واحداً دون الآخر، والأماكن يُنتقل عنها فيجوز أن تكون خبراً عن الجثث وغيرها^(٣).

ومثل ذلك أيضاً نجده في باب (حتى) عند حديثه عن عملها حيث يقول: "وهذا عندي على ما يقدر المتكلم ... وجميع هذا إنما يراعى به الفائدة واستقامة الكلام"^(٤).

وقد ارتبط هذا الاهتمام بدال القصد عند ابن السراج بما قد يقع أثناء الكلام من لبس قد يؤدي إلى احتمال السياق اللغوي أكثر من معنى، كما كثر استعماله لهذا المصطلح، "اللبس" أو "الالتباس" في كتابه "الأصول" على مختلف المستويات الصوتية، والصرفية، والنحوية والدلالية. وكان حريصاً عندها على اقتراح الوسائل الكفيلة برفع هذا اللبس أو منعه. ومنها رده الكثير من الجوازات النحوية إذا احتتمل السياق وقوع الإلباس، لأن الكلام كما يقول ابن السراج إنما وضع للإبانة^(٥).

(١) الأصول ٦٢/١.

(٢) الأصول ٦٣/١.

(٣) الأصول ٦٣/١.

(٤) الأصول ٤٢٧/١.

(٥) الأصول ٢١٩/١.

ويجدر بنا هنا بعد ما تقدم أن نفرق بين أنواع من المعاني الوظيفية التي تناولها ابن السراج في كتابه "الأصول" بحسب مستويات التحليل اللغوي المختلفة. وهي المعنى الصوتي، والمعنى الصرفي، والمعنى النحوي، والمعنى الدلالي.

أما المعنى الصوتي فهو الدلالة الوظيفية التي تحدث نتيجة للتغيرات الطارئة على الوحدات الصوتية في بنية الكلمة أو الجملة، كاستبدال صوت مكان صوت آخر، أو إضافته، أو حذفه، أو قلبه، أو تغيير صفته. ومن ذلك تفريقه بين نون الاثنين المكسورة أبداً^(١) ونون الجمع السالم المفتوحة أبداً^(٢)، ومنه إلحاق آخر الاسم المندوب ألفاً للبعد^(٣). ومنه مد ألف الاستفهام في مثل: "ألرجل عندك؟" كيلا يلتبس الخبر بالاستفهام^(٤).

أما المعنى الصرفي فيقصد به دلالة الصيغة أو البنية، والتي يمكن أن تكون دلالة ثابتة، كدلالة الفعل العامة على الحدث والزمن، أو دلالة متغيرة بحسب السياق الذي ترد فيه، كدلالة الاشتقاقات والتصاريف المختلفة في الأسماء والأفعال وما يرتبط بها من وظائف اللواحق، والزوائد، إذا لحقت بها.

أما المعنى النحوي فهو الدلالة المستفادة من التركيب من شبكة العلاقات القائمة بين أجزائه، وتعلق بعضها ببعض. ويتصل بذلك كل ما يترتب على التقديم والتأخير، أو الإظهار والإضمار، أو الذكر والحذف، أو الفصل والوصل، أو غير ذلك من الوجوه التركيبية الأخرى.

أما المعنى الدلالي فهو الدلالة التي تستفاد من السياق العام للجملة، وعليها يُعتمد في التفريق بين الجمل المقبولة نحوياً ودلالياً، والجمل الصحيحة نحوياً

(١) الأصول ٤٦/١.

(٢) الأصول ٤٧/١.

(٣) الأصول ٣٥٥/١.

(٤) الأصول ٣٦٩/٢.

ولكنها غير مقبولة دلاليًا. وقد شغل هذا الجانب من الدلالة ابن السراج في أغلب أبواب كتابه، وكان للتفسيرات والتعليقات المنطقية والفلسفية فيها أثر واضح جعلت معالجاته لمختلف التراكيب تنطلق منها، حتى وجدناه باستمرار يناقش ويبحث في كل تركيب عن مثل "الفاعل في المعنى"^(١) وعن الحالات التي يكون فيها "المفعول هو الفاعل"^(٢) أو عن "الفاعل الحقيقي"^(٣) و"المفعول في الحقيقة"^(٤)، إلى غير ذلك من النظرات الدلالية الجديرة بالاهتمام، وهو ما سيجعل دراستنا للمعنى النحوي في كتابه "الأصول" غير منفكة عن هذا البعد الدلالي، بل ستتضافر معه في مختلف المعالجات المقترحة.

ولكن قبل ذلك سنحاول في الفصل الأول من هذا البحث دراسة مصطلحي المعنى والدلالة بين القديم والحديث، وملامح تبلور علم الدلالة. كما سنقف بإيجاز على مفهوم المعنى عند العلماء والمفكرين، المسلمين والغربيين، لننتهي فيه إلى علاقة علم النحو العربي عمومًا بإنتاج الدلالة.

(١) الأصول ١/٧٠.

(٢) الأصول ١/١٧٧.

(٣) الأصول ١/٧٣.

(٤) الأصول ١/٧٤.

الفصل الأول

المعنى والدلالة

١. المعنى وعلم الدلالة
٢. المعنى عند الفلاسفة
٣. المعنى عند الأصوليين
٤. المعنى عند اللغويين
٥. المعنى عند البلاغيين
٦. النحو العربي وإنتاج الدلالة
٧. الإعراب فرع المعنى
٨. نظرية العامل وقضية المعنى
٩. تضافر القرائن

المعنى وعلم الدلالة

عرّف الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) الدلالة بقوله: "هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول"^(١). كما عرّف الدلالة اللفظية بقوله: "هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تُخيل فُهم منه معناه"^(٢).

وعلى الرغم من ارتباط مصطلح الدلالة بالمعنى، وشيوعه عند اللغويين والأصوليين والبلاغيين العرب القدماء كما سنرى، وأحياناً استخدامهما مترادفين، إلا أن الأبعاد التي اكتسبها هذا المصطلح عبر سيرورة تطور الدرس الدلالي الحديث أفضت إلى اعتبار (علم الدلالة) العلم الذي يدرس المعنى، أو هو طرق دراسة المعنى^(٣)، أو النظرية العامة للمعنى^(٤). وأن الإشكالية اللغوية في هذا العلم، الذي هو من فروع علم اللغة، هي الوقوع على قوانين المعنى التي تكشف أسرارها، وتبين كيفية حركته^(٥).

وهنا يجدر بنا أيضاً أن نفرق بين ورود مصطلح الدلالة في التراث العربي القديم وفي الدراسات الدلالية العربية المعاصرة^(٦)، والذي أُدخل فيها باعتباره ترجمة لكلمة Semantique الفرنسية أو Semantics الإنجليزية، التي تبلورت كمصطلح في ميدان علم اللغة العام على يد الفرنسي ميشال بريال Michel Breal مع

(١) التعريفات، ص ١٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٠.

(٣) علم الدلالة، الدكتور أحمد مختار عمر، ص ١١.

(٤) اللسانيات والدلالة (الكلمة)، ص ٢٨.

(٥) علم الدلالة العربي .. النظرية والتطبيق، الدكتور فايز الداية، ص ٦.

(٦) انظر في تفصيل ذلك: اللسانيات والدلالة (الكلمة)، ص ٢٣ وما بعدها.

أواخر القرن التاسع عشر ١٨٩٧م في بحثه بعنوان: مبحث في علم الدلالة Essai de Semantique، ليجد المصطلح قبولاً ورواجاً أكثر من غيره من المصطلحات الأخرى المشتقة من الأصل اليوناني Sema الذي يدور حول مفهوم الدال أو الإشارة أو العلامة أو المعنى^(١). وعلى الرغم من اقتصار بحث ميشال بريال على دراسة دلالات الألفاظ من ناحية تاريخية في اللغات القديمة التي تنتمي إلى الفصيلة الهندية الأوروبية، إلا أن بحثه وقتذاك اعتُبر نقلة كبيرة في علم اللغة حيث فتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين لتناول التغيرات التي تطرأ على معاني الكلمات.

وقد تناولت الدراسات الدلالية بعده^(٢)، ليرتبط علم الدلالة مرة أخرى بالدراسة التي قدمها عام ١٩٢٣م كل من أوجدن Ogden وريتشارد Richards بعنوان: معنى المعنى The meaning of meaning حيث تتبعا فيها فكرة المعنى عن طريق التعريفات المتعددة له في محاولة لتقديم تفسير دلالي لطبيعة العلامات والرموز، وانتهيا إلى ما عُرف بنظرية الإحالة المرجعية أو النظرية الإشارية^(٣). وكان من أبرز ما أضافته هذه الدراسة أنها وضّحت مدى الصعوبة والتعقيد اللذين يكتنفان طبيعة المعنى، كما أنها أغرت علماء آخرين من خارج ميدان علم اللغة بدراسة مشكلة المعنى، وبوجهات نظر مخالفة^(٤).

(١) انظر في ذلك: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٩١ وما بعدها. وعلم الدلالة، الدكتور أحمد مختار عمر، ص ٢٢ وما بعدها، ومفاتيح الألسنية، ص ١١٩ وما بعدها. وعلم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، الدكتور فايز الداية، ص ٦ وما بعدها. وعلم الدلالة بين النظر والتطبيق، الدكتور أحمد نعيم الكراعين، ص ٨٩ وما بعدها. وعلم الدلالة، بيير جيرو، ترجمة أنطوان أبو زيد، ص ٦، ونفسه، ترجمة الدكتور منذر عياشي، ص ١٦.

(٢) انظر في ذلك: علم الدلالة، الدكتور أحمد مختار عمر، ص ٢٢ وما بعدها.

(٣) انظر تفصيلاً لها في المرجع السابق، ص ٥٤ وما بعدها. وانظر أيضاً في تفصيل جهود أوجدن وريتشارد: مناهج البحث في اللغة، دكتور تمام حسان، ص ٢٧٦ وما بعدها.

(٤) انظر عدداً من هذه الدراسات في كتاب: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٩٣ وما بعدها.

أما العالم اللغوي السويسري فرديناند دي سوسير De Saussure فقد كان لدراساته اللغوية الرائدة الأثر البالغ في أغلب ما كتب في ميدان علم اللغة بعد نشر محاضراته عام ١٩١٦م^(١)، بل امتد أثرها إلى ميدان الدراسات الأدبية أيضاً.

إنَّ الفرق الذي أوضحه سوسير بين اللغة بوصفها نظاماً اجتماعياً يقوم على التقابل بين وحداته^(٢)، وبين الكلام كنشاط فردي، ثم حديثه عن طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، وما تمثله الدلالة من قيمة لغوية^(٣)، وانسجام ذلك عنده مع المنهج الوصفي الذي دعا إليه - في مقابل ما كان سائداً وقتذاك من غرق الباحثين في بحر المنهج التاريخي^(٤) - قد جعله رائداً للاتجاه البنيوي في الدراسات اللغوية التي كان من آثارها فيما يتعلق بالدرس الدلالي أن حولت الاهتمام من دراسة المعنى دراسة تاريخية تتابع التغيرات والتطورات التي تؤثر في المعنى عبر العصور إلى دراسة المعنى دراسة وصفية تعتمد على فهم العلاقات المعنوية في النصوص اللغوية في زمن محدد.

(١) نقلت إلى العربية بأكثر من ترجمة. والتي ننقل عنها هي: "دروس في الألسنية العامة" تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م.

(٢) يعرف دي سوسير الوحدة اللغوية بأنها دال خاص لمتصور من المتصورات الذهنية. وأنها بالتالي ذات وجهين لا يتحقق كيانهما أو وجودها إلا باقترانهما معاً. وهي في ذلك أشبه ما تكون بالماء الذي لا يتحقق إلا باتحاد عنصريه، الهيدروجين والأكسجين. انظر: دروس في الألسنية العامة، فردينان دي سوسير، من ص ١٦٠ إلى ص ١٦٦.

(٣) يذكر دي سوسير أن الدال ليس هو الصوت المادي الفيزيائي المحض، بل هو الأثر النفسي لهذا الصوت، أو الصورة التي تصورها لنا حواسنا، وسماها (الصورة الأكوستيكية)، أما المدلول فهو (التصور الذهني) للأشياء، وهو غالباً ما يكون أبعد في التجريد. ليقول بعد ذلك: إن الدليل اللغوي لا يجمع بين شيء واسم، بل بين متصور ذهني وصورة أكوستيكية. وإن قيمة الدال اللغوي لا يتحقق من جوهره المادي (الصوت)، وإنما من مجرد الفروق التي تميز صورته الأكوستيكية من سائر الصور الأكوستيكية الأخرى. وهذا أشبه ما يكون بقطعة النقود التي لا يحدد قيمتها المعدن الذي منه سكّت وإنما تحددها الصور المنقوشة عليها. المرجع السابق، ص ١١٠ وما بعدها، ص ١٨١.

(٤) المرجع السابق، ص ١٢٩ وما بعدها.

على أن ذلك أيضاً قد استرعى انتباه دي سوسير إلى أهمية السياقات التي تنتظم فيها تلك العلاقات المعنوية. فأكد على أن القيمة في نظام اللغة تخضع أيضاً في كل حين و آونة إلى نظام القيم المزامن لها، وأنها لا تتحدد إلا من خلال الوضع الذي تكون عليه عناصر ذلك النظام في زمن معين^(١).

إلا أن دراسة المعنى في علاقته بالسياق قد أخذ مداه الأبعد على يد اللغوي الإنجليزي فيرث Firth ومن تابعه من علماء الدلالة الذين لا يرون تحققاً للمعنى خارج السياق، بل إن معنى الكلمة عندهم مرهون باستعمالها في اللغة أولاً، ثم بالطريقة التي بها تستعمل، ثم بما تؤديه من دور أو وظيفة^(٢). ولذلك أكد فيرث على أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة، لغوية كانت أو غير لغوية^(٣)، وهو ما يتفق مع ما عبّر عنه جون لينز John Lyons بقوله: إن دلالة المعنى في اللغة ليست مجرد الكلام عما تعنيه كل كلمة، بل إن ذلك يعتمد بشكل جوهري على السياق^(٤).

أما اللغوي الفرنسي بيير جيرو Pierre Gero، فبعد أن ذكر أن الكلمات لا تتمتع بمعنى وإنما بوظائف، وأن علاقة الكلمة مع كلمات المقام الأخرى هي التي

(١) دروس في الألسنية العامة، ص ١٢٨.

(٢) انظر: علم الدلالة، الدكتور أحمد مختار عمر، ص ٦٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٨. وانظر فيه تفصيلاً عن أنواع السياقات. وانظر أيضاً في نظرية فيرث Firth:

علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٣١٢. وأيضاً: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، د. أحمد نعيم

الكراعين، ص ٩٠.

(٤) انظر: اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة د. عباس صادق الوهاب، ص ١٦ و ص ٢١٥.

تحدد معنى أو معاني كل كلمة، فقد رجَّع ذلك أيضاً إلى مفهوم دي سوسير للقيمة، باعتبار أن قيمة كل كلمة واستعمالاتها متعلق بالكلمات الأخرى، وأن هذه القيم ليست إلا مجموع إمكانات العلاقة التي تحدد حقل الاستعمال في الخطاب^(١).

من جهة أخرى فقد أفضى تطور الدرس الدلالي أيضاً إلى ما عُرف بالنظرية السلوكية في دراسة المعنى، ويقف على رأسها العالم اللغوي الأمريكي بلو مفيلد Bloomfield الذي أقام فرضياته على أساس المذهب السلوكي في علم النفس، الذي يهتم بملاحظة الظواهر الفسيولوجية وغيرها من الظواهر المادية التي تصاحب سلوك الأفراد^(٢). وهي بذلك تختلف تماماً عن النظرية التصورية أو الذهنية التي ترجع في أصولها القديمة إلى أرسطو الذي يرى أن الكلمات تحمل معاني لأنها تدل على صور عقلية، ويمثلها في القرن السابع عشر الميلادي الفيلسوف الإنجليزي جون لوك John Locke. وتركز هذه النظرية على الأفكار والتصورات الموجودة في عقول المتكلمين والسامعين بقصد تحديد معنى الكلمة، وهو ما يشكك فيه السلوكيون الذين يعنون بالسلوك الظاهر، ويخضعونه للملاحظة والدراسة عوضاً عن المصطلحات الذهنية مثل العقل، والتصور، والفكرة^(٣).

ولذلك كان بلومفيلد يعد اللغة مظهراً سلوكياً قائماً على مؤثر ما تتبعه استجابة. واللغة كما يقول: "هي التي تمكن الشخص من إظهار الاستجابة إذا أثاره شخص آخر. أما المعنى فهو المقام أو الموقف الذي يقول فيه المتكلم كلمة أو جملة، والاستجابة التي تقابلها من المستمع"^(٤). ويسوق في ذلك المثال المشهور الذي يجمع

(١) علم الدلالة، بيير جيرو، ترجمة الدكتور منذر عياشي، ص ٤٢ وما بعدها.

(٢) انظر تفصيلاً لذلك في كتاب: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، الدكتور محمود السعران، ص ٣٠٤ وما بعدها.

(٣) انظر تفصيل ذلك في كتاب: علم الدلالة، الدكتور أحمد مختار عمر، ص ٥٧ و ص ٦٧.

(٤) انظر: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، د. أحمد نعيم الكراعين، ص ٩١.

(جاك) و(جيل) و(التفاحة). ف (جيل) تستشعر الجوع أثناء سيرها مع (جاك)، فتري (تفاحة)، فتحدث أصواتاً بحنجرتها، فيتسلق (جاك) الشجرة، ويقطف (التفاحة)، ويحضرها لـ (جيل) لتأكلها.

وقد أثارت هذه النظرية كثيراً من المعارضات ضد بلومفيلد متهمةً إياه بتجاهله للمعنى، أو عدم اعتباره لهذا الجانب، بينما كان رأيه أن دراسة المعنى هي أضعف نقطة في الدراسات اللغوية، بل إنها تعد خارج المجال الواقعي لعلم اللغة^(١).

وبعد، فلم تقف دراسات علم الدلالة عند ما عرضناه، بل امتدت لتجول في آفاق عديدة، منها ما عرف بنظرية الحقول الدلالية التي تقوم على وضع كل الكلمات المترابطة دلاليًا ضمن حقل واحد، واعتبار فهم معنى كلمة ما مرهوناً بفهم مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليًا. ثم ما تلا ذلك أيضاً من دراسات تحليلية تعتمد تحليل المعنى الواحد إلى عناصره التكوينية المميزة، مثلما فعل كاتز Katz وفودر Fodor في بحثهما الذي نشره عام ١٩٦٣م حيث ذهبا إلى تشذير كل معنى من معاني الكلمة إلى سلسلة من العناصر الأولية بطريقة تسمح بالانتقال من العام إلى الخاص، حيث ميزا في ذلك بين ثلاثة أنواع من المكونات (المحدد النحوي - المحدد الدلالي - المميز)^(٢)، وهما وإن لم يعدا المحدد النحوي عنصراً أساسياً، فإنهما أدمجا في هذا البحث الدلالة والنحو معاً، الأمر الذي جعل العالم اللغوي الأمريكي نعوم تشومسكي Chomsky بعد ذلك يشير إلى بحثهما كثيراً^(٣).

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب: علم الدلالة، الدكتور أحمد مختار عمر، ص ٢٤ و ص ٥٩ إلى ص ٦٧.

وانظر أيضاً: أصول تراثية في علم اللغة، ص ٢٦٧ وما بعدها.

(٢) انظر تفصيل ذلك في كتاب: علم الدلالة، الدكتور أحمد مختار عمر، ص ٧٩ إلى ص ١١٣.

(٣) انظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ص ٣٦.

ومما تقدم يتبين أن الدلالة بمفهومها العام قد تبلورت بعد حين فيما عُرف بعلم الدلالة الذي أمسى يجمع كل ما يتعلق بدراسة قضايا المعنى، وإن ظل استخدام اللفظين "المعنى" و"الدلالة" قائماً ومتداولاً وفلوتاً يعبر كل منهما عن الآخر في مختلف العلوم الإنسانية قديماً وحديثاً كما سنرى.

المعنى عند الفلاسفة

شغلت الظاهرة اللغوية بال فلاسفة قبل غيرهم. وربطوا بينها وبين بحثهم في وجود الإنسان. بل ذهب بعضهم إلى حد اعتبار كينونة الإنسان رمزية وأن وجوده لغوي^(١)، الأمر الذي يجعل البحث الفلسفي لظاهرة اللغة ينظر إليها كظاهرة تستبطن ذاتها. وفي صميم هذه الفلسفة أثارت قضايا العلاقة بين اللغة والفكر، والدال والمدلول، واللغوي واللا لغوي.

وعلى الرغم من طبيعة البواعث الدينية التي اصطبغت بها منذ البداية نظرات أعلام التراث العربي الإسلامي، ومنهم منطقة المسلمين وفلاسفتهم خلال بحثهم وتحليلهم للظاهرة اللغوية إلا أن ذلك لم يمنعهم من الاستغراق فيها بدافع الفضول المعرفي الحر، على نحو ما نجده عند الفارابي (ت ٣٣٩هـ) في كتابه "إحصاء العلوم" عند حديثه عن علم اللسان، وما أورده فيه تحت عنوان "علم قوانين الألفاظ"^(٢). كما نجد عند الشيخ الرئيس ابن سينا (ت ٤٢٨هـ) اهتماماً واضحاً بالدلالة على نحو ما نجده في كتابه "الإشارات والتنبيهات" حين يفرق بين ما يسميه "الألفاظ الناصة" و"الألفاظ المخترعة"^(٣) على غرار ما يدرسه البلاغيون في الحقيقة والمجاز.

كذلك نجد في "رسائل إخوان الصفا" تناولاً رائداً لعلاقة اللغة بالفكر، وهو ما يظهر في الرسالة العاشرة من القسم الرياضي من رسائلهم عند تقسيمهم الكلام أو "النطق" إلى نوعين: فكري، ولفظي، إذ الأول عندهم أمر روحاني معقول، وهو تصور النفس معاني الأشياء في ذاتها، ورؤيتها لرسوم المحسوسات في جوهرها، وتمييزها

(١) انظر: فلسفة اللغة، د. سامي أدهم، ص ٨.

(٢) إحصاء العلوم، ص ١٧ - ٢٣.

(٣) الإشارات والتنبيهات، القسم الأول، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

لها في فكرتها، والثاني، أصوات مسموعة لها هجاء، وأن النظر في هذا المنطق والبحث عنه والكلام على كيفية تصاريفه وما يدل عليه من المعاني يسمى علم المنطق اللغوي^(١).

أما عند فلاسفة الغرب المحدثين، فقد استأثر موضوع اللغة بنصيب وافر من جهودهم ونشاطهم الفلسفي، وهو ما نجده على سبيل المثال عند جورج مور Gorge Moore، وبرتراند راسل Bertrand Russell، وفنجنشتاين Fengenshtain، من رواد الفلسفة التحليلية، وأيضاً عند فلاسفة الوضعية المنطقية، وأصحاب مدرسة كمبريدج، وأصحاب مدرسة أكسفورد^(٢). فقد مثل تحليل اللغة، دلالة وتركيباً - عندهم - منهجاً فلسفياً يستهدف النظر في الظاهرة اللغوية، والإجابة عن الأسئلة التي تثار في فلسفة اللغة عن وظيفة اللغة وكيفية عملها، وإمكان تطابقها مع الواقع. ومن ذلك اهتمامهم بتحليل العبارات اللفظية باعتبار ما تحمله من مفاهيم وقضايا، واختلافهم حول قدرة اللغة العادية "المتداولة" على التعبير عن القضايا الفلسفية، مثلما نجده عند "راسل" والوضعيين الذين عدّوا اللغة العادية عاجزة عن التعبير بدقة عن المفاهيم العلمية فضلاً عن أنها كثيراً ما تضللنا بنظمها وبألفاظها الغامضة وما تؤدي إليه من خلط بين الشكل النحوي للعبارات والشكل المنطقي لها، مما دفعهم إلى محاولة وضع لغات خاصة أو مثالية^(٣). وقد تعددت النظريات الفلسفية التي تناولت معنى الكلمة أو معنى العبارة^(٤) بناءً على تصور كل منها لوظيفة اللغة

(١) رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، الرسالة العاشرة من القسم الرياضي، ج ١ / ص ٣١٠ - ٣١١.

(٢) انظر تعريفاً لكل من هؤلاء الفلاسفة واتجاهاتهم الفلسفية في كتاب: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص ١٢ وما بعدها، وص ٢٤٤ وما بعدها.

(٣) انظر تفصيلاً لذلك في المرجع السابق، ص ٢١ إلى ص ٦١.

(٤) انظر في تفصيل هذه النظريات أيضاً كتاب: في فلسفة اللغة، دكتور محمود فهمي زيدان، ص ٩٥ إلى ص ١٣٩.

وكيفية عملها، فحيث نظر الوضعيون المناطق إلى اللغة باعتبار أن وظيفتها الأكثر أهمية بالنسبة للفيلسوف هي الوصف أو التسمية، فقد قالوا بما عُرف عندهم بنظرية التحقق للمعنى، وحيث نظر فلاسفة أكسفورد إلى الوصف باعتباره وظيفة من بين وظائف كثيرة متعددة للغة، فقد قالوا بنظرية الاستعمال للغة^(١).

هذا الانشغال للفلاسفة بالمعنى، وخصوصاً خلال القرن العشرين، هو ما حدا ببعضهم إلى القول بأن قصة الفلسفة هي قصة لفكرة المعنى، وأن الانشغال بها هو مرض مهنة الفلاسفة^(٢).

(١) انظر في تفصيل هاتين النظريتين: الفصل الخامس (المعنى من التحقق إلى الاستعمال) من كتاب:

التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص ٢٤١ إلى ص ٣١١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤١.

المعنى عند الأصوليين

إذا كان فهم الإنسان لذاته وللعالم من حوله - كما رأينا عند الفلاسفة - يعتمد أساساً على اللغة التي تعبر عن هذا الفهم، فقد ارتبط فهم اللغة عند علماء أصول الفقه الإسلامي بضرورة فهم نصوص المشرع في القرآن الكريم والسنة النبوية من أجل الوقوف على أحكام التشريع في الحلال والحرام، ومعرفة موارد الوجوب والجواز، وغير ذلك من الأحكام ذات العلاقة بشئون العبادات والمعاملات.

وقد اعتمدت دراسة الأصوليين في علم الأصول على ضبط أبعاد الدلالة اللغوية من أجل الوقوف على مقاصد الشريعة التي وردت في النصوص، وخصوصاً مع توالي البعد الزمني عن عصر النص، وهو ما يفسر اهتمامهم البالغ باللغة، وعنايتهم بدراسة المعنى التي فاقت عناية اللغويين والبلاغيين^(١).

ومن هنا وجدنا أن أغلب ما يُصدّر به الأصوليون كتبهم حديثهم عن نشأة اللغة وما دار حولها من القول بالاصطلاح أو التوقيف، مثلما نجده عند ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)^(٢)، والغزالي (ت ٥٠٥هـ)^(٣)، والآمدي (ت ٦٣١هـ)^(٤).

كما أسهب الأصوليون البحث في العلاقة بين الألفاظ والمعاني باعتبارات مختلفة أدت إلى تقسيم الدلالات إلى أنواع متعددة، وإلى غنى البحث الأصولي بمصطلحات خاصة تكشف عن حساسية عالية وشفافية متميزة لديهم بقضية المعنى. فباعتبار أصل وضع اللفظ للمعنى نجد عندهم بحث ألفاظ الخصوص

(١) دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ١١.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الأندلسي الظاهري ٢٨/١ وما بعدها.

(٣) المستصفى من علم الأصول ٣١٨/١ وما بعدها.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام. الآمدي ١٠٤/١ وما بعدها.

والعموم والمشارك، والخاص يشمل المطلق والمقيد، كما يشمل الأمر والنهي. وباعتبار الاستعمال والتغير نجد عندهم بحث الحقيقة والمجاز. وباعتبار قوة دلالة اللفظ على المعنى درسوا درجات وضوح الدلالة، حيث صنفوا واضح الدلالة إلى الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم. كما درسوا درجات غموض الدلالة، فصنفوا غير واضح الدلالة إلى الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه. وباعتبار كمال المعنى الموضوع له اللفظ درسوا دلالة المطابقة كدلالة لفظ (بيت) على معنى البيت، ودلالة التضمن، كدلالة لفظ (بيت) على معنى السقف فيه، ودلالة الالتزام، كدلالة لفظ (سقف) على الحائط لالتزامه به حيث لا ينفك السقف عنه كما يقول الغزالي^(١).

وباعتبار طرق دلالة اللفظ على المعنى نجد الأحناف يقسمونها إلى دلالة عبارة النص، ودلالة إشارته، ودلالة فحواه، ودلالة اقتضائه. بينما قسمها الشافعية تقسيمات أخرى تندرج تحت ما أسماه دلالة المنطوق، ودلالة المفهوم^(٢).

وكما اهتم الأصوليون بدلالات الألفاظ، فقد أولوا أيضاً السياقات الحالية والمقالية التي ترد فيها تلك الألفاظ عناية فائقة، بل عدّوا دلالات الألفاظ تابعة لقصد المتكلم وإرادته^(٣)، وأن ضابطها هو مقتضيات الأحوال التي هي ملاك البيان كما يقول الشاطبي (ت ٧٨٠هـ)^(٤).

هذا الاهتمام بالسياقات التي وردت فيها النصوص من أجل فهم مراد المشرع على وجه دقيق هو ما يفسر جهودهم في دراسة قرائن تخصيص العام، وقرائن تحديد

(١) المستصفي من علم الأصول ٣٠/١.

(٢) انظر تفصيل ذلك في كتاب: التصور اللغوي عند الأصوليين، ص ١٣٦ إلى ص ١٣٨. وكتاب: دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ١٥٠ إلى ص ١٦٥. وكتاب: البحث الدلالي عند الأصوليين، ص ٩٠ إلى ص ١٠٤.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي ١٨/١.

(٤) الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي ٢٧١/٣.

دلالة المشترك^(١). واستقراء دلالات صيغ الأمر والنهي التي عددوا وجود معانيها ما يتجاوز استقراء اللغويين والبلاغيين، حتى بلغت معاني صيغ الأمر وحدها عند الغزالي ستة عشر وجهاً^(٢).

وكان طبيعياً مع كل ذلك أن يولي الأصوليون عنايتهم أيضاً لدراسة التراكيب وما يطرأ عليها من تحولات دلالية باختلاف العلاقات بين الوحدات الكلامية فيها. بل يمكن القول إن دراساتهم لدلالات الألفاظ إنما كانت من خلال التراكيب والسياقات التي وردت فيها، حتى ذهب بعض الباحثين إلى حد القول إن الأصوليين لم يقلوا عن عبد القاهر الجرجاني التفاتاً إلى الدلالة التركيبية، وإنهم تقدموا على النحاة فيما بحثوا حتى وصلوا إلى هدف النحو الذي ضيعه النحاة^(٣)، أو إن أكثرهم - أي النحاة - لم يلتفتوا إلى الهدف الأساس من البناء النحوي، وهو المعنى الذي يؤديه التركيب^(٤).

لذا يمكن القول إن البحث النحوي عند الأصوليين، ولحرصهم على فهم مقاصد الشريعة - كما مر - قد فرض عليهم تناولاً متميزاً عن تناول النحاة، كما في الاستثناء والبدل والصفة والشرط مثلاً، وهي من قرائن تخصيص العام، حتى قال السيوطي (ت ٩١١هـ) عند بحثه بعض مسائل الاستثناء: إنها بعلم الأصول أليق^(٥).

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب: دراسة المعنى عند الأصوليين. ص ٣٢ وما بعدها. وص ٨٢ وما بعدها.

وكتاب: البحث الدلالي عند الأصوليين. ص ١٣٦ وما بعدها. وص ١٥٥ وما بعدها.

(٢) المستقصى من علم الأصول ٤١٧/١ وما بعدها.

(٣) البحث النحوي عند الأصوليين. ص ١٣.

(٤) البحث الدلالي عند الأصوليين. ص ١٤٧.

(٥) مع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ٢٢٧/١.

المعنى عند اللغويين

لقد كان طبيعياً بالنسبة للغويين، وهم المشتغلون باللغة أن تسترعي انتباههم قضية العلاقة التي تربط بين اللفظ والمعنى، أو بين الدال والمدلول، وأن يذهبوا فيها مذاهب متعددة مثلما نجده في دراسات ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، وغيرهم.

وإن كنا هنا لسنا في مجال عرض جهودهم لما اتسعت له كتب أخرى مستقلة، إلا أننا نجد أنفسنا في سياق ما بدأناه حول قضية "المعنى" أقرب إلى الإشارة إلى أبرز جهودهم فيها، وصولاً إلى بيان مستويات التحليل اللغوي وأنواع الدلالات اللغوية، وتهيئةً لتفحص سبل تناول النحويين للدلالة النحوية.

إنَّ أول ما نتلمسه من اهتمامات اللغويين العرب القدامى بمسألة المعنى هو بحثهم في غريب القرآن، الذي يُنسب إلى ابن عباس (ت ٦٨هـ) أنه أول من ألف فيه^(١)، إذ كان يُسأل عما غمض من ألفاظ القرآن وآياته، فيجيب سائله مفسراً، ومستشهداً بما يحفظ من شعر العرب^(٢). وبالرغم من أنه لم يصلنا هذا الكتاب^(٣)، إلا أن السيوطي في "الإتقان" نقل عنه كثيراً^(٤)، كما نص على آخرين ممن ألفوا في معرفة غريب القرآن ومعانيه^(٥).

(١) المعجم العربي نشأته وتطوره ٣٣/١.

(٢) انظر في ذلك: الإتقان في علوم القرآن ٣٥٦/١ - ٤١٦.

(٣) الذي نسبته ابن النديم لابن عباس كان ضمن كتب تفسير القرآن وليس غريبه. انظر: الفهرست، ص ٦٩.

(٤) طبعت المحاورات التي دارت بين نافع بن الأزرق وابن عباس التي نقلها السيوطي في الإتقان في كتاب مستقل قدم له وعلق عليه محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن، القاهرة. ١٩٨٨م.

(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن ٣٥٣/١.

ومن غريب القرآن نجد فيما بعد اهتماماً بغريب الحديث، وقد ألف فيه كثيرون كما ينص على ذلك ابن النديم في الفهرست^(١). منهم النضر بن شميل (ت ٢٠٤هـ) وقطرب (ت ٢٠٦هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، والأصمعي (ت ٢١٣هـ). وفيها يعمد أصحابها كما يظهر مما وصلنا منها إلى تناول الألفاظ الغريبة من الأحاديث النبوية تناولاً دليلاً يكشف عن المعاني المحتملة منها، مع التعرض لاشتقاقاتها، ثم الاستشهاد على ذلك بالقرآن والشعر والحديث نفسه^(٢). ولم يقف اهتمام اللغويين العرب عند غريب القرآن وغريب الحديث، بل تعداهما إلى عموم غريب اللغة، نثراً أو نظاماً. وقد ألفوا فيها مؤلفات عدة منها^(٣): "غريب المصنف"، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٣هـ)، و"غريب الأسماء"، لأبي زيد سعيد بن أوس (ت ٢١٥هـ)، و"غريب الحديث والكلام الوحشي"، للأصمعي (ت ٢١٦هـ)، و"تفسير غريب سيبويه"، للجرمي (ت ٢٢٥هـ). هذا بالإضافة إلى كثير مما احتوته كتب النواذر في اللغة والأمثال والحيوان مما جمعه اللغويون بالسماع أو الرواية.

والذي يسترعي انتباهنا من مفهوم الغريب فيما سبق هو دورانه حول معنى: البعيد عن الفهم، أو الغامض من الكلام، أو غير المألوف^(٤). وهذه الغرابة إما أن تعود إلى سبب صوتي أو صرفي أو تركيبى أو دلالي، وإما عنها جميعاً. وقد ساعدت

(١) انظر: الفهرست، ص ١٠٥ إلى ص ١١٣.

(٢) انظر في ذلك: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص ١٥٦.

(٣) انظر: الفهرست، لابن النديم، ص ١١١، ص ١١٣، ص ١١٦، ص ١٤١.

(٤) انظر على سبيل المثال مادة (غرب) في: لسان العرب، لابن منظور، والمعجم الوسيط، ودائرة المعارف

الإسلامية. وفي تفصيل ذلك وغيره انظر: فصل (مفهوم الغريب عند اللغويين) من كتاب: علم الدلالة

بين النظر والتطبيق، د. أحمد نعيم الكراعين، ص ١٣ إلى ص ٢٥.

على ظهورها عوامل التطور الحضاري الذي أصاب المجتمع العربي بعد الإسلام. وفي هذا السياق أيضاً يمكن فهم جهود أصحاب المعاجم اللغوية، كالخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) صاحب كتاب "العين"، وابن دريد (ت ٣٢١هـ) صاحب كتاب "الجمهرة"، والأزهري (ت ٣٧٠هـ) صاحب كتاب "تهذيب اللغة"، وغيرهم ممن اهتم بجمع المادة اللغوية وحفظها. وإن تباينت المنهجية أو اختلفت المدونة ضيقاً أو اتساعاً، لينفتح بعضهم على استيعاب كلام العرب الواضح والغريب كما صنع الخليل بن أحمد^(١)، أو يحدد بعضهم غايته في اختيار الشائع من كلام العرب، وإرجاء الوحشي المستنكر كما صنع ابن دريد^(٢).

وهكذا توالى جهود المعجميين العرب في جمع المادة اللغوية وتصنيفها دون أن يقف بهم الأمر عند هذا الحد، بل ليتعداه إلى البحث في المعاني الجزئية لتقليبات الأصل الواحد وربطها بمعنى عام يجمعها، كما فعل ابن فارس في معجمه "مقاييس اللغة". وهو قريب مما فعله ابن جني في كتابه "الخصائص" الذي تناول فيه ما أسماه بالاشتقاق الأكبر الذي عنى به أن الكلمة بكل تقلباتها إنما تشتمل على معنى عام مشترك. وقد ساعد كل ذلك في إثراء الأبحاث التي تناولت دراسة حركة التطور الدلالي اعتماداً على النظام الاشتقاقي في اللغة العربية على اعتبار أنه بما يمثله من حركة متوالية بين المركز (المصادر الأصلية) وبين أطراف الدائرة بصيغها المقبولة الموافقة للأسلوب العربي، إنما يمثل مفتاحاً لحل مشكلة التطور الدلالي، مستجيباً فيها لمتطلبات الحياة التي تستدعي ألفاظاً وتسميات جديدة^(٣).

(١) كتاب العين ٦٠/١.

(٢) جمهرة اللغة ٤/١.

(٣) علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، الدكتور فايز الداية، ص ٢١٠.

ولعل هذا التميز في المصنفات المعجمية العربية التي قامت على فكرة تنظيم المادة اللغوية تبعاً للأصول ونظام التقليليات الممكنة - وهو ما بدأه الخليل بن أحمد واحتذاه ابن دريد وابن فارس فيما بعد - هو ما حدا بالمستشرق الفرنسي هنري فليش Henri Fleish إلى امتداح الاتجاه الاشتقاقي في تلك المصنفات، معتبراً إياه الطريقة الوحيدة التي تتفق مع احترام خاصة اللغة العربية، ومنتقداً في الوقت نفسه المعجم الذي ينتهج في ترتيبه الطريقة الأبجدية الخالصة بالنسبة إلى كل كلمة لأنه - كما يقول - يحطم جميع ما يتولد تولداً طبيعياً عن الكلمات، وبذلك يحطم اللغة ويسحقها^(١).

(١) العربية الفصحى .. نحو بناء لغوي جديد، ص ١٩١.

المعنى عند البلاغيين

ولم يكن اهتمام البلاغيين العرب بالمعنى أقل شأنًا من اهتمام اللغويين به. بل إن ما بحثوه فيما يتعلق بقضايا المجاز، وقضية علاقة اللفظ بالمعنى، وقضايا النظم أو التركيب، ثم ما بحثوه فيما عُرِف بعلم المعاني - أحد فروع علم البلاغة العام - قد وسَّع دوائر البحث الدلالي لتتجاوز بذلك مستوى الدراسات الاشتقاقية والمعجمية كما رأيناها عند اللغويين.

لقد انفتح البلاغيون منذ بدايات جمع اللغة على النظر الجمالي إلى الألفاظ، واهتموا بمراعاة فصاحتها وسلامتها من العيوب، كما نظروا إلى المعاني التي تؤديها، وهم يريدون الأغراض التي يرمي إليها المتكلمون بها.

ومن هنا تشعب البحث فيما عُرِف عندهم بقضية اللفظ والمعنى بين مناصر لهذا وآخر لذاك^(١). ويكفي هنا أن أشير إلى اثنين من البلاغيين ممن شغلت مقولاتهم حيزاً واسعاً في البحث البلاغي امتد تأثيرها بعدهما طويلاً، وهما عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ). أما الجاحظ فقد فهم منه بعض الباحثين أنه يناصر اللفظ ويجعله مدار التفاضل والتمايز، وذلك من خلال ما أورده في كتابه "الحيوان" حين قال: "والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي، والعربي، والبدوي، والقروي، والمدني، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ".^(٢) على حين رأى آخرون أن هذا الفهم لا يخلو من التسرع. كما فسّر بعض الباحثين مقولة الجاحظ بدافع سياسي يدعو إلى تركيز سلطة الكلمة في يد

(١) راجع في ذلك على سبيل المثال: علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، الدكتور فايز الداية، ص ٣٢

وما بعدها.

(٢) الحيوان ١٣١/٣.

الجنس العربي، على اعتبار أن الإقرار بالمعنى يقتضي الإقرار بتساوي حظوظ الأجناس المتعايشة في دار الإسلام على مختلف طبقاتها الاجتماعية في البلاغة. بينما تتفاوت تلك الحظوظ بالتركيز على جانب الشكل والصياغة^(١).

أما عبد القاهر الجرجاني فقد ذهب إلى أن الفضل في البلاغة إنما يعود إلى المعاني وليس إلى الألفاظ في ذاتها، على أنه لم يكن يقصد بذلك مفهوم الصورة التي تطابق الألفاظ، وإنما يقصد أن الألفاظ لا مزية لها وهي مجردة، وإنما تكتسب قيمتها وهي منظومة من خلال التراكيب النحوية والعلاقات الناشئة من ضم بعضها إلى بعض، والمعاني النحوية التي تتولد من التراكيب والعلاقات المختلفة. مؤكداً أن النظم إنما هو وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو والعمل على قوانينه وأصوله ومعرفة مناهجه^(٢). وهذا التصور هو ما اعتمده عبد القاهر الجرجاني منطلقاً لإثبات إعجاز النص القرآني وأنه فوق طاقة البشر، وأبلغ من أن يجري أحد نظمه. وفي تفصيل ذلك كان الجرجاني يركز على المعنى النحوي الذي يتباين من تركيب إلى آخر بحسب الفروق والوجوه التي أشار إليها من مثل التعريف والتنكير. والتقديم والتأخير، والحذف. والتكرار، والإضمار والإظهار، وغيرها، عبر كتابيه: "دلائل الإعجاز"، و"أسرار البلاغة". الأمر الذي جعل مدار نظريته في النظم يعتمد على المعاني النحوية صحة أو فساداً. ومنه قوله: "فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب في موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له."^(٣)

(١) التفكير البلاغي عند العرب. أسسه وتطوره إلى القرن السادس. ص ٢٧٥.

(٢) دلائل الإعجاز في علم المعاني. ص ٦٤.

(٣) المرجع السابق. ص ٦٥.

وعلى الرغم من أن آخرين أيضاً قالوا بالنظم حين تحدثوا عن إعجاز القرآن، ومنهم الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) والخطابي (ت ٣٨٨هـ) والباقلاني (ت ٤٠٦هـ)^(١)، إلا أنهم لم يتناولوه على نحو ما تناوله الجرجاني. وهو ما جعله يشير إلى سبب ذلك بأنهم كما يقول: قد عدموا أول شيء العلم به نفسه - أي النظم - من حيث حسبه شيئاً غير توخي معاني النحو، وجعلوه يكون في الألفاظ دون المعاني^(٢). يضاف إلى ذلك أن عبد القاهر الجرجاني عدّ النظم الوجه الوحيد لإعجاز القرآن، ولم يعتد بسواه كما فعل الآخرون. وحين تحدث غيره عن جزالة اللفظ لم ير عبد القاهر للألفاظ مزية في ذاتها، وإنما في الفروقات المتنوعة للتراكيب، وما بين الكلم من علاقات كما مر. وقد ذهب بعض الباحثين المحدثين في تفسير هذا الاهتمام عند عبد القاهر الجرجاني بالنظم وحصر إعجاز القرآن فيه إلى أن التيار الفكري آنذاك كان متجهاً نحو الإعجاز بالألفاظ، وأن فكرة الإعجاز يمكن أن تزول إذا ما وُجد بين الأدباء من يتمكن من معارضة هذه الصنعة اللفظية، وهو ما جعل عبد القاهر يناصر فكرة النظم^(٣).

(١) راجع في ذلك: الإتيقان في علوم القرآن ١٠٠١/٢. وأيضاً: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص ١٤.

وأيضاً: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية، ص ٥٦ وما بعدها.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٤١٨ - ٤١٩.

(٣) نظرية إعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني، ص ٧٤.

النحو العربي وإنتاج الدلالة

وقد ارتبط النحو العربي منذ إرهاباته الأولى بالمعنى. وليس أدل على ذلك من أن اللغة التي هي موضوع النحو وميدانه إنما كانت من أجل أداء المعاني والدلالات على اختلافها.

وكان طبيعياً جداً أن يتسع مفهوم النحو منذ البداية ليشمل المستويات الصوتية والصرفية، بالإضافة إلى المستويات التركيبية والدلالية في اللغة، من منطلق أن اللحن الذي بدأ يجد طريقه إلى لغة العرب عندما اختلطوا بالأعاجم - وعليه يُعول كثيراً في تحليل نشأة النحو ووضعه^(١) - لم يقتصر على جانب إعراب أواخر الكلمات فقط، وإن كان هو أظهرها وأكثرها استثنائاً بالعناية والدرس.

ولعل النحو الذي تصوره سيبويه في "كتابته" أدعى إلى تأكيد المفهوم الشامل للنحو بما احتوى عليه من جوانب صوتية وصرفية وتركيبية، وهكذا يمكن القول عن كثير ممن ألف بعده من النحاة، يدفعهم إلى ذلك كما يرى بعض الباحثين سيطرة الطابع التعليمي على التأليف النحوي منذ نشأته، بالإضافة إلى ما تفرضه طبيعة العلاقة بين تلك الجوانب من ضرورة أخذها ككل^(٢). لذلك لم تخل هذه المؤلفات من الاضطراب والتداخل على مستوى المنهج أو المادة^(٣) حتى أصبح مألوفاً أن تجد مثلاً بعض أبواب النحو مقحمة بين قضايا الصرف، أو أن تتفرق المسألة النحوية الواحدة في أكثر من موضع من الكتاب، أو أن تتقدم مباحث التركيب والصرف وتتأخر

(١) انظر: الموجز في نشأة النحو، الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد، ص ٩ وما بعدها. ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد طنطاوي، ص ٩ وما بعدها. والوسيط في تاريخ النحو العربي، الدكتور عبد الكريم محمد الأسعد، ص ٢٢ وما بعدها.

(٢) في إصلاح النحو العربي، ص ٢.

(٣) راجع في تفصيل ذلك: تطور الدرس النحوي، ص ٣٣ وما بعدها.

مباحث الأصوات أو تختزل تحت مبحث الإدغام كما هو الحال في "كتاب" سيبويه، أو في كتاب "الأصول في النحو" لابن السراج أيضاً.

إن ما أود قوله هنا هو أن النظر إلى النحو على أنه انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كما عرفه ابن جني^(١) قد فسر هذا التناول الشمولي لموضوعاته وأبوابه في كتب النحاة المتقدمين، إلا أن تطور الدرس اللغوي عموماً قد فرض ولأسباب منهجية أن تدرس مكونات اللغة، صوتية، وصرفية، وتركيبية، ودلالية، منفصلة عن بعضها، ومستفيدة من عطاءات العلوم الأخرى، دون أن يعني ذلك استقلال أي من هذه المكونات عن بعضها في الواقع اللغوي، بل لتؤكد على تلازمها ضرورة في إنتاج الدلالة^(٢).

وعلى الرغم من ذلك فقد حظيت ظاهرة التصرف الإعرابي في المستوى التركيبي من اللغة بأغلب عناية النحاة العرب يشفع لها الأسباب التي استفزتهم أساساً لهذا العلم. الأمر الذي ركز مفهوم النحو بعد حين على المكون التركيبي من مكونات اللغة.

الإعراب فرع المعنى

من المقولات التي اعتمدها النحاة العرب، قولهم: "الإعراب فرع المعنى". وتنبني هذه المقولة على أساس أن وضوح قصد المتكلم ومراده مؤدٍ لا محالة إلى بيان حركات أواخر الكلم. إذ على أساس المعنى المقصود وهو الأصل يتم ضبط الفرع، أي الإعراب، وهو في اصطلاح النحويين ما جيء به لبيان مقتضي العامل: من حركة.

(١) الخصائص ٣٤/١.

(٢) راجع في ذلك مبحث: الدلالة وتلازم الحقول اللغوية من كتاب: اللسانيات والدلالة. ص ٤٦. ٥٩.

أو حرف، أو سكون، أو حذف^(١). أو هو تغيير أواخر الكلم، لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً^(٢).

على أن ذلك لم يختلف كثيراً عن التعريف العام الذي دار حول معنى الإعراب لغة، وهو الإبانة والإفصاح، حتى قال ابن منظور في لسان العرب: والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ. وأعرب كلامه، إذا لم يلحن في الإعراب^(٣).

ومنذ "كتاب" سيبويه رأينا مدى عناية الدرس النحوي بتخريج ضبط حركات الإعراب في كثير من آيات القرآن الكريم، وربط ذلك بالمعنى. كما رأينا ابن جني في "الخصائص" يعقد باباً ينبه فيه على ما يتبع عندما يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب، منطلقاً في ذلك من إيمانه بعدم التعارض بين مراد الله سبحانه وتعالى وبين اللغة التي نزل بها القرآن الكريم. يقول في ذلك: "وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت المعنى على ما هو عليه، وصححت تقدير الإعراب"^(٤).

وفي موضع آخر من "الخصائص" يعقد باباً في تجاذب المعاني والإعراب يقول فيه: ".. وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"^(٥).

(١) اختار هذا التعريف ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ونسبه إلى المحققين.

(٢) اختار هذا التعريف الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) وكثيرون، وهو ظاهر مذهب سيبويه. انظر: شرح الأشموني ٥٤/١ - ٥٥.

(٣) لسان العرب. مادة (عرب).

(٤) الخصائص ٣٨٤/١.

(٥) المرجع السابق ٢٥٥/٣.

كما نجد بعد ذلك ابن هشام يذكر في كتابه "المغني" أمثلة للجهات التي يدخل الاعتراض فيها على العرب، وأولى هذه الجهات أن يراعي العرب ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى^(١).

وهذا السيوطي في "الإتقان" نجده حين يتحدث عن العلوم التي يحتاج إليها الإنسان ليكون قادراً على تفسير كتاب الله يذكر علم النحو. وفيه يؤكد على جانب المعنى لأنه يتغير ويختلف باختلاف الإعراب^(٢).

وإذا كان اللحن في قراءة القرآن الكريم من أبرز أسباب التحفز لتدارك هذه الظاهرة، يضاف إليها الحرص على ضبط دلالات الآيات مع تباعدهم شيئاً فشيئاً عن عصر النص^(٣)، فإن المتتبع لمعالجات النحاة المفسرين يجد نفسه أمام أنماط من التخريجات للكلمة الواحدة داخل هذه الآية أو تلك، في محاولة منه لفهم النص اعتماداً على واحد أو أكثر من هذه التخريجات. ومع ذلك يبقى في النفس منها شيء. ولم يكن ذلك ليكون لو لم تُعكس مقولة "الإعراب فرع المعنى" لتصبح "الإعراب أصل المعنى" كما يقول بعض الباحثين^(٤).

ولذلك فإن الأمر لم يقف عند حدود القراءات القرآنية المأخوذة مشافهة، والمنقولة سماعاً، وما ورد في الوجوه المتعددة في قراءة الآية الواحدة لما روي عن الرسول (ص): "أنزل القرآن على سبعة أحرف، فاقروا ما تيسر منه"^(٥)، كما لم

(١) مغني اللبيب ٦٨٤/٢.

(٢) الإتقان في علوم القرآن ١٢٠٩/٢.

(٣) انظر في تتبع مراحل التفكير النحوي في كتب التفسير وكتب ومعاني القرآن وكتب إعراب القرآن: النحو وكتب التفسير "جزءان". د. إبراهيم عبد الله رفيدة.

(٤) انظر: إعراب المعنى ومعنى الإعراب، د. خليل أحمد عميرة، مجلة التواصل اللساني، الرباط،

المغرب، المجلد الرابع، العدد الأول، مارس ١٩٩٢م، ص ٦٤.

(٥) صحيح مسلم، باب فضائل القرآن، شرح النووي ٤٦٦/٢.

تقف على المسموع من لهجات العرب المعتد بفصاحتهم، بل تعدت الجوازات النحوية هذا وذاك حتى بالغ النحاة في الجوازات القياسية من جهة تعدد الحركة الإعرابية وتعاقبها على كلمة بعينها في أسلوب معين، أو من جهة تعدد الأوجه الإعرابية للفظة المعينة ذات الحركة الإعرابية الواحدة. وأكثر من ذلك فقد رفضوا بعض الجوازات النحوية مع توافر السماع فيها والرواية عن العرب في الوقت الذي توسعوا فيه في استخدامهم مصطلح الجواز النحوي^(١).

وقد ساعد على ذلك وارتبط به تقدير النحاة للعوامل التي تسوغ وجوه الإعراب المختلفة. وعلى أثر العامل دارت أكثر معالجات الكتب النحوية قديماً وحديثاً.

(١) انظر أنواع الجوازات النحوية في كتاب: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، ص ٢٧ - ٣٨. وذهب آخرون إلى ضرورة حذف "الجواز" من مسائل النحو ومن الإعراب بناء على قاعدة "الإعراب فرع المعنى"، باعتبار أن كل تركيب لغوي له معنى واحد يقصد إليه المتكلم، وهذا المعنى المقصود هو وحده أساس الإعراب. انظر: النحو في إطاره الصحيح، ص ١٩٩.

نظرية العامل وقضية المعنى

لم يشغل النحاة من القضايا كما شغلتهم قضية العامل في النحو العربي. وقد كثر الكلام عن العامل وأثره في النحو، وفي الأساليب، وصياغتها، وفهمها. وأساس ذلك كله هو افتراضهم أن كل حالة إعرابية لا بدّ لها من وجود عامل أدى إليها وكان سبباً فيها. وقسموا العوامل إلى قسمين: لفظية، ومعنوية. واللفظية ضربان: قياسية وسماعية، حتى عددها الجرجاني في مائة عامل^(١).

أما العوامل اللفظية القياسية فيريدون بها ما سمع عن العرب، ويقاس عليها غيرها^(٢)، أما اللفظية السماعية فهي ما سمع عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها^(٣). وأما العوامل المعنوية، فاسمها يدل عليها، إذ هي معان ليس فيها حظ للفظ. وهي عند سيبويه عامل الابتداء، وعامل تجرد المضارع عن الناصب أو الجازم. وأضاف الأخفش عامل التبعية^(٤)، كما أضاف بعض الكوفيين عامل الخلاف^(٥).

(١) انظر: العوامل المائة، للجرجاني. وانظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، للدكتور خليل عمايرة.

(٢) وهي سبعة: الفعل على الإطلاق واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر والاسم المضاف والاسم التام. انظر: العوامل المائة، ص ٢٨٣ إلى ص ٣١١.

(٣) وهي واحد وتسعون عاملاً يشملها ثلاثة أصناف: حروف وأسماء وأفعال. انظر: العوامل المائة، ص ٩ وما بعدها.

(٤) ذهب الأخفش إلى أن عامل الصفة معنوي، وهي كونها صفة لمرفوع أو منصوب أو مجرور، وهذا معنى وليس بلفظ. انظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص ٦١.

(٥) معنى الخلاف عندهم عدم المثلة. وقد جعله بعض الكوفيين عاملاً للنصب في الفعل المضارع بعد (أو)، وبعد (الفاء)، وبعد (الواو). يريدون بذلك مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى، ولا معطوفاً عليه نحو: لو تُركتَ والأسد لأكلك، ونحو: زيدٌ أمامك، لأن الظرف خلاف المبتدأ. انظر في ذلك: شرح الكافية ٥١٨/١ والإنصاف، المسألة ٣٠، ٢٤٨/١.

ويذهب كثير من الباحثين إلى أن النحاة في تأسيسهم لنظرية العامل كانوا متأثرين إلى حد كبير فيها بالفلسفة والمنطق اليونانيين. وسيادة مبدأ التعليل، إلا أن ما يهمننا ملاحظته بالفعل هو أن هذا المنحى لم يكن واضحاً في أجواء القرن الثاني الهجري، إذ إن كتاب سيبويه - مثلاً - تغلب عليه الصبغة التقريرية والقياسية، وإن كان التعليل لا يخلو من كثير من أبوابه، ولا سيما ما يُنسب منه للخليل بن أحمد، بينما يتضح التعليل خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين مع ازدياد الحركة العلمية آنذاك، ونشاط جهود الترجمة عن اليونانية خاصة^(١).

ويمكن القول إن تعريف النحاة للعامل اتخذ منحنيين: أولهما لفظي، وثانيهما معنوي. أما الأول فقد تصور العامل بأنه ما يؤثر في اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية، أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً^(٢). وأما الثاني فقد نظر إلى العامل من جهة أثره في المعنى، وهو ما نجده في تعريف ابن الحاجب حيث يقول: "العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب"^(٣). وهو ما يوضحه الجامي في شرحه على الكافية حين يقول: "العامل لفظياً كان أو معنوياً ما به يُتقَوَّم، أي: يحصل المعنى المقتضي، أي: معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للإعراب. ففي (جاءني زيد)، جاء: عامل، إذ به حصل معنى الفاعلية في (زيد) فجعل الرفع علامة لها. وفي (رأيت زيداً)، رأيت: عامل، إذ به حصل معنى المفعولية في (زيد) فجعل النصب علامة لها. وفي (مررت بزيد)، الباء: عامل، إذ به حصل معنى الإضافة في (زيد) فجعل الجر علامة لها"^(٤).

(١) راجع في ذلك كتاب: النزعة المنطقية في النحو العربي.

(٢) العوامل المائة. ص ٧٣.

(٣) شرح الكافية ١/٧٢.

(٤) الفوائد الضيائية ١/١٩٧.

وقد لفت ابن جني الأنظار إلى أن العامل الحقيقي ليس هو العوامل اللفظية والمعنوية التي أشار إليها النحاة، وإنما هو المتكلم نفسه. يقول في "الخصائص": "فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"^(١). ومع ذلك لم يكن يقصد أو يدعو إلى إلغاء العوامل النحوية. وفي محاولته لتوجيه ما ذهب إليه ابن جني يقول الرضي في "شرح الكافية": "الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، فلهذا سميت الآلات عوامل"^(٢).

وشبيه بهذا ما أورده في العصر الحديث الأستاذ عباس حسن حين ذكر "أن العوامل ليست مخلوقات حية تؤثر وتتأثر، وإنما الذي يؤثر ويحدث حركات الإعراب إنما هو المتكلم، ولكن النحاة نسبوا إليها العمل لأنها المرشد إلى المعاني.... وإذا ثبت هذا فليس في اللغة مانع من نسبة العمل إليها وتسميتها عاملاً"^(٣).

ويُعد ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) أول من دعا إلى إلغاء القول بالعامل في الذحو، ورأى أن القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً^(٤). يدفعه إلى ذلك - ربما - مذهبه الظاهري الذي يرفض التعليل ويحرمه. وإن كان ابن مضاء قد عمد إلى اجتزاء نصين مبتورين لكل من سيبويه وابن جني، وعليهما أعمل نظره وبنى بنيانه في استنتاج ما لم يقصد إليه صاحباها، مما جعل الدكتور محمد

(١) الخصائص ١٠٩/١ - ١١٠.

(٢) شرح الكافية ٧٢/١.

(٣) النحو الوافي ٧٣/١.

(٤) الرد على النحاة، ص ٧٠.

إبراهيم البنا يشير في مقدمة تحقيقه لكتاب "الرد على النحاة" إلى أن ابن مضاء فيما نقله عن كل من سيبويه وابن جني قد أقام بينهما خلافاً غير موجود، وأن ابن جني فيما ذكره كان يشرح كلام سيبويه والمتقدمين ولا يخالفهم، وكان ماضياً على دربهم آخذاً بمقالتهم^(١).

أما من تابع ابن مضاء من المحدثين في الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل في النحو فأشهرهم الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو"، على أن ابن مضاء إن كان استعاض عن العامل في بعض أبواب النحو^(٢) - وخصوصاً في باب التنازع - ما أسماه بالتعليق^(٣) لم يقدم إبراهيم مصطفى بديلاً بعد نقده لنظرية العامل عند النحاة، بل اكتفى بقوله: "ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى، فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا وجدنا عاصماً يقينا من اضطراب النحاة، وحكماً يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى"^(٤).

وينبغي هنا أن نشير أيضاً إلى أن من القدماء والمحدثين من قدّم تفسيرات ذات قيمة للعامل النحوي وأثره في التصرف الإعرابي، منهم من القدماء محمد بن المستنير المعروف بـ (قطرب) (ت ٢٠٦هـ)، وهو تفسير صوتي يعتمد على أن العامل ليس له أثر في التصرف الإعرابي وإنما يمكن رد الحركات الإعرابية إلى ضرورة صوتية اقتضاها وصل الكلمات بعضها ببعض. يقول في ذلك: "إنما أعربت

(١) مقدمة كتاب الرد على النحاة، ص ١٧.

(٢) عقد ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) ثلاثة فصول فقط ليستدل بها على ما سواها من أبواب النحو في أنه يمكن الاستغناء عن نظرية العامل والمعمول، وهذه الفصول تدور حول باب التنازع، وباب الاشتغال، ومسألة من باب نواصب المضارع، وهي النصب بعد فاء السببية وواو المعية.

(٣) يقول ابن مضاء في باب التنازع: "وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: علقت، ولا أقول أعملت، ص ٨٥.

(٤) إحياء النحو، ص ٤١ - ٤٢.

العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطنون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام^(١). وقد علل عدم التزامهم حركة واحدة في الوصل بقوله: "لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة"^(٢).

أما من تابع قطرب من المحدثين في هذا التفسير فهو الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة" في الفصل الثالث الذي أسماه: قصة الإعراب، حيث يقول: "لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"^(٣)... ولأن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها^(٤). وقد ذهب إبراهيم أنيس يتلمس أدلته من مواضع الوقف عند القراء معتبراً أنها مفتاح السر^(٥)، ومستنتجاً أن هذه الظاهرة التي استأثرت بكل تلك الأحكام وروعيت في القرآن الكريم كل تلك المراعاة لم تكن أمراً عابراً أو عارضاً، ولم تكن أقل أهمية أو فصاحة عن ظاهرة تحريك أواخر الكلمات في حالة الوصل^(٦). وعليه فإن وظيفة الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات، بينما تمسك بها معظم العلماء،

(١) الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٧١.

(٣) من أسرار اللغة، ص ٢٣٧.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤٢.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٢٠.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٣٦.

واعتبروها دلائل على المعنى^(١).

ولست هنا في معرض إعادة مناقشة هذه الآراء التي تناولها كثير من الباحثين بالدراسة والمناقشة المستفيضة بما يغني عن إعادة التفصيل فيها^(٢).

تضافر القرائن

ومن الدراسات الجادة التي تناولت أيضاً نظرية العامل في النحو العربي وعلاقته بالمعنى ما قدمه الدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، وما قدمه الدكتور خليل عمايرة في كتابه "في نحو اللغة وتراكيبها" وهما دراستان لا تنفيان دور العامل النحوي وأثره في التصرف الإعرابي، وإنما تجتهدان - مستفيدتين من معطيات التراث النحوي القديم ومعطيات الدرس اللساني الحديث - في موقعة العلامة الإعرابية على خارطة البنى التركيبية للجمل في اللغة العربية بحيث لا تكون العلامة الإعرابية وحدها المرشدة إلى المعنى، وإنما تشترك مع غيرها للوصول إليه؛ فالدكتور تمام حسان يعتمد في منهجه الوصفي على مفهوم التعليق الذي أعمل عليه عبد القاهر الجرجاني نظريته في النظم باعتباره الفكرة المركزية في النحو العربي، ويبين أن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية^(٣)، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية^(٤).

(١) من أسرار اللغة: ص ٢٣٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: الإعراب سمة العربية الفصحى، للدكتور محمد إبراهيم البنا، ودراسات في الإعراب، للدكتور عبد الهادي الفضلي. وتطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، للدكتور طلال علامة.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٩.

(٤) المرجع السابق.

ولذلك فلم يكتف - الدكتور تمام حسان - بقول عبد القاهر الجرجاني إن الكلمات يأخذ بعضها بحجز بعض، وإن الفضل والمزية في صحة نظم الكلام أو فساده تعود إلى معاني النحو وأحكامه، بل اعتبر أن ذلك فيه عموم^(١). وإنما رأى أن التعليق في الجمل لا يتضح إلا من خلال عدد من القرائن اللفظية والقرائن المعنوية، وهي بالتالي التي تعمل على وضوح المعنى وجلائه. أما القرائن اللفظية فتشمل العلامة الإعرابية^(٢) والرتبة^(٣) والصيغة^(٤) والمطابقة^(٥) والربط^(٦) والتضام^(٧) والأداة^(٨) والتنغيم^(٩).

-
- (١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٩.
- (٢) يقول فيها تمام حسان: ولا أكاد أمل ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن. وإن كان بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس. انظر: المرجع السابق، ص ٢٠٧ وص ٢٣٣.
- (٣) والرتبة نوعان: محفوظة كتقدم الموصول على الصلة. والموصوف على الصفة، والتوكيد على المؤكد. ورتبة غير محفوظة كرتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول به ورتبة الضمير والمرجع. وقد يطرأ على الرتبة غير المحفوظة من دواعي أمن اللبس ما يدعو إلى حفظها نحو ضرب موسى عيسى. انظر: المرجع السابق، ص ٢٠٧ إلى ص ٢٠٩.
- (٤) وتشمل الأسماء والصفات والأفعال والضمائر والظروف والأدوات والخوالب كأسماء الأفعال وصيغ التعجب وأفعال المدح والذم. انظر: المرجع السابق، ص ٢١٠. وهو التقسيم الذي ارتضاه تمام حسان لأقسام الكلام.
- (٥) وتكون المطابقة في العلامة الإعرابية وفي الضمائر وفي العدد وفي التذكير والتأنيث وفي التعريف والتنكير. انظر: المرجع السابق ص ٢١٢.
- (٦) ويتم الربط بين الموصول وصلته وبين المبتدأ وخبره وبين الحال وصاحبه وبين المنعوت ونعته وغيرها.
- (٧) وهو أن يستلزم أحد العنصرين النحويين عنصراً آخر. ويسمى (التلازم) كتلازم الموصول وصلته وحرف العطف والمعطوف. وهكذا.
- (٨) والأدوات نوعان: أدوات تدخل على الجمل كالنواسخ. وأدوات تدخل المفردات كحروف الجر.
- (٩) التنغيم هو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق. ويفرق به مثلاً بين الاستنغيم والنفي والإثبات.

وأما القرائن المعنوية فتشمل الإسناد والتخصيص^(١) والنسبة^(٢) والتبعية والمخالفة^(٣).

أما الدكتور خليل عمايرة فيبدأ من تعريف يرتضيه للجملة، وهو أنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، ويعتبرها بذلك الجملة التوليدية النواة، وتقع في إطارين كبيرين: الاسمية والفعلية. أما إذا ما طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل - ويحصرها في خمسة عناصر - فإنها تصبح جملة تحويلية. وتكون الجملة التوليدية لغرض الإخبار، أما التحويلية فإنها تكون لمعنى جديد تحوّل عن المعنى الذي كان للجملة التوليدية، إذ إن التحويل لا يكون إلا لغرض يتعلق بالمعنى. وعناصر التحويل عنده هي: الترتيب - الزيادة - الحذف - الحركة الإعرابية - التنعيم^(٤).

أما الحركة الإعرابية منها فيرى أنها يمكن أن تكون ذات قيمة دلالية كبيرة إذا تم بها تحويل جملة توليدية عن أصل افتراضي كانت عليه للإخبار وحركته الرفع - مثلاً - إلى جملة تحويلية ذات معنى آخر كما في جملة التحذير والإغراء والاختصاص، أو إلى معنى الاستفهام بعد (كم) تفريقاً لها عن الخبرية. وعليه فالعلامة الإعرابية عند الدكتور تمام حسان قرينة لفظية تتضافر مع

(١) التخصيص قرينة كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية كثيرة، كالتعددية والغائية والمعية.

(٢) النسبة قرينة كبرى كالتخصيص وتدخل تحتها قرائن معنوية فرعية في التحليل والإعراب وهي ما تسمى بمعاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة.

(٣) المخالفة مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية، كنصب الاسم على الاختصاص، ونصب الاسم بعد (ما أفعل) في التعجب.

(٤) انظر: في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عمايرة، ص ٨٨ وما بعدها. أو انظر: في التحليل اللغوي، للمؤلف نفسه، ص ٨٧ وما بعدها. أو انظر له أيضاً: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص ٨٥ وما بعدها.

غيرها من القرائن اللفظية والمعنوية للوصول إلى المعنى، وهي عند الدكتور خليل عمايرة عنصر من عناصر التحويل الذي ينقل الجملة التوليدية النواة إلى جملة تحويلية ذات معنى آخر.

وبعد هذا الملخص لعلاقة علم النحو بإنتاج الدلالة أشرع في دراسة المعنى عند ابن السراج النحوي في كتابه "الأصول في النحو" على المستوى الصرفي، والمستوى النحوي.

الفصل الثاني

المعنى الصرفي

١. أقسام الكلام
٢. الصيغة والوظيفة
٣. المصدر والفعل
٤. الفعل والزمن
٥. معاني الأبنية
٦. الثابت والمتغير
٧. التعريف والتنكير
٨. الكنايات (الضمائر)
٩. الأسماء المبهمة (أسماء الإشارة)
١٠. المشتق من الأسماء:
 - اسم الفاعل
 - صيغ المبالغة
 - اسم المفعول
 - الصفة المشبهة
 - اسم التفضيل
١١. التثنية والجمع السالم
١٢. جمع التكسير
١٣. التصغير
١٤. النسب
١٥. النقل الوظيفي

أقسام الكلام

قسم ابن السراج الكلام إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف^(١). وذلك على نحو ما جاء عند سيبويه^(٢) والمبرد^(٣)، ثم شرع يشرحها مبيناً علامات كل منها، كقبول الاسم دخول الألف واللام، وحروف الخفض عليه دون الفعل، وامتناعه عن دخول قد وسوف التي تدخل على الأفعال. إلا أن الذي نود التوقف عنده هنا هو تفريقه منذ بداية "أصوله" بين الاسم والفعل بالنظر إلى المكونات الدلالية لكل منهما أولاً، ثم بالنظر إلى العلاقات الإسنادية التي يتموقع فيها كل من الاسم أو الفعل في التركيب ثانياً.

أما بالنظر إلى دلالة كل من الاسم والفعل فنجدده عند التفريق بينهما يذكر أن الاسم ما دل على معنى مفرد^(٤). والمعنى قد يكون شخصاً نحو: "رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر"، وقد يكون غير شخص نحو: "الضرب والأكل والظن والعلم واليوم واللييلة والساعة"^(٥). أما الفعل فهو "ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل"^(٦). وقد اعتمد هذا التفريق أساساً لمناقشة ما يقع تحت قسمة الاسم كالمصادر نحو: "الأكل والضرب والعلم"، لالتقائها مع الأفعال في الحدث، وكالظروف نحو: "اليوم واللييلة والساعة"، لالتقائها مع الأفعال في الزمن باعتبار أن هذه الظروف أزمنة، ليخرج من ذلك إلى أن اللفظة إذا دلت على

(١) الأصول ٣٦/١.

(٢) الكتاب ١٢/١.

(٣) المقتضب ١٤١/١.

(٤) الأصول ٣٦/١.

(٥) الأصول ٣٦/١.

(٦) الأصول ٣٨/١.

معنى وزمان فهي فعل، وإذا دلت على معنى مجرد من الأوقات، أو على وقت مجرد من الأحداث فهي اسم^(١).

أما بالنظر إلى الموقع الإسنادي لكل من الاسم والفعل في الجملة فقد بين ابن السراج أن الاسم هو ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك: "عمرو منطلق"، و"قام بكر". والفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه نحو قولك: "أخوك يقوم"، و"قام أخوك"، فيكون حديثاً عن الأخ، ولا يجوز أن تقول: "ذهب يقوم"، ولا "يقوم يجلس"^(٢).

أما الحرف فهو ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم، فلا تقول: "إلى منطلق"، كما تقول: "الرجل منطلق". ولا: "عن ذاهب"، كما تقول: "زيد ذاهب". ولا يجوز أن يكون خبراً، فلا تقول: "عمرو إلى"، ولا: "بكر عن"^(٣).

وقد كان ابن السراج بهذا التناول أكثر توضيحاً وتحديداً لأقسام الكلام من سيبويه والمبرد، لأن سيبويه لم يزد في عرضه للاسم عن قوله: "الاسم: رجل وفرس وحائط"^(٤) ممثلاً للاسم دونما تعريف أو بيان لحد. وفي الفعل قال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"^(٥).

أما المبرد فقد ذكر أن الأسماء هي "ما كان واقعاً على معنى، نحو: "رجل،

(١) الأصول ٣٩/١.

(٢) الأصول ٣٧/١.

(٣) الأصول ٤٠/١.

(٤) الكتاب ١٢/١.

(٥) المرجع السابق.

وفرس، وزيد وعمرو"^(١). وأما الأفعال فقد أرجأ الحديث عنها إلى "باب معرفة الأفعال: أصولها وزوائدها"^(٢) مفصلاً القول في أبنيتها، ولكن دون أن نجد التناول المقارن الذي وجدناه عند ابن السراج في "أصوله" وبالترتيب والتقسيم المنطقي الذي يعزز ما بدأناه في بداية هذا البحث عن التفرد الذي يسم كتاب "الأصول" في حسن جمعه لشتات النحو وإعادة صياغته في نموذج النظرية النحوية المتناسكة لأول مرة في القرن الرابع الهجري.

الصيغة والوظيفة

وقد أولى ابن السراج عناية واضحة بالتغييرات التي تطرأ على الاسم والفعل من أقسام الكلام، فتتبع التغييرات الصيغية في كل من الاسم والفعل بالنظر إلى ما تؤديه من وظيفة. أو بعبارة أخرى إلى تغير المعنى بتغير المبنى. وإن كان ذلك لم ينفك عن حديثه أيضاً عن التغيير الإعرابي، الذي يلحق آخر الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما، وهو تغيير أيضاً يقع لفروق ومعان^(٣).

وبالعودة إلى التغيير الصرفي يبدأ ابن السراج بتخصيص باب تمهيدي لما يدخله التغيير من أقسام الكلام الثلاثة، وفيه يبين أن التغيير يحصل في الاسم والفعل دون الحرف، على اعتبار أن الحروف أدوات تغير ولا تتغير^(٤). وأن هذا التغير يتمثل فيما يلحق كلا من الاسم والفعل من التصارييف، نحو ما يلحق الاسم في التصغير وجمع التكسير، ونحو ما يلحق الفعل مثل: "قام ويقوم وتقوم واستقام"،

(١) المقتضب ١/١٤١.

(٢) المرجع السابق ١/٢٠٩.

(٣) الأصول ١/٤٤.

(٤) الأصول ١/٤٣.

وجميع أنواع التصريف التي تكون لاختلاف المعاني^(١).

ومن هنا نجد أن التغيير الذي يطرأ على كل من بنية الاسم وبنية الفعل إنما هو تغيير وظيفي، وأن لكل صيغة منها وظيفة. على أننا سنرى فيما سيأتي أن الوظائف التي تؤديها الصيغ الصرفية نوعان: وظائف صرفية عامة، ووظائف صرفية فرعية بجانب وظائفها العامة.

أما المعنى الصرفي العام للاسم فهو الدلالة على معنى مفرد كما مرّ عند ابن السراج. أو هو ما دل على مسمى ليس الزمن جزءاً منه كما عرّفه ابن يعيش^(٢)، على اعتبار أن التسمية هي وظيفة الاسم الصرفية^(٣).

وأما المعنى الصرفي العام للأفعال فهو الدلالة على معنى وزمان محصل، وأن هذه الدلالة على المعنى أو الحدث بالإضافة إلى الزمن هي وظيفة الفعل الصرفية^(٤). وكما تعرض ابن السراج للمعاني الصرفية العامة لكل من الأسماء والأفعال، فقد تعرض أيضاً للمعاني الصرفية الأخرى التي تتنوع وفقها الاشتقاقات والأبنية، وهو ما سأحاول معرفته في كتابه "الأصول" منطلقاً من الموقف الذي يتبناه تجاه أصلية المصدر أو الفعل، في القضية الخلافية المشهورة بين البصريين والكوفيين.

المصدر والفعل

يتفق ابن السراج ورأي البصريين في أن المصدر أصل للفعل، وأنه يعمل عمله، لأن الفعل اشتق منه^(٥). وأنه يجر ما أضيف إليه، فاعلاً، نحو: "عجبتُ من ضرب

(١) الأصول ٤٤/١.

(٢) شرح المفصل ٢٢/١.

(٣) الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص ٥٧.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الأصول ١٣٧/١. وانظر المسألة ٢٨ من الإنصاف ٢٣٥/١ حيث ذكر ابن الأنباري احتجاج كل من البصريين والكوفيين فيها.

زيدٍ عمراً". أو مفعولاً، نحو: "عجبتُ من ضرب زيدٍ عمرو"، وإن كانت إضافته إلى الفاعل - كما يقول - أحسن، لأنه له^(١)، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾^(٢). وإضافته إلى المفعول حسنة، لأنه به اتصل وفيه حل^(٣).

ويعرّف ابن السراج المصدر بأنه اسم كسائر الأسماء إلا أنه معنى غير شخص، والأفعال مشتقة منه، وإنما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصرفها^(٤). وقد استثمر هذا التفريق في دلالة المصدر على الحدث فقط بخلاف الفعل الدال على الحدث والزمان، في مناقشة مسألة عدم جواز إعمال ضمير المصدر، فلا يصح أن نقول: "سرتي ضربك عمراً وهو زيداً"، ونحن نريد: "وضربك زيداً"، لأنه إنما يعمل إذا كان على لفظه الذي تشتق الأفعال منه^(٥). ويصل ابن السراج من ذلك إلى أن "ضَرَبَ" مشتق من الضرب، وإنما يعمل الضرب وما أشبهه من المصادر إذا كان ظاهراً غير مضمّر، وإنما يعمل لشبهه بالفعل، فكما أن الفعل لا يضمّر، فكذلك المصدر لا يجوز أن يقع موقع الفعل وهو مضمّر، وإنما جاز إضمار المصدر لأنه معنى واحد - أي يدل على الحدث فقط كما مر - ولم يجز إضمار الفعل لأنه معنى وزمان، ولو أضمر لصار اسماً^(٦).

وبالعودة إلى ما ذكره ابن السراج من أن المصدر يجر ما أضيف إليه فاعلاً أو مفعولاً في المثالين السابقين:

(١) الأصول ١/١٣٨.

(٢) البقرة / ٢٥١.

(٣) الأصول ١/١٣٨.

(٤) الأصول ١/١٥٩.

(٥) الأصول ١/١٦٢.

(٦) الأصول ١/١٦٣.

”عجبتُ من ضرب زيدٍ عمراً“

و ”عجبتُ من ضرب زيدٍ عمرو“

نجد أننا أمام تمييز دقيق لدلالة المصدر في إضافته لكل من الفاعل أو المفعول.

ومما يؤكد أيضاً دقة ابن السراج في هذا النظر الدلالي هو ما ذكره في تفسير المصدر على أنه المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين^(١)، وعليه فإن قول: ”قام زيد“ وقول: ”فعل زيدٌ قياماً“ سواء^(٢). وإذا قلت: ”ضربتُ“، فإنما معناه: أحدثت ضرباً وفعلتُ ضرباً، فهو المفعول الصحيح^(٣)، ثم يقول ابن السراج: ”ألا ترى أن القائل يقول: من فعل هذا القيام؟ فتقول: أنا فعلته. ومن ضرب هذا الضرب الشديد؟ فتقول: أنا فعلته، تريد: أنا ضربت هذا الضرب“^(٤).

ومن ذلك كله نرى أن كلاً من المصدر والفعل يتمتع بصفات نحوية ودلالية فارقة، فالمصدر يمثل الأصل بينما يمثل الفعل الفرع، والمصدر يجوز إضماره، بينما الفعل لا يجوز فيه الإضمار، كما أن المصدر فيه دلالة على الحدث فقط، بينما الفعل يشمل بالإضافة إلى الحدث الزمان المحصل، وهما وظيفتا الفعل الصرفية.

ولكن كيف فهم ابن السراج علاقة الفعل بالزمن؟ وما المعاني التي تفرزها تصارييف الأفعال المختلفة؟ وما الفرق بين الزمن في الأفعال والزمن الذي تشتمل عليه صيغ أخرى كاسم الفاعل مثلاً؟. هذا ما سنحاول التعرف عليه فيما سيأتي.

(١) الأصول ١/١٥٩.

(٢) الأصول ١/١٥٩.

(٣) الأصول ١/١٥٩.

(٤) الأصول ١/١٥٩.

الفعل والزمن

عندما عرّف ابن السراج الفعل بأنه ما دل على معنى وزمان، فقد بيّن أن هذا الزمان إما أن يكون ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً، ثم راح يمثل لكل منها. أما الماضي فنحو: "صلى زيد". ويدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان. وأما الحاضر فنحو: "يصلي". ويدل على أن الصلاة في الوقت الحاضر. أما المستقبل فنحو: "سيصلي". ويدل على أن الصلاة تكون فيما يستقبل^(١).

ولم يقف ابن السراج عند هذا العرض لعلاقة الفعل بالزمن، بل تناول أيضاً حروف المضارعة مبيناً ما تؤديه مع غيرها مما يدخل على الفعل في توجيه الزمن فيها، ورأى أن جميع الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربعة: "الألف والتاء والياء والنون"، أي أفعال "المضارعة" تصلح لما نحن فيه من الزمان، ولما يستقبل، ولا دليل في لفظها على أي الزمانين نريد^(٢). فإذا أدخلنا السين أو سوف، نحو "سيفعل أو سوف يفعل" دل على أننا نريد المستقبل، وترك الحاضر على لفظه، لأنه أولى به، إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود لا لما يتوقع أو قد مضى^(٣). وقد شبه ابن السراج تخصيص السين أو سوف زمن الفعل للمستقبل دون الحاضر بالتخصيص الذي تؤديه الألف واللام إذا دخلتا على الاسم النكرة لتعرفه، ولهذا علل معنى المضارعة في الأفعال بالمشابهة، يقول في ذلك: "ومعنى ضارع: شابه، ولما وجدوا هذا الفعل الذي في أوائله الزوائد الأربعة يعم شيئين: المستقبل والحاضر، كما

(١) الأصول ٣٨/١ - ٣٩.

وهذا مذهب البصريين، وقد بدأه سيبويه عندما قال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث

الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع..." الكتاب ١٢/١.

(٢) الأصول ٣٩/١.

(٣) الأصول ٣٩/١.

يعم قولك: "رجل" زيداً وعمراً، فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل خص المستقبل دون الحاضر، أشبه ذلك "الرجل" إذا أدخلت الألف واللام عليه فخصت به واحداً ممن له هذا الاسم، فحينئذ يعلم المخاطب من تريد"^(١).

كما ذهب ابن السراج في باب إعراب الأفعال وبنائها^(٢) يفصل الحديث عن الأثر الوظيفي الذي تؤديه حروف النصب والجزم في زمن الأفعال، إذ قد يكون الفعل مضارعاً في لفظه بينما تكون دلالته الزمنية في الماضي أو المستقبل. أو يكون الفعل ماضياً في لفظه، والمعنى للاستقبال، على نحو ما بحثه نحاة آخرون - بعد ذلك - كالرضي في شرح كافية ابن الحاجب^(٣)، وابن مالك في تسهيل الفوائد^(٤).

أما ما جاء عند ابن السراج من هذا فهو عند حديثه عما انتصب من الأفعال بحرف ظاهر لا يجوز إضماره نحو: (لن، وكي). قال ابن السراج: "تقول: لن يقوم زيدٌ ولن يجلس. فقولك: لن يفعل، يعني: سيفعل"^(٥).

يريد بذلك أن (لن يفعل) نفي لـ (سيفعل) التي تدل على الاستقبال، فتكون دلالة الفعل (يفعل) بعد (لن) مشعرة بمعنى الاستقبال أيضاً.

وعند حديثه عن (لم) التي تجزم الأفعال المضارعة قال ابن السراج:

(١) الأصول ٤٠/١.

(٢) الأصول ١٤٥/٢.

(٣) شرح الكافية ١١/٤.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٥.

وانظر أيضاً كتاب: الفعل والزمن، للدكتور عصام نور الدين، حيث جمع فيه الكثير من استعمالات

صيغ الأفعال التي تخرج عن التقسيم الثلاثي للزمن عند النحاة.

وانظر أيضاً كتاب: الزمن واللغة، لمالك يوسف المطلبي، حيث ذكر أن النحاة العرب لم يجدوا في

انحراف الصيغ عن التعبير عن دلالتها الزمنية الصرفية نقضاً لطبيعة الزمن في العربية، ص ٣١.

(٥) الأصول ١٤٧/٢.

”أما (لم) فتدخل على الأفعال المضارعة، واللفظ لفظ المضارع، والمعنى معنى الماضي، تقول: لم يَقمَ زيدٌ أمس، ولم يقعدُ خالدٌ.“^(١)

وعند حديثه عن (إن) من حروف الجزاء يقول ابن السراج:

”وحق (إن) في الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل، لأنك إنما تشرط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره، وإن وليها فعل ماضٍ أحالت معناه إلى الاستقبال، نحو قولك: ”إن قمتَ قمتُ“، إنما المعنى: إن تقمَ أقم. ف (إن) تجعل الماضي مستقبلاً، كما أن (لم) إذا وليها المستقبل جعلته ماضياً. تقول: لم يَقمَ زيدٌ أمس. والمعنى: ما قام“^(٢).

ومن هذا نجد أن الدلالة الزمنية للأفعال تتأثر بالإضافة إلى قواعد البنية الصرفية بقواعد أخرى سياقية تسهم في توجيه زمن الفعل، وأن ابن السراج قد فطن إليها حينما تعرض إلى الأدوات التي تدخل على الأفعال فتحدث عن أثرها في تحديد زمن الفعل دلاليًا مثلما تحدث عن أثرها في تحديد بنيته الإعرابية نحويًا. كما أن مثل هذا التناول مما يدحض زعم بعض المستشرقين من أن الزمن في الفعل ليس شيئاً أصيلاً، وأن اقترانه به حديث النشأة^(٣)، وليؤكد في الوقت نفسه أن معالجات النحاة العرب للدلالة الزمنية في الفعل قد خرجت من مجرد تقسيم الفعل إلى صيغتين اثنتين فقط (فعل - يفعل) تعبر إحداهما عن حدث تم واكتمل، والأخرى عن حدث لم يتم، ابتدئ به ولم ينته، إلى أبعد من ذلك وأوسع.

(١) الأصول ١٥٧/٢.

(٢) الأصول ١٥٨/٢ و ١٨٨. وانظر أيضاً: ١٩٠/٢.

(٣) انظر في تفصيل هذه المزاعم كتاب: في النحو العربي نقد توجيهه، للدكتور مهدي الخزومي، ص ١٤٤.

وما بعدها.

معاني الأبنية

لاحظ ابن السراج أن اختلاف تصاريف الأفعال إنما يكون لاختلاف المعاني^(١)، وفي هذا السياق تحدث - بدايةً - عن المعرب من الأفعال التي في أوائلها الحروف الزوائد (التاء والنون والياء والألف)، فذكر أن الألف تكون للمتكلم، مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو: "أنا أفعل"، معللاً لذلك بقوله: لأن الخطاب يبينه^(٢).

ويقول: "والتاء تكون للمخاطب، المذكر والمؤنث، نحو: "أنت تفعل"، و"أنتِ تفعلين"، وكذلك للمؤنث إذا كان لغائبة، نحو: "هي تفعل". وإن كان الفعل للمتكلم، ولآخر معه، أو جماعة، قلت: "نحن نفعل"، والمذكر والمؤنث فيه سواء، لأنه يبين أيضاً بالخطاب. فجميع ما جعل لفظ المذكر والمؤنث فيه سواء على لفظ واحد، فإنما كان ذلك لأنه غير ملبس"^(٣).

وفي باب الأفعال التي فيها زوائد من بنات الثلاثة وهي زوائد بنيوية وظيفية، ذكر ابن السراج عدداً من الأفعال مبيناً المعاني التي تأتي عليها^(٤)، وهي كما يلي:

أولاً: ما جاء على وزن ذوات الأربعة:

١ - فَعَّلَ^(٥): يقول فيه ابن السراج: حقه أن يكون للتكثير، والمبالغة. ويجيء: فَعَّلْتَهُ، وأفعلته بمعنى واحد، نحو: خَبَّرْتَهُ وأخبرته، ويجيئان مفترقين، نحو: عَلَّمْتَهُ وأعلمته. فَعَلَّمْتُ: أدبت، وأعلمت: آذنت، وأمراضته: جعلته مريضاً، ومَرْضَته: قمت عليه.

(١) الأصول ٤٤/١.

(٢) الأصول ٤٨/١.

(٣) الأصول ٤٨/١.

(٤) وانظر للاستزادة: الفصل الثاني من كتاب: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، للدكتور عصام نور الدين.

(٥) الأصول ١١٦/٣.

٢ - أَفْعَلَ^(١): وحق هذه الألف إذا دخلت على (فعل) لا زيادة فيه أن يجعل الفاعل مفعولاً، نحو: قام، وأقامته.

ويجيء (أفعل) على معنى أنه صار صاحب كذا، نحو: "أجرب"، صار صاحب جرب.

ويجيء على معنى أنه استحق ذلك، نحو: "أحصد الزرع"، و"أقطع النخل"، إذا استحق ذلك.

ويجيء للمصير إلى الحين، نحو: أسحرنا، وأصبحنا، وأمسينا، أي صرنا في هذه الأوقات.

ويجيء (أفعلت) في معنى: فعلت، كما جاءت (فعلت) في معناها، أقللت وأكثرت، في معنى: قللت، وكثرت، وقالوا: أغلقت الأبواب، وغلقت.

٣ - فَاعَلَ^(٢): وأصله أن يكون لتساوي فاعلين في (فعل) وذلك نحو: "ضاربتة وكارمته"، فإذا كنت أنت فعلت من ذلك ما تغلب به، وتستحق أن تنسب الفعل إليك دونه، قلت: "كارمني فكرمته، أكرمه". وقد يجيء (فاعلت) لا تريد به عمل اثنين، نحو: ناولته، وعاقبته. وأما (تفاعلت) فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً.

وقد يشركه (افتعلنا) فتريد به معنى واحداً، نحو: تضاربوا، واضطربوا، وتجاوروا، واجتوروا.

(١) الأصول ١١٧/٣.

(٢) الأصول ١١٩/٣.

وإذا أراد الرجل أن يُدخل نفسه في أمرٍ حتى يضاف إليه، يقول:
تفعل، نحو: تشجع، وتمرأ، أي: صار ذا مروءة.
وقد يشارك (تفعل) (استفعل)، نحو: تعظم، واستعظم، وتكبر،
واستكبر. وتجيء (تفعلت) بمعنى الاستثبات، ويشاركها (استفعلت)،
نحو: تيقنت، واستيقنت، وتبينت، واستبينت.

ثانياً: ما جاء على غير وزن ذوات الأربعة:

وهو ما أسكن أوله ودخل عليه ألف الوصل، وهي تجيء على ثمانية أبنية:
انفعل، وافتعل، واستفعل، وأفعالت، وأفعلت، وأفعول، وأفعللت.
١ - انفعل^(١)، ويجيء للمطاوعة، نحو: قطعته، فأنقطع، وكسرتُه، فأنكسر. وقد
يجيء (افتعل) في معنى (انفعل)، نحو: غممتُه، فاغتمت، يجوز فيه
انفعل، وافتعل.

٢ - أفتعل^(٢)، وحكمه وبابه أن يكون متعدياً، وقد يجيء في معنى (انفعل) في
المطاوعة، فيكون غير متعدٍ. فإذا قلت: شويته، فاشتوى، فهو على
معنى: انشوى.

٣ - استفعل^(٣)، وهو طلب الفعل، نحو: استنطقته، فنطق، واستخرجته، فخرج،
ومثله: استعنتبت، واستفهمت.
ويجيء (استفعلت) أيضاً على معنى: أصابه الفعل، أي أصبتُ كذا،
نحو: استجدته: أصبته جيداً، واستكرمته: أصبته كريماً.
واستعظمت: أصبته عظيماً. وقد جاء في التحول من حال إلى حال
نحو: استنوق الجمل، واستتيست الشاة.

(١) الأصول ١٢٦/٣.

(٢) الأصول ١٢٦/٣.

(٣) الأصول ١٢٧/٣.

وقد جاء (استفعل) في معنى (تفعل). قالوا: تعظم. واستعظم. وتكبر.
واستكبر.

٤ - أفعاللت^(١)، يجيء هذا الضرب في الألوان، نحو: احمراررت احمراراً.

٥ - أفعللت^(٢)، وهو مقصور من (أفعاللت)، نحو: احمررت.

٦ - أفعول^(٣)، ونقل ابن السراج فيه قول الخليل: كأنهم يريدون به المبالغة والتوكيد. وذلك نحو: خَشْنٌ، واخشوشن، ونحو: اعشوشبت الأرض.

٧ - أفعول^(٤)، نحو: اجلود، واعلوط، وفيه معنى التقحم على الشيء.

٨ - أفعنل^(٥)، نحو: اسحنكك الليل، ومعناه: اسود وأظلم.

الثابت والمتغير

أما في الأسماء فإن ابن السراج يتناول موضوع البنية الصرفية فيها انطلاقاً من مسألة البناء والإعراب التي على أساسها تظهر العلامة الإعرابية على آخر الاسم في الأغلب، وقد لا تظهر على آخره في بعضها. أما من حيث البناء فقد جعل ابن السراج الأسماء المفردات^(٦) ستة أقسام، هي: اسم كُني به عن اسم (الضمائر)، واسم أشير به إلى مسمى وفيه معنى فعل (أسماء الإشارة)، واسم سمي به فعل (أسماء الأفعال)، واسم قام مقام الحرف (أسماء الاستفهام) والظرف الذي

(١) الأصول ١٢٨/٣.

(٢) الأصول ١٢٩/٣.

(٣) الأصول ١٢٩/٣.

(٤) الأصول ١٢٩/٣. والجلود: المضاء والسرعة. واعلوط: تعلق بعنقه وعلاه.

(٥) الأصول ١٢٩/٣.

(٦) الأصول ١١٤/٢. وقد فصل القول في الضرب الثاني من الأسماء وهو الكلم المركب في موضع آخر من

أصوله. انظر: ١٣٩/٢ - ١٤٤.

يتمكن، والصوت المحكي، نحو: (غاق)، حكاية عن صوت الغراب، و(ماء)، حكاية عن صوت الشاة. وكذلك جميع حروف المعجم إذا تهجيت مقصورة موقوفة^(١).

وفي شرح كل منها تحدث ابن السراج عن المعاني الدلالية لمفرداتها، فأبان الدلالات الصرفية العامة للضمائر، وأسماء الإشارة، كما بيّن الدلالات المعجمية لأسماء الأفعال التي أوردها مبيناً أنها إنما أريد بها المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال قد كفت عنها^(٢). وعلى الطريقة نفسها عدد أسماء الاستفهام مبيناً أنها إنما بُنيت لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام، وهو (الالف). وإذا دخلت في الكلام أعلمت أن الخبر استخبار^(٣). كما أن فيها من الاختصار ما يغني عن ذكر ما لا يحصى من الأعداد أو الأحوال، أو الصفات أو الأسماء^(٤).

أما من حيث الإعراب فقد ذهب ابن السراج إلى استعراض أربعة أضرب للاسم المفرد المتمكن في الإعراب متحدثاً عن سماتها الدلالية، ومستنتجاً بعد ذلك ما تفرق فيه عن الأسماء المبنية.

وأول هذه الأضرب الأربعة للاسم المعرب اسم الجنس، وهو الاسم الدال على كل ما له ذلك الاسم، ويتساوى الجميع في المعنى، نحو: "الرجل والإنسان، والمرأة والجمال والدينار"^(٥). وكأنه يريد بالتساوي في المعنى اتفاق دلالة الكلمة في هذا الضرب على كل ما يصدق عليه معنى الكلمة إذا أطلقت، يؤكد ذلك قوله: "وجميع

(١) الأصول ١٣٩/٢.

(٢) الأصول ١٣٤/٢.

(٣) الأصول ١٣٥/٢.

(٤) الأصول ١٣٥/٢ - ١٣٦.

(٥) الأصول ١١١/٢.

ما أردت به العموم لما يتفق في المعنى بأي لفظ كان فهو جنس"^(١). وعليه فإن الألف واللام في هذه الأسماء لعهد الجنس وليست للتعريف، كما في لفظ "الإنسان" مثلاً. يقول ابن السراج: "وإنما هي - أي الألف واللام - فرق بين إنسان موضوع للجنس وإنسان هو من الجنس إذا قلت: إنسان"^(٢). قال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٣). ومعنى أن الألف واللام لعهد الجنس أي أنك تشير بالألف واللام إلى ما في النفس من معرفة الجنس، لأنه شيء يدرك بالعيان والحس، وهذه الأسماء تكون لما له شخص ولغير شخص، مثل الحمرة والضرب والعلم والظن"^(٤).

أما الضرب الثاني من الأسماء المعربة فهو الواحد من الجنس، نحو: "رجل وفرس ودينار وضربة وأكلة"^(٥). يقول ابن السراج: "فتقول إذا كان واحد من هذه معهوداً بينك وبين المخاطب، الرجل والفرس والدينار والضرب، أي الفرس الذي تعرف والضرب الذي تعلم. وتكون الألف واللام فيه للتعريف"^(٦).

أما الضرب الثالث فهو ما اشتق للوصف من الجنس، نحو: "ضارب، مشتق من الضرب، وحسنٌ، مشتق من الحسن"^(٧).

وأما الضرب الرابع فهو لقب الواحد من الجنس، نحو: "زيد وعمرو وبكر وخالد"، وما أشبه ذلك من الأسماء الأعلام التي تكون للآدميين وغيرهم"^(٨).

(١) الأصول ١١١/٢.

(٢) الأصول ١١٢/٢.

(٣) العصر / ٢، ٣.

(٤) الأصول ١١٢/٢.

(٥) الأصول ١١٢/٢.

(٦) الأصول ١١٢/٢.

(٧) الأصول ١١٢/٢.

(٨) الأصول ١١٣/٢.

ومن هنا يؤكد ابن السراج على أن هذه الأسماء المتمكنة إلا اسم الجنس يجوز أن تُعرّف النكرة منها بدخول الألف واللام عليها، ويجوز أن تُنكر المعرفة منها، ثم يخلص من ذلك إلى التفريق بين الأسماء المبنية والأسماء المعربة، إذ إن الأسماء المبنية بخلاف الصفة التي ذكرها للأسماء المعربة، فلا يجوز أن تنكر المعرفة منها، ولا تُعرّف النكرة، فيقول: "ألا ترى أنه لا يجوز أن تنكر (هذا) ولا (أنا) ولا (أنت) ولا (هو)، فهذا من المعارف المبنيات التي لا يجوز أن يتنكر ما كان منها فيه الألف واللام بإخراجها منها نحو: "الذي والآن"، ولا يجوز أن تضاف إليها في نحو: "كيف وكم"^(١). فجميع ما امتنع أن يعرف بالألف واللام، وامتنع من نزع الألف واللام منه لتنكير فهو مبني"^(٢).

التعريف والتنكير

وقد شغلت مقولة التعريف والتنكير النحاة القدماء والمحدثين، وذلك للارتباط الشديد بين هذين المفهومين ومنظومة العلاقات المعقدة في نظام التراكيب النحوية الوظيفية.

وعلى الرغم من أنهما يختصان بالاسم كقسم من أقسام الكلام، فإن معطياتهما لا يمكن تصورها بشكل أكمل إلا من خلال التركيب. وصحيح أن كتب النحو تفرد في الغالب باباً تبين فيه حد النكرة وحد المعرفة، وتعرّف بهما، وتذكر أقسام المعرفة، فإنها ما تفتأ توظفهما في صلب التراكيب النحوية، وتفصل الحديث في علاقتهما بالتراكيب الإضافية والإسنادية، وما جاز فيها وما لا يجوز. وهي مبسطة في كتب النحو بما يغني عن إعادة التمثيل لها. ومن ذلك

(١) الأصول ١١٣/٢.

(٢) الأصول ١١٣/٢.

على سبيل المثال: عدم جواز الابتداء بالنكرة على الأصل، ومسوغات الابتداء بها، وموقع الجمل التالية لكل من النكرات أو المعارف، إلى غيرها من القضايا المتداخلة والمتشعبة. ومنه ما سأعرض له في الفصل التالي (المعنى النحوي) في إطار دراسة التراكيب النحوية ودلالاتها.

أما - هنا - فسأعرض ما جاء عند ابن السراج في "أصوله" مما يتعلق ببنية الاسم في ذاته، معرفاً أو منكرأً، وحد كل منهما، وتعريفه، وأقسامه.

لقد عرّف ابن السراج النكرة بأنها "كل اسم عم اثنين فما زاد، وعلل التسمية بالنكرة من أجل أنه إذا ذكر فإننا لا نعرف به واحداً بعينه"^(١). وقسمه إلى قسمين:

الأول: أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة، مثل: "رجل وفرس وحجر".

الثاني: أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة، وعرض ذلك في الأصل الذي وضع له، نحو أن يسمى إنسان بـ (عمرو)، فيكون معروفاً بذلك في حيه، فإن سمي به آخر لم نعلم إذا قال القائل: رأيت عمراً، أي العمرين هو. ومن أجل تنكره تدخل عليه الألف واللام إذا ثني أو جمع.^(٢)

أما المعرفة فيذكر ابن السراج أنها خمسة أشياء^(٣):

الأول: المكني^(٤). نحو: هو، وأنت، وإياك، والهاء في "غلامه، وضربته".

(١) الأصول ١/١٤٨.

(٢) الأصول ١/١٤٨.

(٣) الأصول ١/١٤٩. وقد ترك ابن السراج الحديث عن الاسم الموصول.

أما المعرفة بالنداء فقد ذكر عنه أنه ليس معرفة بالأصل وأن تعريفه طارئ بالنداء. وأنه كان نكرة

بالأصل نحو: يا رجل أقبل. صار معرفة بالخطاب، ١/٣٣٠.

(٤) يطلق الكوفيون على الضمير: المكني. انظر: مصطلحات النحو الكوفي، ص ٦٠.

الثاني: المبهم. نحو: هذا، وتلك، وأولئك.

الثالث: العلم. نحو: زيد وعمرو وعثمان. وهو على ثلاثة أضرب:

١ - إما أن يكون منقولاً من نكرة. والمنقول على ضربين:

الأول: من الاسم، نحو: "حجر وأسد". فإذا سميت به صار معرفة.

الثاني: من الصفة، نحو: هاشم وقاسم. لأن هذه أصولها صفات،

نحو: مررت برجل هاشم، ورجل قاسم.

٢ - أو يكون مشتقاً من نكرة. نحو: عمر، وعثمان. مشتقان من عامر وعاثم

وليسا منقولين، لأنه ليس في أصول النكرات عثمان ولا عمر.

٣ - أو يكون أعجمياً أعرب. نحو: إسماعيل، إبراهيم، ويعقوب.

أعربت من كلام العجم.

الرابع: ما فيه الألف واللام. والألف واللام تدخلان على الأسماء النكرات

على ضربين^(١):

١ - إشارة إلى واحد معهود بعينه. نحو أن يُذكر شيء، فتعود لذكره فتقول:

"الرجل، والدار، والحمار"، وذلك للعهد الذي كان بينك وبين المخاطب

من ذكره.

٢ - إشارة إلى الجنس. نحو قولك: "أهلك الناس الدينار والدرهم". لا تريد

ديناراً بعينه ولا درهماً بعينه. كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرٍ

إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾^(٢).

(١) الأصول ١/١٥٠.

(٢) العصر / ٢ - ٣.

الخامس: ما أضيف إلى المعارف. نحو: "غلامك، وغلام ذاك، وصاحب هذه، وغلام زيد، وغلام الرجل"، ونحو ذلك.. فتعريفه على حسب ما يضاف إليه من المضمر والعلم والمبهم وما فيه الألف واللام. غير أن ابن السراج ينبه إلى أن من الأسماء مضافات إلى معارف ولكنها لا تتعرف بها، لأنها - كما يقول - لا تخص شيئاً بعينه، ومن ذلك: "مثلك وشبهك وغيرك"، نحو:

"مررت برجل مثلك"، و"برجل شبهك"، و"برجل غيرك".

ويعلل ابن السراج لكونها نكرات بقوله: "فلو لم يكن نكرات ما وصف بهن نكرة، وإنما نكرهن معانيهن، فإن أردت ب (مثلك وشبهك) المعروف بشبهك، فهو معرفة"^(١).

وقد ارتبطت مقولة التعريف والتذكير عند ابن السراج بالمقولة المنطقية عن الخاص والعام مثلما نجده عند نحاة آخرين كابن يعيش الذي نص على أن الاسم كلما كان أخص كان أعرف^(٢)، بل استغرق ابن السراج مثل غيره من النحاة في التمييز بين مكونات هذه المقولة التي تتدرج فيها النكرات ليكون بعضها أنكر من بعض، كما تتدرج المعارف ليكون بعضها أعرف من بعض، حتى خالفهم فيما ذهبوا إليه، فأكثر الأسماء - كما يقول ابن السراج - نكرات، وهذه النكرات بعضها أنكر من بعض، فكلما كان أكثر عموماً فهو أنكر مما هو أخص منه، ف (شيء) أنكر من (حي)، و(حي) أنكر من (إنسان)، فكلما قل ما يقع عليه الاسم، فهو أقرب إلى

(١) الأصول ١/١٥٣.

(٢) شرح المفصل ٥/٨٧.

التعريف، وكلما كثر كان أنكر^(١).

وعلى حين ذهب البصريون إلى أن أعرف المعارف المضمرات، ثم العلم، ثم المبهم، ثم المضاف إلى المعرفة، ثم المعرف بالألف واللام، وهو مذهب سيبويه، ذهب الكوفيون إلى أن أعرف المعارف العلم، ثم المضمّر، ثم المبهم، ثم المعرف بالألف واللام، ثم المضاف إلى المعرفة. وإليه ذهب أبو سعيد السرافي^(٢).

أما ابن السراج فذهب إلى أن أعرف المعارف المبهم، ثم العلم، ثم المضمّر، ثم المعرف بالألف واللام، ثم المضاف إلى معرفة. وهو ما نجده في مدونته حيث يقول:

”فإن قلت: زيد هذا. ف (زيد) مبتدأ، و(هذا) خبره، والأحسن أن تبدأ ب (هذا) لأن الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ“^(٣).

(١) الأصول ١٤٨/١. وعنده أن النكرة قبل المعرفة، يقول: ”ألا ترى أن الإنسان اسمه إنسان، يجب له هذا الاسم بصورته قبل أن يعرف باسم؟“.

وانظر: شرح المفصل ٨٨/٥ حيث يقول ابن يعيش: النكرة أصل للمعرفة ومتقدمة عليها، وبعض النكرات أنكر من بعض، فما كان أكثر عموماً كان أوغل في التنكير، فعلى هذا (شيء) أنكر من (جسم)، لأن كل جسم شيء وليس كل شيء جسماً. و(جسم) أنكر من (حيوان)، لأن كل حيوان جسم، وليس كل جسم حيواناً، و(حيوان) أنكر من (إنسان)، و(إنسان) أنكر من (رجل) و(امرأة). وانظر أيضاً: شرح الكافية ٢١٠/٢.

(٢) شرح المفصل ٥٦/٣. و٨٧/٥. وقد نقل ابن يعيش أن احتجاج البصريين على كون المضمرات أعرف المعارف لأنه لا يضمّر الاسم إلا بعد تقدم ذكره ومعرفة المخاطب على من يعود ومن يعني أو تفسير يقوم مقام الذكر، ولذلك استغنى عن الوصف.

أما احتجاج الكوفيين عن كون العلم أعرف المعارف فلأنه في أول وضعه لا يكون له مشارك، إذ كان علامة توضع على المسمى فيعرف بها دون غيره، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها. والمضمّر يصلح لكل مذكور فلا يخص شيئاً بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرة فيكون نكرة أيضاً على حسب ما يرجع إليه، ولذلك تدخل عليه (رُبّ)، نحو قولهم: ربه رجلاً.

أما احتجاج ابن السراج بكون المبهم أعرف المعارف فلأنه يتعرف بشيئين، بالعين والقلب، وغيره يتعرف بالقلب لا غير. وقد ضعف ابن يعيش رأي ابن السراج بقوله: وهو ضعيف، لأن التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلم، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلم، وأما المخاطب فلا علم له بما في نفس المتكلم.

(٣) الأصول ١٥٤/١.

إنّ مثل هذا التناول لمقولة التعريف والتنكير، وهذا الاهتمام بتقديم نظري لدرجات تعريف الأسماء أو تنكيرها لا يمكن عدّه صادقة، بل إنه ينبع من طبيعة الفهم للظواهر المدروسة، وإن التحليل الوظيفي لنظام التعريف والتنكير كما جاء عند ابن السراج وغيره من النحاة ليصب في نظرية متميزة حول الدور الإخباري لأجزاء الجملة أو عناصر الكلام المختلفة^(١).

وسوف أتوقف قليلاً هنا لأسلط الأضواء على اثنين من الأسماء المعارف المبنيات، هما الضمائر، وأسماء الإشارة لارتباطهما عند النحاة العرب بمفهوم الإبهام، وعدّهما من الأسماء المبهمة، ناظراً فيما ذكره ابن السراج فيهما.

الكنائيات (الضمائر)

جاء حديث ابن السراج عن الضمائر في باب الكنائيات^(٢)، وسماها علامات المضميرين^(٣). وهي علامات يشار بها إلى ما لم يصرح بذكره كما يفهم من سيبويه الذي عدّها من الأسماء المبهمة مع أسماء الإشارة^(٤).

(١) انظر الفصل الثاني (مقولة التعريف والتنكير في علم اللغة العربية التقليدي) من كتاب: نظرية أدوات التعريف والتنكير، لـ غراتشيا غابوتشان. ترجمة الدكتور جعفر دك الباب.

(٢) الأصول ١١٥/٢.

جمع الدكتور مهدي الخزومي الضمائر والإشارات والموصولات في باب أسماها الكنائيات. وعرف الضمائر بأنها كنائيات أو إشارات يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين والغائبين. انظر كتابه: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٤٦ وما بعدها.

(٣) الأصول ١١٥/٢.

وقد عرف ابن يعيش المضمّر بأنه اسم كني به عن اسم، على نحو ما جاء عند ابن السراج، وأضاف موضحاً ذلك بأن الكوفيين لا يرون فرقاً بين المضمّر والمكني إذ هما من قبيل الأسماء المترادفة عندهم، فمعناها واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ، أما البصريون فيقولون: المضمّرات نوع من الكنائيات، فكل مضمّر مكني، وليس كل مكني مضمراً، فالكنائية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازاً. وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة كما يكون بالمضمرة، ولذلك كانت المضمّرات نوعاً من الكنائيات. انظر: شرح الفصل، ٨٤/٣.

(٤) الكتاب ٧٧/٢ - ٨١.

وقد قسم ابن السراج الكنايات (الضمائ) إلى قسمين:

قسم متصل بالفعل. وآخر منفصل عنه، ثم راح يبين دلالة كل ضمير منها وعلامته، والذي من خلاله نجد ارتباط البنية السطحية (الظاهرية) في تفسيرات ابن السراج بالبنية العميقة (المقدرة) عنده، كما نجد الأهمية التي يوليها السياق في وضوح المعنى وجلائه.

فمما ذكره ابن السراج من الضمائر المتصلة (التاء)، وبين أنها للدلالة على الفاعل المتكلم، مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو: فعلت. فتكون علامته التاء المضمومة. كما تكون (التاء) للدلالة على المخاطب المذكر، نحو: فعلت. وعلامته التاء المفتوحة. وللدلالة أيضاً على المخاطب المؤنث، نحو: فعلت. وعلامتها التاء المكسورة. أما علامة المضمرة الغائب فتكون في النية. نحو: فعل وصنع فاستغني عن إظهاره^(١). وابن السراج بهذا يؤكد على جانب إرادة المتكلم وقصده كما ورد ذلك في بداية البحث والذي عليه يمكن فهم وتوجيه التراكيب المختلفة، بل ويجعل عدم ظهور العلامة علامة للمضمرة الغائب، كاشفاً عن جانب من أثر الفلسفة والمنطق في ثقافته اللغوية وطريقة تناوله للبحث النحوي. يقول ابن السراج في ذلك: والعلامة فيه - أي في المضمرة الغائب - بأن كل واحد من المتكلمين والمخاطبين له علامة، فصار علامة الغائب أن لا علامة له^(٢).

هذا في الفعل الماضي. أما في الفعل المضارع فليس يظهر في فعل الواحد ضمير البتة. متكلماً كان أو مخاطباً. إلا في فعل المؤنث المخاطب^(٣).

(١) الأصول ١١٥/٢.

(٢) الأصول ١١٥/٢.

(٣) الأصول ١١٥/٢.

وذلك أنه استغنى بحروف المضارعة عن إظهار الضمير. بمعنى أن حروف المضارعة قد قامت بالوظيفة الدلالية التي تؤديها الضمائر هنا، وذلك مثل: "أنا أفعل". إذ إن صيغة المضارع (أفعل) تغني عن إظهار ضمير المتكلم، بينما المتكلم مع الفعل الماضي محتاج لإظهار ما يدل عليه وهي (التاء) في نحو: "فعلت"، لأنه لو أسقطها لالتبس بالغائب، أما المتكلم مع الفعل المضارع فلا يحتاج إلى علامة لأنه لا يختلط بغيره^(١).

أما في (تفعل) الذي يصير فيه لفظ الغائبة (هي تفعل) كلفظ المخاطب (أنت تفعل) فيعول فيه ابن السراج أيضاً على الخطاب، وما جرى في الكلام من ذكر ومؤنث ليفصل بينهما^(٢).

وفي تثنية الضمير المتصل المرفوع وجمعه الذي يكون في الفعل فإن ابن السراج يورد أمثلة متعددة لبيان دلالة الضمائر فيها في نحو: "فعلنا - فعلتما - فعلتم - فعلتن - قاما - قاموا - قامتا - قمن"^(٣). وعن الضمير المتصل المخفوض والمنصوب في الأفعال والأسماء فيعدد مثل: "ضربني - غلامي - ضربنا زيد - ضربتكما - مررت بكما - مررت بكم - مررت بكن"^(٤).

أما بالنسبة لعلامات المضميرين المنفصلة فيعدد ابن السراج فيها دلالة كل ضمير. مؤكداً أن الموضع الذي يصلح فيه المتصل لا يصلح فيه المنفصل. نحو: "فعل أنا"^(٥).

(١) الأصول ١١٥/٢.

(٢) الأصول ١١٥/٢.

(٣) الأصول ١١٦/٢.

(٤) الأصول ١١٦/٢.

(٥) الأصول ١١٧/٢.

ومن الضمائر المنفصلة التي ذكر دلالاتها الصرفية العامة: "أنا - نحن - أنت -
أنتما - أنتم - إياه - إياها - إياي - إياك - إيانا - إياكما - إياكم - إياكن -
إياهم - إياهن"^(١).

أما المضمر الغائب فعلامته: "هو - هي - هما - هم - هن"^(٢).

ومن عرض ابن السراج لدلالات هذه الضمائر منفصلة أو متصلة تتضح وظيفتها
الصرفية المحددة التي تدل فيها ضمائر التكلم والخطاب على عموم الحضور،
وضمائر الغائب على عموم الغياب. وهي الدلالة الوظيفية للضمائر بشكل عام^(٣).
وإن كانت ضمائر الغياب تختلف في طبيعة دلالتها عن ضمائر التكلم والخطاب التي
لا تحتاج إلى مرجع يبين المقصود بها إذ المتكلم والمخاطب مستغنيان بوجودهما عن
ذلك، أما ضمائر الغياب فإنها تحتاج إلى ذلك المرجع، ليكون الكلام مفهوماً
وواضحاً^(٤).

بقي أن نقول هنا إن ابن السراج يؤكد في الموارد التي تكون فيها بعض
الضمائر مشتركة بين المذكر والمؤنث على السياق، أو الخطاب - كما مر - فهي وإن
كانت واضحة الدلالة على المتكلم، وعلى إفراده، أو على تثنيته أحياناً، فإنها تفتقر
إلى الدلالة على النوع. ويظهر ذلك في مثل:

"فعلتُ - فعلتما - ضربتكما - أنتما - إياكما - هما"

(١) الأصول ١١٧/٢.

(٢) الأصول ١١٧/٢.

(٣) الكلمة دراسة لغوية معجمية. ص ٥٨.

(٤) الضمائر في اللغة العربية. ص ٣٦.

بل إنَّ قسماً آخر من الضمائر تختفي منه الدلالة حتى على خصوص التثنية
أو الجمع إضافة إلى النوع، وذلك في مثل:
"نحن - إيانا - فعلنا - ضربنا"

أما عن الوظائف الفرعية الأخرى التي يمكن أن تؤديها الضمائر فإن ابن
السراج قد تحدث عن الضمائر المنفصلة حينما تدخل في التركيب النحوي زائدةً
لتؤدي وظيفة الفصل بين المبتدأ وخبره، وهي وظيفة بنيوية غايتها إزالة توهم
متوقع. وهو ما يسميه البصريون ضمير الفصل، وما أطلق عليه الكوفيون مصطلح
العماد^(١). يقول ابن السراج في ذلك: "واعلم أن: أنت وأنا ونحن، وأخواتهن يكن
فصلاً، ومعنى الفصل أنهن يدخلن زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره، وما كان بمنزلة
الابتداء والخبر، ليؤذن بأن الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة، ولا يكون إلا ما يصلح أن
يكون كناية عن الاسم المذكور. أما ما الخبر فيه معرفة واضحة فنحو: زيدٌ هو
العاقل، وكان زيدٌ هو العاقل. وأما ما الخبر فيه يقرب من المعرفة إذا أردت المعرفة
وكان على لفظه فنحو: حسبتُ زيداً هو خيراً منك، وكان زيدٌ هو خيراً منك"^(٢). ثم
ينقل ابن السراج عن الفراء قوله: "وأدخلوا العماد ليفرقوا بين الخبر والنعت، لأنك
لو قلت: زيدٌ العاقل، لأشبهه النعت. فإذا قلت: زيدٌ هو العاقل، قطعت (هو) عن
توهم النعت"^(٣).

(١) يسمى فصلاً في اصطلاح البصريين لأنه فصل بين كون ما بعده نعتاً، وكونه خبراً. ونقل الرضي عن
الخليل وسيبويه أنه سمى فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه،
بل هو خبره.

ويسميه الكوفيون عماداً لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد للبيت الحافظ
للسقف من السقوط. انظر: شرح الكافية ٤٥٦/٢. وانظر: مصطلحات النحو الكوفي، ص ٤٦.

(٢) الأصول ١٢٥/٢.

(٣) الأصول ١٢٥/٢. وضمير الفصل ملغي من الإعراب عند البصريين لأنه إنما دخل لمعنى، وهو الفصل
بين النعت والخبر، أما عند الكوفيين فإن له موضعاً من الإعراب لأنه توكيد لما قبله. انظر:
الإنصاف، المسألة ١٠٠، ص ٧٠٦ وص ٧٠٧.

الأسماء المبهمة (أسماء الإشارة)

وهي ما اتفق النحاة العرب على تسمية أسماء الإشارة بها، ومنهم ابن السراج الذي ردَّ سبب إبهامها إلى الإشارة بها إلى كل ما حضر^(١)، مشيراً إلى تضمنها معنى الفعل، وهي: ذا وزه، وفي التثنية: زان، في الرفع، وزين، في النصب والجر. وتثنية المؤنث: تان، والجمع على أولى وأولاء، والمذكر والمؤنث فيه سواء^(٢).

يقول ابن السراج: "كما يدخلون عليه هاء التنبيه، فيقولون: هذا زيدٌ، وهذي^(٣) أمة الله... فإن أدخلوا كاف المخاطبة فأول كلامهم لما يشار إليه، وآخره للمخاطب... وهو قولك: ذاك وذلك، واللام في (ذلك) زائدة، والأصل (ذا) والكاف للخطاب فقط^(٤)... فإذا قلت: ذلك، دلت على أن الذي يومي إليه بعيد. وكذلك جميع الأسماء المبهمة إذا أردت المتراخي زدت كافاً للمخاطبة لحاجتك أن تنبه بالكاف المخاطب، ونظير هذا: هنا وهاهنا، وهناك، وهناك، إذا أشرت إلى مكان"^(٥).

(١) الأصول ١٢٧/٢.

(٢) الأصول ١٢٧/٢.

(٣) يبين ابن السراج أنهم إذا وقفوا على الياء أبدلوا منها هاءً في الوقف، فإذا وصلوا أسقطوا الهاء وردوا الياء.

(٤) يذكر ابن السراج عن (الكاف) أنه حرف جيء به للخطاب وليس باسم، لأن إضافة المبهمة محال، من قبل أنها معارف، فلا يجوز تنكيرها، وكل مضاف فهو نكرة قبل إضافته، فإذا أضيف إلى معرفة صار بالإضافة معرفة.

(٥) الأصول ١٢٧/٢.

وانظر في ذلك أيضاً: العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، ص ١٦٥ إلى ص ١٦٨ حيث فصل الحديث فيما أسماه "الإشارات" مبيناً دلالاتها على الأشياء القريبة والأشياء البعيدة.

ولكون (الكاف) للمخاطب فإنها تتصرف باختلاف المخاطب، إفراداً وتثنيةً وجمعاً، تذكيراً وتأنيثاً، وهو ما جعل ابن السراج يعدد الأمثلة بحسب وضع المخاطب^(١)، على أنه يعود ليجوز أن تجعل مخاطب الجماعة على لفظ الجنس، أو أن تخاطب واحداً عن الجماعة، فيكون الكلام له والمعنى يرجع إليهم، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾^(٢)، ولم يقل: ذلكم.

أما عن تفسير ابن السراج لمعنى أن في أسماء الإشارة معنى الفعل فيمثل له بانتصاب الحال في مثل: "هذا زيدٌ منطلقاً". إذ الحال لابد أن يعمل فيها فعل أو معنى فعل^(٣). وقد انتصبت الحال (منطلقاً) باسم الإشارة (هذا) الذي يتضمن معنى فعل (أشير) دون أن يشتمل على حروفه، حاملاً اسم الإشارة على الفعل، وهو لون من ألوان الحمل الدلالي.

والذي يجدر ذكره هنا أن النحاة حينما نعتوا أسماء الإشارة بالأسماء المبهمة فإنهم لم يروا تناقضاً بين هذا الإبهام وبين كونها من المعارف، وليس النكرات. بل لقد ذهب ابن السراج إلى أنها أعرف المعارف^(٤)، وليس المضمرات كما ذهب إليها البصريون، أو الاسم العلم، كما ذهب إليه الكوفيون^(٥). وقد احتج ابن السراج على ما ذهب إليه بأن المبهم يتعرف بشيئين، بالعين والقلب، وغيره يتعرف بالقلب لا غير. فالتنكير فيه تحديد لمدلول اللفظ، لكنه شائع في أفراد متماثلين، وهو يحتاج

(١) انظرها في: ١٢٨/٢.

(٢) النساء / ٣.

(٣) الأصول ١٢٩/٢.

(٤) الأصول ١٥٤/١.

(٥) شرح الفصل ٥٦/٣ و ٨٧/٥.

إلى تعيين بالتعريف^(١)، وهذا يختلف عن أسماء الإشارة التي يصاحبها الإيماء إلى حاضر بجارحة أو ما يقوم مقام الجارحة كما يقول ابن يعيش^(٢)، مما يعني أن الأسماء المبهمة - وإن كان فيها عدم تحديد لدلول اللفظ - معارفٌ بلحاظ الدلالات المصاحبة لها من إشارات حسية أو سياقية أو غيرها.

المشتق من الأسماء

إلى المصدر تعود جميع المشتقات كما ذهب إليه البصريون، واختاره ابن السراج الذي بدا ملتفتاً إلى أنّ ما يطرأ على الصيغ الاشتقاقية المختلفة هو مما يغير الدلالات الوظيفية لها. ونحن هنا نبين ما أورده ابن السراج من هذه الصيغ ودلالاتها الوظيفية من خلال حديثه عنها في سياق التراكيب النحوية الواردة فيها.

اسم الفاعل

وهو اسم مشتق من مصدر الفعل للدلالة على من وقع منه الفعل، أو قام به على نحو التجدد والحدوث. وقد جاء حديث ابن السراج عنه في إطار حديثه عن العمل الذي تؤديه هذه الصيغة، مشيراً إلى دلالة على الحدث وفاعله ضمناً. يقول في ذلك: "اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه، ويجوز أن تنعت به اسماً قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم، نحو: ضارب وآكل وقاتل، يجري على: يضرب فهو ضارب، ويقتل فهو قاتل، ويأكل فهو آكل"^(٣).

(١) الإبهام والمبهمات في النحو العربي، ص ٣١ إلى ص ٤٧.

(٢) شرح المفصل ١٢٦/٣.

(٣) الأصول ١٢٢/١ و ١٢٣.

وعلى هذا النحو تحدث عن اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثي نحو: "مكرم ومدحرج ومستخرج".

صيغ المبالغة

وقد صرح ابن السراج في الصيغ الأخرى الدالة على المبالغة بالوظائف التي تؤديها. ومن تلك الصيغ: "مفعّل - فعّال - فعول - مفعال".

يقول ابن السراج: "ومما يجري مجرى (فاعل): مفعّل نحو:

قطّع فهو مقطّع، وكسّر فهو مكسّر، يراد به المبالغة والتكثير، فمعناه معنى (فاعل) إلا أنه مرة بعد مرة". و(فعّال) يجري مجراه، وإن لم يكن موازياً له، لأن حق الرباعي وما زاد على الثلاثي أن يكون أول اسم الفاعل ميماً. فالأصل في هذا (مقطّع)، والحق به قطاع، لأنه في معناه. ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ قتال أو جراح، لم تقل هذا لمن فعل فعلة واحدة؟ كما أنك لا تقول: قتلت، إلا وأنت تريد جماعة، ومن ذلك قوله تعالى: «وغلقت الأبواب»^(١)، ولو كان باباً واحداً لم يجز فيه إلا أن يكون مرة بعد مرة. ومن كلام العرب: أما العسل فأنت شرّاب. و(فعول) كذلك، نحو: ضروب، لأنك تريد به ما تريد بـ (فعّال) من المبالغة. و(مفعال) نحو: مطعان ومطعام، لأنه في التكثير بمنزلة ما ذكرنا^(٢).

كما نقل ابن السراج عن سيبويه أنه أجرى (فعيلاً) نحو: رحيم وعليم هذا المجرى، أي: إرادة معنى المبالغة، وذكر أن النحويين أبوه، من أجل أن (فعيلاً) بابه أن يكون صفة لازمة للذات، وأن يجري على (فعل) نحو: (ظرف) فهو ظريف، و(كرم) فهو كريم. واختار قولهم^(٣).

(١) يوسف / ٢٣.

(٢) الأصول ١/ ١٢٤.

(٣) الأصول ١/ ١٢٤.

ومن ذلك يظهر أن ابن السراج ملتفت إلى كون دلالة اسم الفاعل وصيغ المبالغة وصف للفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد بخلاف دلالة الصفة المشبهة باسم الفاعل التي تصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت.

وينبغي هنا أن نشير إلى أن ما أورده من اشتمال صيغة اسم الفاعل على الزمن لم يكن زمنًا صرفياً. بمعنى أن الزمن المقصود ليس من وظائف الصيغة، وإنما هو زمن نحوي يستفاد من السياق، وهو لذلك يختلف عن الزمن في الأفعال الذي يكون فيها أحد وظائفها الصرفية. أو بتعبير آخر إن ما ينسب إلى مثل صيغة اسم الفاعل من الزمن لا يمكن أن ينسب إليها مفردة خارج السياق، وإنما يكون الزمن وظيفة لها في السياق فقط^(١).

يظهر هذا مما ذكره ابن السراج عن عمل اسم الفاعل الذي يضارع (يَفْعَل)، وعدم إعماله إذا كان لما مضى. ويمثل لهما بما يلي:

تقول: "هذا ضاربٌ زيداً"، إذا أردت بـ (ضارب) ما أنت فيه أو المستقبل كمعنى الفعل المضارع له.

فإذا قلت: "هذا ضاربٌ زيدٍ"، فإنما تريد به معنى المضي، والذي يكون لما مضى فلا يعمل^(٢).

وفي هذا السياق أيضاً ذكر ابن السراج أن اسم الفاعل الذي يكون لما مضى يثنى ويجمع لأنه اسم، نحو: "مررتُ برجل ضاربه الزيدان". و"مررتُ بـ" يقوم

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ص ١٠٢. والكلمة دراسة لغوية معجبية للدكتور حلمي خليل، ص ٥٧.

(٢) الأصول ١٢٦/١. وهذا مذهب البصريين. فاسم الفاعل لا يعمل عندهم إلا في الحال والاستقبال. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٤١/٢. وقد ذكر ابن السراج في الأصول أيضاً أن الألف واللام في دخولهما على اسم الفاعل بمنزلة التنوين. في معنى الإضافة. وأنت إذا نونت شيئاً من هذا نصبت ما بعده. وعلى هذا تقول: هذا الضارب زيداً أمس. وهذا الشاتم عمراً أمس. الأصول ١٢٩/١ وانظر أيضاً: الأشباه والنظائر ٢٤٣/٢.

ملازمهم أخوتهم". مثلما تقول: "مررت برجل أخواه الزيدان وأصحابه وأخوته". فإذا أردت اسم الفاعل الذي في معنى المضارع جرى مجرى الفعل في عمله وتقديره، نحو: "مررتُ برجل ضاربه الزيدان" مثلما تقول: "مررت برجل يضربه الزيدان" و"مررتُ بقوم ملازمهم إخوتهم"، مثلما تقول: "مررتُ بقوم يلازمهم أخوتهم"^(١).

اسم المفعول

أما عن اسم المفعول فقد اكتفى ابن السراج بذكر أن المفعول يجري مجرى الفاعل نحو: "زيد مضروب أبوه"^(٢). وهو يعني في ذلك جانب إعماله عمل الفعل، دون أن يفصل القول في دلالة على من وقع عليه الفعل.

الصفة المشبهة

يأتي حديث ابن السراج عن الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين في إطار حديثه عن إعمالها عمل الفعل، ويفرق بين صيغتي اسم الفاعل والصفة المشبهة من حيث أن الأولى صيغة متعدية تنصب حقيقة، أما الثانية فغير متعدية على الحقيقة، وإنما تعدّيها على التشبيه^(٣).

أما الذي يهمننا هنا فهو تعريفه للصفات المشبهات بأسماء الفاعلين بأنها أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين، وأنها تذكر وتؤنث، ويدخلها الألف واللام، وأنها تجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعال التفضيل كما يجمع الضمير في

(١) الأصول ١/١٢٦.

(٢) الأصول ١/١٢٣. وانظر ما ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر حول ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول ٢/٢٤٣.

(٣) الأصول ١/١٣٢. إذا قلت: زيد ضارب عمراً. فالضرب وصل من زيد إلى عمرو. وإذا قلت: زيد حسن الوجه. فزيد لم يفعل بالوجه شيئاً. والوجه فاعل في الحقيقة. لأنه هو الذي حسن.

الفعل. يقول ابن السراج: "فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء، أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين، وذلك نحو: حسن وشديد، وما أشبه. تقول: مررت برجل حسن أبوه، وشديد أبوه. ف (حسن) يشبه ب (ضارب)، و (ضارب) يشبه ب (يضرب)"^(١).

أما من حيث دلالتها على الزمن^(٢) فيرى ابن السراج أن الصفة المشبهة إذا أعملت عمل اسم الفاعل فليس يجوز عنده فيها أن يكون لما مضى ولا لما يأتي، يقول: "فليس يجوز عندي أن يكون لما مضى ولا لما يأتي، فلا تريد به إلا الحال، لأنه صفة، وحق الصفة صحبة الموصوف"^(٣).

اسم التفضيل

جاء حديث ابن السراج عن صيغ التفضيل في موضعين، الأول^(٤) عند حديثه عن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب. وهي الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب، أو ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف. وفي هذا الموضع أشار إلى أن كل ما قيل فيه: ما أفعله، قيل فيه: أفعل به، وهذا أفعل من هذا، فتقول: "زيد أفضل من عمرو"، و"أفضل بزيد"، كما تقول: "ما أفضله". وتقول: "ما أشد حمرة"، و"ما أحسن بياضه"، وتقول على هذا: "أشدد ببياض زيد"، و"زيد أشد بياضاً من فلان". وقد ذكر في هذا الموضع دلالة هذه الصيغ من حيث إن هذا كله مجراه واحد، لأن معناه المبالغة والتفضيل^(٥).

(١) الأصول ١/١٣٠.

(٢) وهو زمن نحوي يستفاد من السياق - كما مرّ في اسم الفاعل - وليس زمناً صرفياً من وظائف الصيغة.

(٣) الأصول ١/١٣٣.

(٤) الأصول ١/١٠٢.

(٥) الأصول ١/١٠٤. وانظر أيضاً: الأشباه والنظائر ٢/٢٤٧.

وإلى مثل هذا المعنى كانت إشارة الدكتور تمام حسان عند حديثه عن خالفة التعجب حين ذكر أن خالفة التعجب ليست إلاّ أفعال تفضيل تنوسي فيه هذا المعنى وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة. وليس المنصوب بعده إلاّ المفضل^(١).

أما الموضع الثاني^(٢) الذي تحدث فيه ابن السراج عن صيغة التفضيل، فهو عند حديثه عن أنواع الإضافة غير المحضة، ومنها إضافة أفعال إلى ما هو بعض له، وفيه يبين دلالة هذه الصيغة واختلاف النحاة حول علة عدم تثنيتهما وجمعها وتأنيثها. فقولنا: "زيد أفضل القوم"، يعني إضافة (زيد) إلى جماعة هو أحدهم، وتزيد صفته على صفتهم، وجميعهم مشتركون في الصفة، ومثل ذلك قولنا: "عبد الله أفضل العشيرة"^(٣).

هذا من حيث الدلالة، أما من حيث الاختلاف حول عدم تثنيتهما وجمعها وتأنيثها، فهو يرجع أيضاً إلى ما فهموه من مضامين الصيغة نفسها. إذ أول بعضهم ذلك بتضمنها معنى المصدر والفعل. وذهب آخرون إلى أنها لم تثن ولم تجمع ولم تؤنث لأنها مضارعة للبعض الذي يقع للتذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد^(٤).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، ص ١١٤. ويعني بالخالفة: الصيغة، والخواالف كما عرّفها هي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية للكشف عن موقف انفعالي ما. وقسمها إلى أربعة أنواع: خالفة الإخالة (اسم الفعل) وخالفة الصوت (اسم الصوت) وخالفة التعجب (صيغة التعجب) وخالفة المدح أو الذم (فعلي المدح والذم). وجعل تمام حسان الخواالف القسم الخامس من أقسام الكلم عنده وهي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخواالف والظرف والأداة.

(٢) الأصول ٦/٢ وما بعدها.

(٣) الأصول ٦/٢.

(٤) الأصول ٧/٢.

أما ابن السراج فقد رجح الاحتجاج الأول قائلاً: "وأشبه هذه الاحتجاجات عندي بالصواب الاحتجاج الأول، والذي أقوله في ذا أن (أفعل) في المعنى لم يثن ولم يجمع لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني، و(أفعل) اسم مركب يدل على فعل وغيره، فلم يجر تثنيته وجمعه، كما لم يجر تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركباً يدل على معنى وزمان، وإنما فعلت العرب هذا اختصاراً للكلام وإيجازاً، واستغناء بقليل اللفظ الدال على كثير من المعاني. ولا يجوز تأنيثه لأنك إذا قلت: "هند أفضل منك"، فكأن المعنى: "هند يزيد فضلها على فضلك". فكان (أفعل) ينتظم معنى الفعل والمصدر، والمصدر مذكر، فلا طريق إلى تأنيثه... أما إذا أردت بـ (أفعل) معنى فاعل، ثنيت وجمعت، وأنثت، فقلت: "زيد أفضلكم، والزيدان أفضلاكم، والزيدون أفضلوكم وأفاضلكم، وهند فضلاكم، والهندان فضلياكم، والهندات فضلياتكم وفصلكم"^(١).

التثنية والجمع السالم

تحدث ابن السراج عما يلحق الأسماء عند تثنيتهما أو جمعها في مواضع عديدة من "أصوله"^(٢). وهذه اللواحق هي الألف والنون أو الياء والنون في التثنية، والواو والنون أو الياء والنون في جمع المذكر السالم. والألف والتاء في جمع المؤنث السالم. وقد توجهت معالجاته لبيان التغيرات الصرفية الطارئة عليهما في مقابل الأوضاع الإعرابية المختلفة، في الرفع والنصب والخفض، دون أن يشير إلى الدلالة

(١) الأصول ٨/٢.

(٢) الأصول ٤٥/١ و ٤١٧/٢.

الوظيفية لهذه اللواحق كما نجده عند نحاة آخرين^(١). وما ذكره ابن السراج فيما يتعلق بالدلالة كان تفريقه بين التثنية والجمع السالم من حيث ماهية ما تدلان عليه، إذ يرى أن هذا الجمع مخصوص به من يعقل، فلا يجوز أن نقول في جمل: جملون، ولا في جبل: جبلون، وأنه متى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ، ولشذوذه عن القياس علة. ولكن التثنية يستوي فيها ما يعقل وما لا يعقل^(٢).

جمع التكسير

وفي مقابل جمع السلامة الذي يسلم فيه بناء الواحد ويزاد عليه واو ونون أو ياء ونون تحدث ابن السراج عن جمع التكسير الذي يُغير فيه بناء الواحد، نحو: جمل وأجمال، ودرهم ودراهم^(٣). فكأنه قد كُسِّرَ، لأن كسر كل شيء تغييره عما كان عليه^(٤). وهذا التكسير الذي يدخل بنية الاسم وتتنوع أشكاله لينتج عنه أبنية كثيرة، يلحق الثلاثي من الأسماء والرباعي. ولا يكادون يكسرون اسماً خماسياً لا زائد فيه، ومتى كسروه حذفوا منه وردوه إلى الأربعة، نحو: سفرجل وسفارج، وفرزدق وفرزاق. والقياس: فرازد، حذفوا الدال لأنها من مخرج التاء، والتاء من

(١) عرّف ابن الأنباري في أسرار العربية التثنية بأنها صيغة مبنية للدلالة على الاثنين، وأصلها العطف، نحو: قام الزيدان وذهب العمران، والأصل: قام زيد وزيد وذهب عمرو وعمرو، إلا أنهم حذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار. ص ٤٧. وانظر أيضاً: ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٧/٤. وانظر السيوطي: في همع الهوامع ٤٠/١. كما عرّف ابن الأنباري الجمع بأنه صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين، والأصل فيه العطف أيضاً كالتثنية، ص ٤٨. وانظر: ابن يعيش ٢/٥ حيث يقول: إن التثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم، وإنما يفترقان في المقدار والكمية.

(٢) الأصول ٤٧/١. وانظر: الأشباه والنظائر ٢٧٤/٢ حيث نقل ما ذكره ابن السراج نصاً. وانظر: شرح المفصل ٣/٥ حيث يناقش ابن يعيش نص الزمخشري على عبارة (لن يعلم) بدلا عن (لن يعقل).

(٣) الأصول ٤٧/١.

(٤) الأصول ٤٢٩/٢.

حروف الزوائد. فإن كان فيه زائد ثان أو أكثر فأنت بالخيار في حذف الزوائد حتى ترده إلى مثال (مفاعل). فإن كان إحدى الزوائد دخلت لمعنى أثبت ما دخل لمعنى وحذفت ما سواه، نحو: مقعنس. فالميم زائدة والنون زائدة والسين الأخيرة زائدة. فتقول: مقاعس، وإن شئت مقاعيس، فتحذف النون والسين، ولا تحذف الميم لأنها أدخلت لمعنى اسم الفاعل^(١).

وقد استطرد ابن السراج في ذكر أبنية جموع التكسير وبيان دلالاتها العددية منتهياً إلى أنها تأتي على ثلاثة أضرب^(٢):

الأول: يكون اسماً للجمع.

والثاني: ما يبني للأقل من العدد، وهي العشرة فما دونها. وهو ما يعرف بصيغ جموع القلة.

والثالث: ما يبني للأكثر، والكثير ما جاوز العشرة. وهو ما يعرف بصيغ جموع الكثرة.

ولا يفتأ ابن السراج يذكر بأن العرب تتسع فيها، إذ منها ما يستعمل في غير باب، ومنها ما يقتصر به على بناء القليل عن الكثير، والكثير منها ما يستغنى فيه بالقليل عن الكثير، والاستغناء بالكثير عن القليل نحو: ثلاثة شسوع، وثلاثة قروء. وما لم يخص القليل ولا الكثير فيهما فهو اسم للجمع^(٣).

(١) الأصول ١٢/٣. وانظر شبيهاً به، فيما دخلت فيه حروف لمعنى فلم تحذف ٤٢/٣ و ٤٧.

(٢) الأصول ٤٣٠/٢.

(٣) الأصول ٤٣٠/٢. وانظر سيبويه ٥٧٥/٣ حيث قال: فأما القردة فاستغنوا بها عن أقراء. كما قالوا: ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع. وانظر: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية للدكتور عبد المنعم سيد عبد العال حيث فصل الحديث في هذا الموضوع مبيناً أن استعمال صيغ الكثرة في القلة، أو العكس شائع عند العرب، ولكنهم يستعملونها في معنى الآخر بقرينة في الكلام خارجة عن الصيغة وعن وزنها، وبغير القرينة لا يصح الحكم على الصيغة بأنها مستعملة في غير نوعها، ص ٣٢.

التصغير

ومن التغيرات التي تطرأ على بنية الاسم أيضاً لتؤدي دلالات معينة ما يحدث عند التصغير. والتصغير في اللغة ضد التكبير. وقد ورد في مادة (صغر) أنها أصل صحيح يدل على قلة أو حقارة^(١). أما اصطلاحاً فيعرف ابن السراج التصغير بأنه شيء اجتزئ به عن وصف الاسم بالصغر، وبُني أوله على الضم، وجعل ثالثه ياءً ساكنةً قبلها فتحة^(٢). كما عرّف الرضي الاسم المصغر بأنه ما زيد فيه شيء حتى يدل على تقليل^(٣).

وقد شاع عند النحاة الأوائل استخدام مصطلحي التصغير والتحقيق على حد سواء مثلما نجده عند سيبويه^(٤) وكذلك ابن السراج^(٥)، بل لقد صرح ابن يعيش بأنهما شيء واحد^(٦).

وقد ارتبطت كلتا التسميتين بالأغراض المنوطة بهذا التغيير الطارئ على الاسم، وهي لثلاثة معان كما يقول ابن يعيش. أحدها: تصغير ما يجوز أن يتوهم أنه عظيم نحو: رُجيل. والثاني: تقليل ما يجوز أن يتوهم أنه كثير نحو: دُرِيهمات. والثالث: تقريب ما يجوز أن يتوهم أنه بعيد نحو: بُعيد العصر، وقُبيل الفجر، والسقف فُوقنا^(٧). وزاد الرضي التصغير المفيد للشفقة والتلطف نحو: يا

(١) معجم مقاييس اللغة ٢٩٠/٣.

(٢) الأصول ٣٦/٣.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ١٩٠/١.

(٤) الكتاب ٤١٥/٣ - ٤٩٦. فقد ذكر فيه سيبويه (هذا باب التصغير) ثم استعمل التسميتين: التصغير والتحقيق.

(٥) الأصول ٣٦/٣. وقد استخدم ابن السراج عنوان (باب التحقيق) ثم استعمل التسميتين أيضاً.

(٦) شرح الفصل ١١٣/٥.

(٧) شرح الفصل ١١٤/٥.

بُنِيَّ. وأنت صُدِّيقِي. وكذلك التصغير المفيد للملاحة نحو: لُطِيفٌ ومُليحٌ، قائلاً:
وذلك لأن الصغار يشفق عليهم ويتلطف بهم، ولأنهم في الأغلب لطاف ملاح^(١) وقد
أضاف الكوفيون كما يقول ابن يعيش قسماً آخر يسمونه تصغير التعظيم كقول لبید
بن ربیعة:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دُويهيّة تصغرُ منها الأنامل

لكن ابن يعيش فسر هذا النوع من التصغير على نحو آخر قائلاً: المراد منه أن
أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام، فحتف النفوس قد يكون بصغير الأمر الذي لا
يؤبه له^(٢). وقريب منه ما ردّ به الرضي على الشاهد نفسه إذ قال: إن تصغيرها
على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها، أي يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم
في نفسه^(٣).

كما صرح محدثون بأن التصغير لا يجيء للتعظيم، وذلك للمنافاة والتناقض،
وأن فهم الكوفيين للتعظيم في الأمثلة التي ذكروها إنما جاء من الوصف والمقام لا من
الصيغة^(٤).

أما ابن السراج في "أصوله" فلم يذكر الأغراض المعنوية التي يكون من أجلها
التصغير أو التحقير، بل كان همه منصّباً على بيان أنواع التغييرات التي تطرأ على
الأسماء على اختلافها^(٥)، وإن ما أشار إليه من تعريف التصغير أنه شيء اجتزئ به
عن وصف الاسم بالصغر - كما مر - إنما هو غرض لفظي مفاده الاختصار والإيجاز
على نحو ما ذكره ابن يعيش من أن التصغير حلية وصفة للاسم اختصر بحذف

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١/١٩٠. وانظر أيضاً: شذا العرف في فن الصرف، ص ١١٧. وأيضاً:

التنوير في التصغير، ص ٢٧.

(٢) شرح المفصل ٥/١١٤. وانظر شواهد أخرى ذكرها الشارح ورد عليها.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ١/١٩١. وانظر أيضاً شواهد أخرى ذكرها الشارح ورد عليها.

(٤) التنوير في التصغير، ص ٣٧.

(٥) الأصول ٣/٣٦ إلى ٦٣.

الصفة وجعل الاسم والزيادة عليه علماً على ذلك المعنى كما جعل تكسير الاسم علامة تنوب عن تحليلته بالكثرة^(١). وكذلك ما ذكره الرضي من أنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع^(٢).

النسب

ومن التغيرات التي تطرأ على الاسم من أجل دلالة مقصودة ما يحدث له عند النسب إليه، ومادة (نسب) لغةً تفيد نسبة شيء إلى شيء، وعزوه إليه واتصاله به^(٣). وهو يلتقي مع المعنى الاصطلاحي الذي مؤداه إضافة اسم من الأسماء ونسبته إلى رجل أو بلد أو حيٍّ أو قبيلة وهو ما يستدعي زيادة ياءين في آخره، الأولى ساكنة مدغمة في الأخرى مع كسر ما قبلها^(٤)، نحو: هاشمي، نسبة إلى هاشم، وقيسي، نسبة إلى قيس.

وقد سمي سيبويه هذا الباب من الصرف باب الإضافة، وهو باب النسبة^(٥). وذكر ابن يعيش أنها إضافة من جهة المعنى، وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ^(٦).

النقل الوظيفي

وفي مقابل التغيرات الوظيفية التي تطرأ على بنية الكلمة في ذاتها من أجل دلالات معينة في اللغة تحدث ابن السراج مثل آخرين من النحاة المتقدمين عن لون آخر من التغيرات، ولكنها لا تطرأ على البنية الصرفية ذاتها في الأغلب، وإنما في أحكامها الصرفية أو النحوية أو الدلالية، وذلك عندما تُنقل البنية، اسماً كانت أو

(١) شرح المفصل ١١٣/٥.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١٩٢/١.

(٣) معجم مقاييس اللغة ٤٢٤/٥.

(٤) الأصول ٦٣/٣.

(٥) الكتاب ٣٣٥/٣.

(٦) شرح المفصل ١٤١/٥.

فعلاً، من باب إلى آخر أو من مجال إلى مجال سياقي آخر، وهو نقل وظيفي للصيغ
تناثرت الإشارات إليه في كتب الأقدمين^(١). ونعرض هنا لأمثلة منها تناثرت
إشارات ابن السراج إليها في "أصوله".

- فمنه، نقل الصيغ المتصرفة إلى بعض الأبواب النحوية يزيل عنها خاصية
التصرف ويكسبها خاصية الجمود، كنقلها إلى باب التعجب. فالفعل (حَسَنَ)
متصرف، فإذا قلت متعجباً: "ما أحسن زيداً"، لزم الفعل لفظاً واحداً. يقول ابن
السراج: "وإنما لزم فعل التعجب لفظاً واحداً ولم يصرف ليدل على التعجب .. وإنما
لزمه الفعل الماضي وحده، لأن التعجب إنما يكون مما وقع وثبت وليس مما يمكن أن
يكون ويمكن أن لا يكون"^(٢).

ومن ذلك النقل إلى باب التعجب الذي يكسب الأفعال المتصرفة خاصية
الجمود ما يحصل من جواز تصغير أفعال التعجب نحو: "ما أميلحه وأحيسنه".
ويعلل ابن السراج لذلك بقوله: "إن هذه الأفعال لما لزمّت موضوعاً واحداً ولم تتصرف
ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى "يفعل" وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر"^(٣).

- ومن ذلك أيضاً نقل الصيغ المتصرفة إلى باب المدح والذم على مذهب (نعم
وبئس) فتحولها - كما يقول ابن السراج - إلى "فَعَلَ" فتقول: عِلِمَ الرجل زيد،
وضربت اليد يده، وجاد الثوب ثوبه، وطاب الطعام طعامه^(٤).

(١) انظر في ذلك ما تتبعه الدكتور أحمد عبد العظيم في كتابه: قضايا صرفية، ص ٩.

(٢) الأصول ٩٨/١ - ٩٩.

(٣) الأصول ١٠٠/١.

(٤) الأصول ١١٥/١.

- ومن ذلك النقل الوظيفي ما يحصل في "العدل" من أسباب منع الصرف في الأسماء، ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأن يسمى به^(١).

فأما الذي عدل لإزالة معنى إلى معنى، فمثنى وثلاث ورباع وآحاد، فهذا عدل لفظه ومعناه، عدل عن معنى اثنين إلى معنى: اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى^(٢). وكذلك آحاد وغيرها.

وأما ما عدل لأن يسمى به فنحو: عمر وزُفر، عدل عن عامر وزافر^(٣).

- ومنه، انتقال الاسم الممنوع من الصرف للعلمية وعلة أخرى بالتنكير إلى التنوين والجر بالكسرة، نحو: مررتُ بأحمدَ يا هذا وبأحمدٍ آخر^(٤).

- ومنه، انتقال النكرة، أصلاً أو صفةً إلى باب العلمية، فأما المنقول من الاسم النكرة، فنحو: "حجر وأسد"، فكل واحد من هذين نكرة في أصله، فإذا سميت به صار معرفة. وأما المنقول من صفة فنحو: "هاشم، وقاسم، وعباس"، لأن هذه أصولها صفات، تقول: مررت برجل هاشم، ورجل قاسم، ورجل عباس^(٥).

وبعد هذا العرض للتغيرات الصرفية ودلالاتها ننتقل فيما سيأتي إلى دراسة المعنى عند ابن السراج على مستوى الدلالة النحوية التركيبية.

(١) الأصول ٨٨/٢.

(٢) الأصول ٨٨/٢.

(٣) الأصول ٨٨/٢.

(٤) الأصول ٨٠/٢.

(٥) الأصول ١٤٩/٢.

الفصل الثالث

المعنى النحوي

١. الكلام والجملة
٢. البنية الأساسية
٣. الإسناد أو الإخبار
٤. المعنى والعلامة الإعرابية
٥. الجملة الاسمية
 - الحذف
 - التحويل
٦. الجملة الفعلية
 - أقسام الفعل
 - المفعولات
٧. الزيادة والإلغاء
٨. المعنى وقرينة الرتبة
 - الرتب المحفوظة
 - الرتب الحرة
 - الرتبة وظاهرة اللبس
٩. المعنى والمواقع النحوية
 - المبتدأ الفاعل
 - المفعول المرفوع
 - المفعول الفاعل
 - الفاعل المنصوب
١٠. المعنى والأساليب النحوية
 - أسلوب الاستفهام
 - أسلوب النفي

الكلام والجملة

يتوجه البحث النحوي إلى دراسة التراكيب اللغوية في تآلف كلماتها أو مكوناتها ضمن بناء مشروط بقواعد اللغة، وهذه التراكيب هي التي عبّر عنها النحاة العرب القدماء بالكلام أو الجمل، بالنظر إلى الغاية المتوقعة من هذا النشاط اللغوي، وهي الإفادة ووضوح القصد.

وقد استُخدم التعبيران مترادفين، ولم يكن التفريق بينهما وارداً على مستوى الاصطلاح عند جل النحاة المتقدمين، ومنهم ابن السراج. وكانت الفائدة أو الإفادة تدور مدار صحة "الكلام" واستقامته، فسيبويه لم يذكر مصطلح "الجملة" أصلاً في كتابه^(١)، أما المبرد فقد سَوّى الجملة والكلام مثلما يكشف عن ذلك أكثر من موضع في كتابه المقتضب^(٢). وهكذا كانت نظرة ابن السراج استمراراً لنظرة سيبويه والمبرد، التي تقوم على دراسة الكلام وسننه عند العرب متضمناً الجمل دون التفريق بينهما على مستوى الاصطلاح، وإن كانا على مستوى المفهوم واضحين مثلما يظهر من عبارات ابن السراج حيث يقول: "واعلم أن أصول الكلام جملتان: فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر"^(٣)، وكذلك قوله في شرح المبتدأ: "والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره"^(٤)، وقوله في المقابل عند شرح الخبر: "هو الذي يستفيده السامع، ويصير به المبتدأ كلاماً"^(٥). ولعل انشغال هؤلاء النحاة في هذا الطور من أطوار التأليف النحوي

(١) ذكر الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف أنه تتبع كتاب سيبويه بحثاً عن كلمة (الجملة) فلم يهتد إليها قط. انظر كتابه: في بناء الجملة العربية، ص ٢٦. وقد تجنب الدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني في كتابه: (المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية) سيبويه عن قصد - كما يقول - لأن المصطلح عنده وفي عصره كان في مرحلة طفولته المبكرة. ص ٤.

(٢) انظر فيه: ١٤٦/١ و ١٢٦/٤ و ١٨٨/٤ و ١٩٠/٤.

(٣) الأصول ٢/٢٧٦.

(٤) الأصول ١/٥٨.

(٥) الأصول ١/٦٢.

بدراسة كلام العرب عموماً والنظر في مراتبه وإفادته وجوازه هو ما صرفهم عن التفريق الاصطلاحي بين الكلام والجملة.

يقول ابن السراج في باب المبتدأ والخبر: "وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له".^(١)

أما بعد ابن السراج فإننا نجد من اللغويين والنحاة من يشير إلى هذه الازدواجية في التسمية كابن جني، أو من يصرح بالتسوية، كعبد القاهر الجرجاني والزمخشري، ثم نجد بعد ذلك من يفرق بينهما على مستوى الاصطلاح، كالرضي الاسترابادي وابن هشام.

أما ابن جني فإننا نجد إشارته إلى الازدواجية في المصطلحين عند تعريفه الكلام حيث يقول: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك.."^(٢)

وفي موضع آخر يعرف الكلام بأنه "عبارة عن الألفاظ القائمة براءوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها"^(٣). ولعل ابن جني بهذا قد مهدّ لدراسة أنماط التراكيب المختلفة، يدعمه ما ذكره في الغاية التي من أجلها وضع كتابه الخصائص حين قال: "وليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم، لأن هذا أمر قد فُرج في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني".^(٤)

(١) الأصول ٥٩/١.

(٢) الخصائص ١٧/١.

(٣) المرجع السابق ٣٢/١.

(٤) المرجع السابق ٣٢/١.

أما عبد القاهر الجرجاني والزمخشري فقد صرّحا بالتسوية بين كل من الكلام والجملة. يقول عبد القاهر: "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو: خرج زيدٌ، سُمي كلاماً، ويسمى جملة"^(١) وقريب منه ما ذكره الزمخشري في "مفصله"^(٢).

وفي مقابل هذه التسوية نجد الرضي يفرق بين الكلام والجملة بناءً على القصد من الإسناد في التركيب، فيقول: "والفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس"^(٣).

أما ابن هشام فقد كان أكثر وضوحاً في تفريقه بين الكلام والجملة، فقد عرّف الكلام بأنه "القول المفيد بالقصد"^(٤)، ثم بيّن أن المراد بالمفيد هو "ما دل على معنى يحسن السكوت عليه"^(٥)، أما الجملة فقد عرّفها بأنها "عبارة عن الفعل وفاعله كـ «قام زيد»، والمبتدأ وخبره كـ «زيد قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: "ضُرب اللص"، و"أقام الزيدان"، و"كان زيد قائماً"، و"ظننته قائماً"... حتى قال: "وبهذا يظهر أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة. والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسميهم يقولون: جملة الشرط،

(١) الجمل، ص ٤٠.

(٢) المفصل في علم اللغة، ص ٦. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/١ - ٢١.

(٣) شرح الكافية ٣٣/١.

(٤) مغني اللبيب ٤٩٠/٢.

(٥) المرجع السابق ٤٩٠/٢.

جملة الجواب، جملة الصلة. وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام^(١). ثم ذهب ابن هشام يعدد أقسام الجملة، وأحكامها باستطرادات مطولة من المسائل والتنبيهات^(٢).

البنية الأساسية

مرّ قول ابن السراج إن أصول الكلام جملتان: فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر، وهو ما يعني أن الجملة، اسمية أو فعلية، هي النواة التركيبية الأولى للكلام كما يظهر من قوله. وقد كان وغيره من النحاة يصرون في هذا الفهم عن تصور نموذج معين أساس يمكن رد الكلام المنطوق إليه، كما يمكن فهم مختلف أشكال التغيرات، أو التحولات الطارئة على التركيب بناء على هذا النموذج الأساس، أو البنية الأساسية كما يسميها بعض الباحثين، التي تمثل الشكل التجريدي أو الصورة النظرية للجملة، بوصفها الوحدة اللغوية الأساسية ذات العلاقات النحوية المتضمنة داخل عناصرها^(٣).

وعليه فإن فهم هذه البنية الأساسية للجملة ضروري، إذ لا يمكن الحكم على عنصر ما في الجملة بأنه مقدم، وآخر بأنه مؤخر، وآخر بأنه محذوف - مثلاً - إلا في ظل تصور محدد للتركيب الاسمي أو الفعلي في بنيته الأساسية. ثم إن هذا الفهم ضروري لإدراك المعاني التي تتسلط على الجملة، كالاستفهام والنفي والتوكيد، أو غيرها. وفي إدراك مقولات النحو العربي في التأويل، أو الحمل على المعنى، أو تقدير العلامة الإعرابية، أو استتار الضمير، أو غيرها من المقولات. ومن المناسب أن نشير هنا إلى أن ابن السراج كان سابقاً إلى التفريق بين مفهوم الجملة الصغرى ومفهوم

(١) مغنى اللبيب ٤٩٠/٢.

(٢) انظرها من ٤٩٢/٢ إلى ٥٦٥.

(٣) في بناء الجملة العربية، ص ٣٢٦.

الجملة الكبرى كما ذكرهما ابن هشام بعده بقرون. وهو تفريق يعتمد فكرة البنية الأساسية، التي تقوم عليها أو تنطلق منها كل البناءات المتوالية من خلال شبكة العلاقات الإسنادية في التراكيب المختلفة.

الإسناد أو الإخبار

يقوم بناء الجملة في اللغة العربية على دعامتين، هما المسند والمسند إليه، كما سماهما سيبويه، والذي عرفهما بأنهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، ومن ذلك، الاسم المبتدأ والمبني عليه، نحو: "عبد الله أخوك".^(١)

أما ابن السراج فقد استعمل مفهوم "الإخبار" مرادفاً لمفهوم "الإسناد". وتظهر أهمية مفهوم الإخبار عنده منذ بداية حديثه عن أقسام الكلام، إذ يعتمد في بيان ما يخص كلاً منها على هذا المفهوم. فنجد أن الاسم - عنده - ما جاز أن يخبر عنه، نحو: "عمرو منطلق"، "وقام بكر".

والفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه، نحو: "أخوك يقوم"^(٢)،

ولا يجوز: "يقوم يجلس". والحروف ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً.^(٣)

ومن أجل توضيحه لمفهوم الإخبار يمثل بالآتي:

(١) الكتاب ٢٣/١.

(٢) الأصول ٣٧/١.

(٣) الأصول ٣٧/١.

”إذا قلت: قام زيدٌ، كيف تخبر عن (زيد) بـ (الذي) و(الألف واللام)؟
 فيكون الجواب: الذي قام زيد، والقائم زيد. فتكون (الذي) مبتدأ. و(قام) صلته،
 وفيه ضمير يرجع إليه وبه تمّ. وهو في المعنى (زيد) لأن الضمير هو (الذي)،
 و(الذي) هو (زيد)، فهو في المعنى الفاعل، كما كان حين قلت: (قام زيد). وكذلك
 إذا أدخلت الألف واللام”.^(١) ... إلى أن يقول ابن السراج: ”وكل اسم قيل لك أخبر
 عنه فحقه أن تنتزعه من الكلام الذي كان فيه، وتضع موضعه ضميراً يقوم مقامه،
 ويكون ذلك الضمير راجعاً إلى (الذي) أو (الألف واللام)، وإنما كان كذلك لأن كل
 مبتدأ فخبّره إذا كان اسماً مفرداً في المعنى هو هو”.^(٢)

كما يعلل لقوله (أخبر عنه) بينما هو من حيث الموقع الإعرابي (خبر) بقوله:
 ”وإنما قال النحويون: أخبر عنه، وهو في اللفظ خبر، لأنه في المعنى محدث عنه،
 ولأنه قد يكون خبراً ولا يجوز أن يحدث عنه نحو الفعل”.^(٣)

وفي هذا الإطار الذي يضبطه ابن السراج لأقسام الكلام يتمكن من الكشف عن
 وشائج التركيب الاسمي والفعلية للجملة، وذلك من خلال الحديث عن التناظر بين
 موقعية المبتدأ في الجملة الاسمية، وموقعية الفاعل في الجملة الفعلية، وهو ما استثمره
 في تحليله النحوي كما سنجدّه فيما سيأتي. يقول في ذلك: ”والمبتدأ يُبتدأ فيه بالاسم
 المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل أن
 الفاعل مبتدأ بالحديث قبله. ألا ترى أنك إذا قلت: ”زيد منطلق”، فإنما بدأت بـ
 (زيد)، وهو الذي حدثت عنه بـ (الانطلاق)، والحديث عنه بعده؟ وإذا قلت:

(١) الأصول ٢/٢٦٩.

(٢) الأصول ٢/٢٧٠.

(٣) الأصول ٢/٢٧١.

”ينطلق زيد“، فقد بدأت بالحديث وهو (انطلاقه)، ثم ذكرت (زيداً) المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث؟ فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعاً محدث عنهما“^(١).

المعنى والعلامة الإعرابية

جاء الحديث عن مفهوم الإسناد أو الإخبار عند ابن السراج مرتبطاً بنظرية العامل في النحو العربي كما أوضحناها في الفصل الأول من هذا البحث، والتي كان من نتائجها سيطرة ظاهرة التصرف الإعرابي على مجمل الدرس النحوي، وبرز العلامة الإعرابية كأكبر دال على المعنى، وهو ما يمكن قوله على كتاب ”الأصول في النحو“ عند النظر إليه للوهلة الأولى. ومما يؤكد ذلك تقسيمات الأبواب التي يأتي في بداياتها ”باب الإعراب والمعرّب والبناء والمبني“^(٢)، وباب العوامل من الاسم والفعل والحرف“^(٣)، ثم ما تلا هذين البابين من معالجة أبواب المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، ثم الأفعال وإعرابها.

وقد ارتبط بكل هذا وترتب عليه القول بالحذف والإضمار، والإعراب المحلي، والإعراب التقديري، والحكم بالشذوذ على ما خالف القياس. ولكن ما نود تأكيده هنا هو أن ابن السراج مع كل ذلك لم يكن ليستسلم للظواهر في أشكالها البحتة بل كان ينفذ إلى ما وراءها كما سنرى. ومن جهة أخرى لم يكن ابن السراج منبّت الصلة عن الغاية الكبرى من تحليل الاستعمال اللغوي، وهي وضوح المعنى وتجنب اللبس كما سنعرض له في الفصل الرابع.

(١) الأصول ٥٨/١.

(٢) الأصول ٤٥/١.

(٣) الأصول ٥١/١.

ولكن قبل ذلك سنطوف مع ابن السراج في "أصوله" لنقف على ما يدل على انشغاله بالهاجس الدلالي في عموم معالجاته النحوية انطلاقاً مما ذكره حول التركيب الاسمي والتركيب الفعلي.

الجملة الاسمية

ارتبط حديث ابن السراج عن مختلف التراكيب النحوية - كما أشرنا إلى ذلك في التمهيد - بـ "قصد المتكلم" وبمفهوم "الفائدة" التي يُتوقع تحققها من "الكلام"، وبها يكون جوازه، "وما لم يفد فلا معنى له".^(١)

وقد رأينا أن اهتمام ابن السراج بهذا المفهوم يبدأ مع التركيب الاسمي أو المبتدأ والخبر منذ حديثه عن الصيغة الاسمية للمبتدأ وما يتعلق بها من جهة التعريف أو التنكير. وعليه فالمبتدأ لابد أن يكون معرفة، نحو:

"عبد الله أخوك" و "زيد قائم"

أو مما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة، نحو:

"رجل من تميم لقيني" و "صاحب لزيد جاءني".^(٢)

وذلك لأن الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لا يتحقق منه فائدة في الأغلب الأعم. ومما يسوقه ابن السراج من أمثلة يظهر أن تحقق الفائدة يعني بها وضوح قصد المتكلم من جهة، والإضافة الإخبارية التي تحدثها لدى السامع من جهة أخرى، وكان ابن السراج يجنح كثيراً إلى التحليل المنطقي والفلسفي عند حديثه عن الفائدة في ارتباطها بصحة التراكيب، فهو حين يعلل لعدم جواز الابتداء بالنكرة المفردة المحضة في مثل: "رجل قائم" أو "رجل عالم" فإنه يرجع ذلك إلى عدم

(١) الأصول ٥٩/١.

(٢) الأصول ٥٩/١.

حصول الفائدة في هذا الكلام، "لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجلٌ قائماً أو عالماً. فإذا قلت: "رجل من بني فلان"، أو "رجلٌ من إخوانك"، أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة".^(١) بينما يكون الابتداء بالنكرة مقبولاً في النفي نحو:

"ما أحدٌ في الدار" إذ الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها".^(٢)

وهذا نجده أيضاً حين يتحدث عن أحقية كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة في حال اجتماع اسمين، معرفة ونكرة، فيقول: "لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده، إذ الخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه، ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر".^(٣)

فكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة هو الأصل، وهو ما ينبغي أن يكون عليه الكلام^(٤) أما حين يكونان معرفة نحو: "زيد أخوك". فإنما يجوز ذلك إذا كان المخاطب - كما يرى ابن السراج - يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم أنه أخوه من النسب لفرقة كانت بينهما، أو لسبب آخر، وعليه فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة فإنما الفائدة في مجموعهما، فأما أن يكون يعرفهما مجتمعين وأن هذا هذا، فذا كلام لا فائدة فيه.^(٥)

(١) الأصول ١/٥٩.

(٢) الأصول ١/٥٩.

(٣) الأصول ١/٥٩.

(٤) الأصول ١/٦٥.

(٥) الأصول ١/٦٦.

وبناءً على هذه الرؤية ذهب يفسر قبول بعض الجمل منطقياً، ورد غيرها على الرغم من صحة تركيبها النحوي، نحو:

"النار حارة" و "الثلج بارد"،

لأن هذا - كما يقول ابن السراج - كلام لا فائدة فيه وإن كان الخبر فيهما نكرة. أما قولنا: "الله ربنا" و"محمد نبينا"، وهو معلوم معروف فإنما هو كذلك عندنا، وإنما نقوله رداً على الكفار، وعلى من لا يقول به، وكذلك في التعظيم والتحميد لطلب الثواب".^(١)

وعلى هذا النحو من النظر كان حديث ابن السراج عن العلاقة التركيبية والدلالية بين المبتدأ والخبر، ومن خلالها نجد أيضاً تفريقه بين مفهوم الجملة الصغرى، ومفهوم الجملة الكبرى، وإن لم يسمهما، وفي ذلك نجده يقسم خبر المبتدأ إلى قسمين:

الأول: أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره، نحو:

"زيد أخوك"، و "عبد الله منطلق"^(٢)

وهذا القسم على ضربين:

الضرب الأول: يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر كما في المثالين السابقين.

والضرب الثاني: يُحذف منه الخبر، ويقوم مقامه ظرف من ظروف المكان

نحو: "زيد خلفك"، و "عمرو في الدار".^(٣)

(١) الأصول ٦٦/١.

(٢) الأصول ٦٢/١.

(٣) الأصول ٦٣/١.

أو ظرف من ظروف الزمان نحو:

”القتال يوم الجمعة“ و ”الشخص يوم الخميس“.^(١)

وهنا يبين ابن السراج أن المحذوف هو معنى الاستقرار والحلول وما أشبهه،
ويعلل لعدم ظهوره بدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال. بل إنه يؤكد أن
عدم إرادة هذا المعنى يجعل الكلام محالاً، لأن (زيداً) الذي هو المبتدأ في مثل جملة:
”زيد خلفك“ ليس من قولنا (خلفك)، وكذلك: (في الدار) في جملة: ”عمرو في الدار“
ليس بحديث، وإنما هو موضع الخبر.^(٢) وهكذا الحال في ظروف الزمان، إذ إن
جملة: ”القتال يوم الجمعة“ تفسر ب: القتال مستقر يوم الجمعة، أو واقع في يوم
الجمعة.^(٣) وهنا يشير ابن السراج إلى فرق دلالي بين ظرفي الزمان والمكان في الإخبار
بهما عن الأحداث أو الجثث. فيقول: ”ولا يجوز أن تقول: زيد يوم الخميس، ولا
عمرو في شهر كذا، لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث، وإنما يجوز ذلك في
الأحداث، نحو الضرب والحمد وما أشبهها، وعلة ذلك: أنك لو قلت: زيد اليوم،
لم تكن فيه فائدة، لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم، إذ كان الزمان لا
يتضمن واحداً دون الآخر، والأماكن ينتقل عنها فيجوز أن تكون خبراً عن الجثث
وغيرها“.^(٤)

الثاني: أن يكون خبر المبتدأ غير الأول، ويظهر فيه ضميره. ولذلك لا يخلو
الخبر من أن يكون فعلاً فيه ضمير المبتدأ نحو: ”زيدٌ يقوم“، و”الزيدان يقومان“، أو
يكون جملة فيها ضميره. والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل نحو: ”زيد

(1) الأصول ٦٣/١.

(2) الأصول ٦٣/١.

(3) الأصول ٦٣/١.

(4) الأصول ٦٣/١.

ضربته"، و"عمرو لقيت أخاه"، و"بكر قام أبوه"، وإما مبتدأ وخبر نحو: "زيد أبوه منطلق".^(١)

والذي يظهر من أغلب معالجات ابن السراج حضور الهاجس الدلالي بصورة واضحة تجعل القارئ وهو يتابع هذه المعالجات يضع عيناً على الجانب النحوي المعياري الذي تلعب فيه العلامة الإعرابية دورها كدال على المعنى، وعيناً أخرى على الجانب النحوي الدلالي. ومن أمثلة ذلك ما ذكره عن خبر المبتدأ إذا كان جملة، كما في المثال السابق: "زيد أبوه منطلق" حيث بين أن الموقع الإعرابي لجملة الخبر "أبوه منطلق" هو الرفع، ومعنى ذلك كما يقول: "أي لو وقع موقع الجملة اسم مفرد لكان مرفوعاً"^(٢) وفي هذا امتثال واضح للجانب المعياري القانوني المنسجم مع نظرية العامل الذي صاغ ابن السراج "أصوله" على أساسها كما بينا سابقاً، ولكننا نجد في الوقت نفسه يولي الجانب الدلالي اهتماماً مماثلاً ندلل عليه هنا بملاحظتين تتصلان بحديثه عن خبر المبتدأ.

أما الملاحظة الأولى فتتعلق بخبر المبتدأ إذا كان اسماً من أسماء الفاعلين. يقول ابن السراج: "واعلم أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً من أسماء الفاعلين، وكان المبتدأ هو الفاعل في المعنى، وكان جارياً عليه إلى جنبه أضمر فيه ما يرجع إليه وانستر الضمير نحو: "عمرو قائم" و "أنت منطلق"

ف (أنت) و (عمرو) الفاعلان في المعنى، لأن (عمراً) هو الذي قام، و(قائم) جار على (عمرو)، وموضوع إلى جانبه، لم يحل بينه وبينه حائل، فمتى كان الخبر

(١) الأصول ٦٤/١.

(٢) الأصول ٦٥/١.

بهذه الصفة لم يحتج إلى أن يظهر الضمير إلا مؤكداً، فإن أردت التأكيد قلت: زيد قائم هو، وإن لم ترد التأكيد فأنت مستغن عن ذلك".^(١)

وأما الملاحظة الثانية فتتعلق بخبر المبتدأ إذا كان جملة، يقول فيها ابن السراج: "وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً، وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت، ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت: زيد كم مرة رأيته، فاستجازوا هذا لما كان (زيد) في المعنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استفهم عنه، لأن (الهاء) هي (زيد)، وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب".^(٢)

ومن هاتين الملاحظتين نجد ابن السراج مشغولاً دلاليّاً بالبحث عن الفاعل الحقيقي في قلب التركيب الاسمي (المبتدأ والخبر)، كما نجده يتقاطع في أحيان عديدة مع علم المعاني البلاغي الذي يدرس أنواع الجمل الخبرية والإنشائية. وهذا ما كان عليه ابن السراج في أغلب أبواب كتابه "الأصول".

الحذف

وقد يطرأ على الجملة الاسمية ما يؤدي إلى حذف أحد ركنيها، وهو حذف يتصل بجانب سياقي ودلالي يرتبط بوضع المخاطب أو وضوح المعنى، وهذا مما كان محل عناية ابن السراج في أغلب معالجاته. ومما ذكره يتبين أن الحذف يكون على ثلاث جهات:

(١) الأصول ٧٠/١.

(٢) الأصول ٧٢/١.

الأولى: حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع، ومن ذلك قول مَنْ يتوقع الهلال: الهلال والله. أي: هذا الهلال. فيحذف (هذا). وكذلك لو كنت منتظراً رجلاً، فقول: عمرو. جاز على ما وصفت لك.^(١)

الثانية: أن تحذف الخبر لعلم السامع. ومن ذلك قول القائل: ما بقي لكم من أحد. فتقول: زيدٌ أو عمرو. أي: زيد لنا. ومنه: لولا عبد الله لكان كذا وكذا. ف (عبد الله) مرتفع بالابتداء، والخبر محذوف، وهو في مكان كذا وكذا. فكأنه قال: لولا عبد الله بذلك المكان. ولكن حُذف حين كثر استعمالهم إياه وعُرف المعنى.^(٢)

الثالثة: حذف شيء من الخبر في الجمل. وذلك المحذوف على ضربين:

الأول: أن يكون فيه الضمير الراجع إلى المبتدأ، نحو: السمنُّ منوان بدرهم. يريد: منه. وإلا كان كلاماً غير جائز، لأنه ليس فيه ما يرجع إلى الأول.^(٣)

والثاني: أن يكون المحذوف شيئاً ليس فيه راجع، ولكنه متصل بالكلام، نحو: الكرُّ^(٤) بستين درهماً. فأمسكت عن ذكر الدرهم بعد ذكر الستين لعلم المخاطب.^(٥)

التحويل

ومما يطرأ أيضاً على الجملة الاسمية دخول (كان وأخواتها) و(إن وأخواتها)، أما (كان وأخواتها) فسيأتي الحديث عنها في أقسام الفعل على اعتبار أنها ليست

(١) الأصول ٦٨/١.

(٢) الأصول ٦٩/١.

(٣) الأصول ٦٩/١.

(٤) الكرُّ: كيال لأهل العراق. انظر: لسان العرب، مادة (كر).

(٥) الأصول ٦٩/١.

أفعالاً حقيقية، وأن عملها النحوي في المبتدأ والخبر كان محمولاً على الأفعال الحقيقية، فرفعوا بها ما كان مبتدأً تشبيهاً بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول، أما من جهة الإضافة الدلالية فهي الدلالة على الزمان المطلق كما جاء ذلك في الفصل السابق.

وأما (إن وأخواتها) فقد تحدث ابن السراج أيضاً عن معانيها في دخولها على المبتدأ والخبر، وعن عملها الذي يخالف عمل (كان وأخواتها). فذكر أن (إن) تؤكد للحديث، و(لكن) يستدرك بها، وهي تحقيق وعطف حال على حال تخالفها، و(ليت) للتمني، و(لعل) لتوقع مرجو أو مخوف، و(كأن) للتشبيه.^(١) أما من جهة عملها فيذكر ابن السراج أنها أعملت في المبتدأ والخبر كما أعملت (كان)، ولكن فُرق بين عمليهما بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع كأنهم جعلوا ذلك فرقاً بين الحرف والفعل.^(٢) ومن جهة أخرى قد تدخل على المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء، فلا تزيل المبتدأ عن حاله، كلام الابتداء، نحو: "لبكر أخوك". و حروف الاستفهام، نحو: "أعمرو قائم؟".

و أما، نحو: "أما بكرٌ منطلق".

و ما، نحو: "ما زيدٌ قائم"، إذا كانت نافية في لغة بني تميم، وأشباه ذلك.

يقول ابن السراج "إن هذه الحروف إنما تدخل على المبتدأ وخبره لمعان فيها".^(٣) ثم يمثل لهذه المعاني بقوله: "ألا ترى أن قولك: "عمروٌ منطلق"، كان خبراً موجباً، فلما أدخلت عليه (ما) صار نفياً؟ وإنما نفيت ب (ما) ما أوجبه غيرك، وكذلك إذا استفهمت إنما تستخبر خبراً قد قيل، أو ظن كأن قائلاً قال:

(١) الأصول ٢٢٩/١.

(٢) الأصول ٦١/١.

(٣) الأصول ٢٣٠/١.

”عمرو منطلق“. فأردت أن تحقق ذلك فقلت: ”أعمرو منطلق؟“. (لام الابتداء)
تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه. فإذا قلت: ”لعمرو منطلق“. أغنت اللام بتأكيدهما عن
إعادتك الكلام. فذلك احتيج إلى جميع حروف المعاني لما في ذلك من الاختصار.^(١)
وسوف نرجئ تفصيل بعض ذلك إلى موضعه من هذا الفصل حيث نتناول دراسة
بعض الأساليب النحوية.

الجملة الفعلية

ينطلق تعريف ابن السراج للجملة الفعلية من خلال شرحه للفاعل، وهو ثالث
المرفوعات بعد المبتدأ والخبر. وفي هذا الشرح يبين أن ”الاسم الذي يرتفع بأنه
فاعل، هو والفعل جملة يغني عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، ويتم
الكلام به دون مفعول. والمفعول فضلة في الكلام.“^(٢) ومن جهة أخرى يؤكد على
رتبة الفعل وعمله بالنسبة للفاعل فيقول: ”الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي
بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، أي: ذكرت الفعل قبل الاسم، لأنك لو أتيت
بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء ... والفاعل رفع إذا أخبرت عنه أنه
فعل... والعامل هو الفعل.“^(٣) إلا أن ابن السراج بعد ذلك يولي عناية واضحة
للجانب الدلالي في الأفعال. ويظهر ذلك من خلال حديثه عن رتبة الفاعل بالنسبة
للفعل. فيقول: ”ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله، كان فاعلاً في
الحقيقة أو لم يكن، نحو: جاء زيد و مات عمرو.“^(٤) وذلك على اعتبار أن

(١) الأصول ٦١/١.

(٢) الأصول ٨٥/١.

(٣) الأصول ٧٢/١ - ٨٥.

(٤) الأصول ٨٣/١.

(زيداً) هو الذي قام بالفعل حقيقةً، أما (عمرو) فإنه لم يقم بالفعل على نحو الحقيقة، بل إنه في الحقيقة مفعول به كما سيأتي. ومثل هذا النظر الدلالي لا ينفك عند ابن السراج عن النظر التركيبي النحوي كما قلنا، وقد اعتمد فيه على الفصل الدلالي بين أنواع الفعل.

أقسام الفعل

يقسم ابن السراج الفعل إلى قسمين: فعل حقيقي، وفعل غير حقيقي، أما الحقيقي فينقسم إلى قسمين:

الأول: لا يتعدى الفاعل إلى من سواه ولا يكون فيه دليل على مفعول، نحو: "قمتُ وقعدتُ".^(١) وفي موضع آخر من "أصوله" يضيف ابن السراج أن الأفعال التي لا تتعدى هي ما كان منها خلقة، نحو: "أسود واحمر واعور"، أو حركة للجسم في ذاته، نحو: "قام وقعد وسار"، أو فعلاً من أفعال النفس غير متشبهت بشيء خارج عنها، نحو: "كُرم وظُرِف وحُسُن".^(٢)

الثاني: يكون فعلاً واصلاً إلى اسم بعد الفاعل، والواصل على ضربين^(٣):

- ١ - واصل مؤثر، نحو: "ضربت زيداً" و "قتلتُ عمراً".
- ٢ - واصل غير مؤثر، نحو: "ذكرتُ زيداً"، و "مدحتُ عمراً"، و "هجوت بكراً".

(١) الأصول ٧٣/١.

(٢) الأصول ١٧٠/١.

(٣) الأصول ٧٣/١.

يقول ابن السراج: "فإن الأفعال تتعدى إلى الحي والميت والشاهد والغائب، وإن كنت إنما تمدح الذات وتذمها، إلا إنها غير مؤثرة. ومنها الأفعال الداخلة على الابتداء والخبر وإنما تنبئ عن الفاعل بما هجس في نفسه أو تيقنه. غير مؤثرة بمفعول، نحو: "ظننتُ زيداً أخاك"، و "علمتُ زيداً خيراً للناس."^(١)

وهنا لابد من الإشارة إلى فارق دلالي مهم بين الفعل الواصل المؤثر. والفعل الواصل غير المؤثر في تعديهما إلى ضمائر فاعل الفعل نفسه. وهي التي تسمى في الدرس النحوي الحديث بالضمائر المنعكسة، وهي الضمائر التي تكون مفعولة للفعل، ومتحدة مع الفاعل أو عائدة إليه في نفس الوقت^(٢). يقول ابن السراج: "واعلم أنه لا يجوز أن يجتمع ضمير الفاعل والمفعول إذا كان المفعول هو الفاعل في الأفعال المتعدية المؤثرة. فلا يجوز أن تقول: ضربتني، ولا: اضربك، إذا أمرت. فإن أردت هذا قلت: ضربت نفسي، واضرب نفسك. ويجوز هذا في باب ظننتُ وحسبتُ، لأنها أفعال غير مؤثرة. ولا نافذة منك إلى غيرك."^(٣)

أما الفعل غير الحقيقي فيكون كما جاء عند ابن السراج على ثلاثة أضرب:^(٤)

الأول: أفعال مستعارة للاختصار، وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون. نحو: "مات زيد"، و"سقط الحائط"، و"مرض بكر".

الثاني: أفعال في اللفظ، وليست بأفعال حقيقية، وإنما تدل على الزمان فقط،

نحو: "كان عبد الله أخاك"، و"أصبح عبد الله عاقلاً".

(١) الأصول ٧٣/١.

(٢) الضمائر المنعكسة في اللغة العربية. ص ٤.

(٣) الأصول ١٢١/٢. وانظر أيضاً: الكتاب ٣٦٦/٢.

(٤) الأصول ٧٤/١.

يقول ابن السراج: "فهى لىست تخبر بفعل فعله، وإنما تخبر أن عبد الله أخوك فىما مضى، وأن الصباحت أتى عله وهو عاقل".^(١)

وقد تحدث ابن السراج عن هذه الأفعال فى موضع آخر من "أصوله"، وذلك عند شرحه للخامس من الأسماء المرفوعة، وهو المشبه بالفاعل فى اللفظ، ومنه ما ارتفع ب (كان وأخواتها)^(٢) حيث فصل القول فىما اتفقت فىه مع الأفعال وما فارقتها فىه، فذكر أن مما اتفقت فىه معها أن لفظها لفظ الفعل وتصاريفها تصاريف الفعل، أما مفارقتها للفعل الحقيقى فهى لكونها تدل على الزمان فقط^(٣) بخلافه حيث يدل على معنى وزمان كما مر فى الفصل السابق من هذا البحث.

ولأن هذه الأفعال (كان وأخواتها) إنما تدخل على المبتدأ والخبر، "فقد رفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول، فقالوا: "كان عبد الله أخاك" كما قالوا: "ضرب عبد الله أخاك" ... فهذا تشبيه لفظى، وكثيراً ما يعملون الشىء عمل الشىء إذا أشبهه فى اللفظ وإن لم يكن مثله فى المعنى"^(٤).

الثالث: أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذى جعلت له، نحو: "لا أرىنك هاهنا". يقول ابن السراج: "فالنهى إنما هو للمتكلم، كأنه ينهى نفسه فى اللفظ، وهو للمخاطب فى المعنى، وتأويله: لا تكونن هاهنا".^(٥)

(١) الأصول ٧٤/١.

(٢) الأصول ٨٢/١.

(٣) تختلف "كان" عن مثل "أصبح" و"أمسى" من جهة أنهما أزمنة مؤقتة، و"كان" لىست مؤقتة. انظر:

الأصول ١٠٦/١.

(٤) الأصول ٨٢/١.

(٥) الأصول ٧٤/١.

المفعولات

أما المفعولات في الجمل الفعلية فتمثل مقيدات تعمل على تخصيص جهات الفعل المختلفة. فمن حيث وقوع الحدث يكون المفعول به مقيداً لجهة وقوعه، ومن حيث تقييد زمان حدوثه أو مكانه يكون المفعول فيه، ومن حيث علة حدوثه يكون المفعول لأجله، ومن حيث بيان المصاحب لحدوثه يكون المفعول معه، ومن حيث بيان عدد مرات حدوثه أو نوعه يكون المفعول المطلق.^(١)

وقد اتجه ابن السراج في شرحه للمفعولات^(٢) إلى بيان الوظائف التي تنهض بها في التراكيب وإن كانت هي عناصر غير إسنادية كما هو حال كل فضلة.

وأول ما ذكره من هذه المفعولات هو المفعول المطلق، ويعنى به المصدر، وهو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين^(٣)، أو بتعبير آخر، هو مفعول الفاعل حقيقةً بخلاف سائر المفعولات^(٤). وقد مر بيان ذلك عند الحديث عن دلالة صيغة المصدر في الفصل السابق. أما من حيث الوظيفة فقد ذكر ابن السراج أن مصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه يجيء على ضروب:

أولها: التوكيد، نحو: "قمتُ قياماً"، و "جلستُ جلوساً".

يقول ابن السراج: "وليس في هذا أكثر من أنك أكدت فعلك بذكرك

مصدره".^(٥)

(١) انظر تفصيل ذلك في: في بناء الجملة العربية، ص ٨١ وما بعدها.

(٢) الأصول ١٥٩/١ وما بعدها. وانظر لابن السراج أيضاً: الموجز في النحو، ص ٣٤.

(٣) الأصول ١٥٩/١.

(٤) شرح الأشموني ١٩٦/٢.

(٥) الأصول ١٦٠/١.

وضرب ثانٍ تذكره للفائدة، نحو قولك: "ضربتُ زيداً ضرباً شديداً، والضرب الذي تعرف"، و"قمتُ قياماً طويلاً". يقول ابن السراج: "فقد أفدت في الضرب أنه شديد، وفي القيام أنه طويل. وكذلك إذا قلت: "ضربت ضربتين، وضربات"، فقد أفدت المزار، وكم مرة ضربت"^(١).

أما المفعول به فيفسر ابن السراج تسميته بذلك قائلاً: "واعلم أن هذا إنما قيل له مفعول به، لأنه لما قال القائل: ضرب، وقتل، قيل له: هذا الفعل بمن وقع؟ فقال: بزيد أو بعمرو. وهذا إنما يكون في المتعدي"^(٢).

وأما المفعول فيه، فهو على قسمين: زمان ومكان. وهي التي يسميها البصريون ظروفًا. ومصطلح الظرف هو الذي استخدمه ابن السراج أيضاً متابعاً لهم، أما الكسائي فسمّاها صفات، وكان الفراء يسميها محال.^(٣)

وهنا يبين ابن السراج أن ما انتصب من أسماء الزمان إنما يكون انتصابه على أنه ظرف، ويعتبر بحرف الظرف (في) ويحسن معه. نحو:

"قمتُ اليوم"، بمعنى: قمت في اليوم. يقول ابن السراج: ولذلك سميت - إذا نصبت - ظروفًا، لأنها قامت مقام (في). فأنت تريد معنى (في) وإن لم تذكرها.^(٤)

(١) الأصول ١/١٦٠.

(٢) الأصول ١/١٧١.

(٣) انظر: الأصول ١/٢٠٤. وقد جاء في تاج العروس، وفي لسان العرب أن الذي يسمى الظروف محالاً هو الكسائي، والذي يسميها صفات هو الفراء. انظر فيهما مادة «ظرف».

وقد استنتج الدكتور مهدي المخزومي من ذلك عموماً مجافاة الكوفيين للتأثر بالفلسفة كما هو حال البصريين، لأن العربية - كما يقول - لم تعرف كلمة (الظرف) بهذا المعنى. واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية للموجودات غني بالتأثر الفلسفي. انظر: مدرسة الكوفة، ص ٣١٠. وانظر أيضاً: مصطلحات النحو الكوفي، ص ٧١ وما بعدها.

(٤) الأصول ١/١٩٠.

أما الأماكن فليست كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فينصبها نصب الظروف، ويعلل ابن السراج لذلك بأن الأمكنة أشخاص لها خلق وصور تُعرف بها، كالجبل والوادي، وما أشبه ذلك، وإنما الظروف منها ما كان مبهماً، وهو الذي ليست له حدود معلومة تحصره، نحو: خلف وقدام، وأمام ووراء، وما أشبه ذلك. فيقول ابن السراج: "ألا ترى أنك إذا قلت: قمتُ خلف المسجد، لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عندها، وكذلك إذا قلت: قدام زيد، لم يكن لذلك حد ينتهي إليه، فهذا وما أشبهه هو المبهم الذي لا اختلاف فيه أنه ظرف"^(١).

وعلى هذا فإن نحو: مكة، والمدينة، والمسجد، والدار، والبيت، لا يجوز أن يكن ظرفاً، لأن لها أقطاراً محدودة ومعلومة، فيصح قولنا: "قمتُ أمامك" و "صليت وراءك".

ولا يجوز: "قمت المسجد" ولا "قعدت المدينة، ولا ما أشبه ذلك"^(٢).
وأما المفعول له أو لأجله، فلا يكون إلا مصدرًا، ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر، نحو: "فعلتُ ذاك حذار الشر"^(٣).

"ولما كان ليس من الفعل - كما يقول ابن السراج - أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب. وقد كان التقدير وجود اللام في ذكر العذر حين يقال لشخص: لم فعلت كذا وكذا؟ فيقول: لكذا وكذا. ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله"^(٤).

(١) الأصول ١/١٩٧.

(٢) الأصول ١/١٩٧.

(٣) الأصول ١/٢٠٦. وانظر أيضاً: الكتاب ١/٣٦٧ حيث نقل ابن السراج ما ذكره سيبويه.

(٤) الأصول ١/٢٠٧. وانظر أيضاً: الكتاب ١/٣٦٩.

وأما المفعول معه . فإن الفعل إنما يعمل فيه بتوسط (الواو) التي تدل على معنى (مع) "لأنها - كما يقول ابن السراج - لا تكون في العطف بمعنى (مع) بينما هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع)"^(١). وعلى هذا فلم يجز ابن السراج التقديم للمفعول في هذا الباب نحو: "والخشبة استوى الماء"، "لأن الواو - كما يقول - أصلها أن تكون للعطف، وحق المعطوف أن يكون بعد العطف عليه، كما أن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف، ولكن أخرجت الواو في هذا الباب عن حدها. ومن شأنهم إذا أخرجوا الشيء عن حده الذي كان له ألزموه حالاً واحدة"^(٢).

وبعد كل ذلك يؤكد ابن السراج أن كلاً من المفعول معه، والمفعول له، كان حقهما ألا يفارقهما حرف الجر، ولكنه حُذِفَ اتساعاً، كما يفرّق بينهما من جهة دلالة الفعل في كل من البابين على المفعول له، أو المفعول معه، حيث إن لكل فاعل غرضاً له فعل ذلك الفعل، وليس لكل فاعل مصاحب لا بدّ منه. فإذا قلت: "جئتكَ طلب الخير". ففي (جئتكَ) دليل على أن ذلك لشيء، وإذا قلت: "ما صنعت وأباك"، فليس في (صنعت) دليل على أن ذلك مع شيء^(٣).

كما فرّق ابن السراج بين البابين من جهة جواز حذف اللام من المفعول له، وعدم جواز حذف الواو من المفعول معه، لأن حذفها من مثل: ما صنعت وأباك، يلبس. وتصبح (أباك) مفعولاً به^(٤).

(١) الأصول ٢٠٩/١. وهو مذهب سيبويه. انظر: الكتاب ٢٩٧/١.

(٢) الأصول ٢١٢/١.

(٣) الأصول ٢١٢/١.

(٤) الأصول ٢١٢/١.

الزيادة والإلغاء

وبعدما تقدم ذكره في التركيب الاسمي والتركيب الفعلي نأتي إلى ما ذكره ابن السراج عن الزيادة التي تطرأ على التركيب مع إلغاء عملها. يقول في ذلك: "واعلم أن الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب. وإنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيداً وتبييناً"^(١).

ثم يذهب ابن السراج لبيان ما يزداد مبنى مع إلغاء عمله، مؤكداً على الوظيفة الدلالية التي تتحقق من هذه الزيادة.

أما ما يلغى فهو على أربعة أقسام:

الأول: الاسم: نحو (هو) إذا كان الكلام فصلاً^(٢). ويعني به ضمير الفصل.

وقد مر ذكره في الفصل الثاني من هذا البحث.

الثاني: الفعل: يقول فيه: "ولا يجوز عندنا أن يلغى فعل ينفذ منك إلى غيرك. ولكن الملغى نحو (كان) في قولك: "ما كان أحسن زيدا"... و(كان) إنما جيء بها لتبين أن ذلك كان فيما مضى"^(٣).

الثالث: الحرف: وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضُهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٤) يقول

ابن السراج: "لو كان لـ (ما) موضع من الإعراب ما عملت الباء في (نقضهم)، وإنما جيء بها زائدة للتأكيد"^(٥).

(١) الأصول ٢/٢٥٧.

(٢) الأصول ٢/٢٥٨.

(٣) الأصول ٢/٢٥٨.

(٤) النساء ١٥٥.

(٥) الأصول ٢/٢٥٨.

ومن ذلك أيضاً (ما) إذا كانت كافة، فلا موضع لها من الإعراب في نحو:
"إنما زيد منطلق".

ثم يعدد ابن السراج أمثلة أخرى لأحرف خافضة زوائد، إلا أنها تدخل لمعان^(١)، نحو: "ليس زيد بقائم". فدخلت الباء لتؤكد النفي^(٢). ونحو: "ما من رجل في الدار". يقول ابن السراج: "دخلت (من) لتبين أن الجنس كله منفي، وأنه لم يرد القائل أن ينفي رجلاً واحداً"^(٣).

وقد أكد ابن السراج بعد كل الأمثلة التي ذكرها على أن الضابط فيها هو أنها لا تزداد إلا في موضع غير ملبس^(٤).

الرابع: الجملة: وذلك نحو: "زيد ظننت منطلقاً".

ومن هذا الباب الاعتراضات، نحو: "زيد - أشهد الله - منطلق". و"إن عمراً - والله - ظالم"^(٥). إلى أن يقول ابن السراج: "وجملة هذا الذي يجيء معترضاً إنما يكون تأكيداً للشيء أو لدفعه، لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح الشيء ويؤكد^(٦)".

المعنى وقرينة الرتبة

تحدث ابن السراج تحت عنوان التقديم والتأخير بما يوازي الحديث عن مفهوم الرتبة في الدرس النحوي عموماً، والتي تعني الموقع الذي يحتله اللفظ في التركيب، وهذا قريب مما أسماه عبد القاهر الجرجاني بالترتيب. والرتبة من القرائن اللفظية التي تعين على تحديد المعنى في الجملة.

(١) الأصول ٢/٢٥٩.

(٢) الأصول ٢/٢٥٩.

(٣) الأصول ٢/٢٥٩.

(٤) الأصول ٢/٢٥٩.

(٥) الأصول ٢/٢٦٠.

(٦) الأصول ٢/٢٦١.

وقد فرّق ابن السراج كغيره من النحاة بين نوعين من الرتب :

الأول: رتب محفوظة أو مقيدة، لا يجوز التقديم فيها.

الثاني: رتب حرة أو غير مقيدة، يجوز تقديمها أو تأخيرها.

أ) الرتب المحفوظة

أما عن الرتب التي لا يجوز التقديم فيها فعدد ابن السراج فيها ثلاث عشرة حالة^(١) لا يجوز تقديمها هي: الصلة على الموصول، وتوابع الأسماء، والمضاف إليه على المضاف، والفاعل على الفعل، وما عملت فيه الأفعال التي لا تتصرف، وما عملت فيه الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والتمييز، وما عملت فيه حروف الجر، وحروف الجزم والنصب، وما كان بعد الحروف التي تكون صدور الكلام، وما يفرق بين العامل والمعمول بما هو غريب، وما كان العامل فيه معنى الفعل وليس الفعل، وتقديم المضمَر على الظاهر في اللفظ والمعنى، والتقديم إذا ألبس على السامع. وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف، أو كان خبراً لمبتدأ سوى ما استثنى^(٢).

ب) الرتب الحرة

وكما نص ابن السراج على الرتب المحفوظة التي لا يجوز تغييرها، فكذلك تحدث عن الرتب التي أتاح النظام اللغوي حرية التصرف في مواقعها، كرتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الحال والفعل، ورتبة المفعول به والفعل. يقول ابن السراج: "وقد يجوز أن تقدم الخبر على المبتدأ ما لم يكن فعلاً، فتقول: "منطلقٌ زيد". وأنت تريد: "زيد منطلق"^(٣) وكذلك الشأن في معمولي "كان"

(١) انظرها مفصلة في باب التقديم والتأخير، الأصول ٢٢٢/٢ - ٢٤٧.

(٢) الأصول ٢٢٢/٢.

(٣) الأصول ٦٠/١.

وأخواتها. يقول ابن السراج: "واعلم أن جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير فهو جائز في "كان" إلا أن يُفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه، فإن فصلت بظرف مُلغى جاز"^(١). أما ما يجوز مما ذكره ابن السراج فنحو: "كان منطلقاً عبد الله"، و"كان أخاك صاحبنا". و"زيد كان قائماً غلامه"^(٢). وقد كان ابن السراج حريصاً على مراعاة الجانب الدلالي فيما يسوقه من أمثلة كما يظهر من تمثيله الآتي:

"وتقول: مَنْ كان أخاك؟ إذا كانت (مَنْ) مرفوعة، كأنك قلت: أزيد كان أخاك؟"

وتقول: مَنْ كان أخوك؟ إذا كانت (مَنْ) منصوبة، كأنك قلت: أزيداً كان أخوك؟ وهذا كقولك: مَنْ ضرب أخاك؟ وَمَنْ ضرب أخوك؟"^(٣).

أما ما لا يجوز مما فصل بين "كان" وما عملت فيه، فنحو:

"كانت زيدا الحمى تأخذ"، و "كان غلامه زيد يضرب". يقول ابن السراج: لا تُجز هذا إذا كان (زيد) و(الحمى) اسمين لـ "كان"، فإن أضمرت في "كان" الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك، وهو الذي يقال له المجهول، كان ذلك المضمّر اسم "كان" وكانت هذه الجملة خبرها"^(٤).

وعلى هذا أجاز ابن السراج كما أجاز المبرد تقديم المفعول في نحو: "غلامه ضرب زيد"، لأنه بمنزلة: "ضرب زيد غلامه"^(٥) ولم يجيزا (رفع) الغلام، لأن فيه

(١) الأصول ٨٦/١.

(٢) الأصول ٨٦/١.

(٣) الأصول ٨٦/١.

(٤) الأصول ٨٦/١.

(٥) الأصول ٨٧/١، وانظر: الأصول ٢٣٨/٢، وانظر: المقتضب ١٠٢/٤.

إضماراً قبل الذكر، فيعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. أما مع نصب الغلام فإن الضمير يعود على متأخر لفظاً لا رتبة، وهو مما يجوز عندهما. يقول ابن السراج في ذلك: "فإن قال قائل: فأنت إذا نصبت فقد ذكرته قبل الاسم؟ قيل له: إذا قدم ومعناه التأخير، فإنما تقديره والنية فيه أن يكون مؤخراً، وإذا كان في موضعه لم يجز أن تعني به - أي تنوي به - غير موضعه، ألا ترى أنك تقول: ضرب غلامه زيداً، لأن الغلام في المعنى مؤخر، والفاعل على الحقيقة قبل المفعول، ولكن لو قلت: ضرب غلامه زيداً، لم يجز لأن الغلام فاعل، وهو في موضعه، فلا يجوز أن تنوي به غير ذلك الموضع"^(١).

وللرتبة الحرة كما تحدث عنها ابن السراج نوعان، الأول: يتقدم فيها المتأخر ولكنه لا يبقى على وظيفته السابقة، بل ينتقل إلى وظيفة أخرى، ومن ذلك رتبة الفاعل مع الفعل، فإنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل إلا على شرط الابتداء خاصة، وكذلك ما قام مقامه من المفعولين الذين لم يُسم من فعل بهم^(٢).

أما النوع الثاني: فيتقدم فيها المتأخر مع المحافظة على وظيفته السابقة، ويكون للعلامة الإعرابية دور الحافظ لها، وذلك كما في تقدم المفعول به على الفاعل، أو على الفعل، نحو^(٣):

"ضربتُ زيداً"

و "زيداً ضربتُ"

و "أكلتُ خبزاً"

(١) الأصول ٨٧/١. وانظر: الأصول ٢٣٨/٢، وانظر: المقتضب ١٠٢/٤.

(٢) الأصول ١٧٤/١.

(٣) الأصول ١٧٤/١.

و"خبزاً أكلتُ"

و"ضربتُ هندَ عمراً"

و"عمراً ضربتُ هندَ"

و"أخرجَ غلامُك بكراً"

و"بكراً أخرجَ غلامُك"

و"أشبعَ الرجلينَ الرغيفانَ"

و"يكفيَ الرجلينَ الدرهمانَ"

وكذلك: حرقَ فاهَ الخل، لأنَ الخلَ هو الفاعل^(١).

وقد نقل ابن السراج كثيراً من آراء البصريين والكوفيين في مسائل الرتبة الحرة، وكان غالباً ما يميل مع البصريين، ومن هذه المسائل أن النحاة جميعاً لم يختلفوا في تقدم المفعول على الفاعل، أو الحال على الفاعل إذا قدموا الفعل، نحو^(٢):

"أخذ ما أراد زيدٌ"

و"أحب ما أعجبه زيدٌ"

و"خرج راكباً زيدٌ"

ثم بيّن أن البصريين يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول، والمكني والظاهر إذا كان العامل فعلاً، نحو^(٣):

"جاءني راكباً أخوك"

و"راكباً جاءني أخوك"

(١) الأصول ١٧٤/١.

(٢) الأصول ٢٤٠/٢.

(٣) الأصول ٢١٥/١. وانظر: المقتضب ٣٠٠/٤.

و"ضربتُ زيدا راكباً"

و"راكباً ضربتُ زيدا".

أما إذا كان العامل معنى الفعل فلا يجوز تقديم الحال في نحو:

"زيدٌ فيها قائماً" إذ العامل في (قائماً) معنى الفعل، لأن الفعل غير موجود،

ولا يجوز أن تقول: "قائماً زيد فيها"، ولا "زيدٌ قائماً فيها".^(١)

وكذلك إذا قلت: "هذا زيدٌ منطلقاً"، لا يجوز أن تقدم (منطلقاً) على (هذا)،

لأن العامل ما دل عليه (هذا) وهو التنبيه، وليس بفعل ظاهر.^(٢)

أما الكوفيون، ومنهم الفراء، والكسائي، فلا يقدمون الحال في أول الكلام،

لأن فيها ذكراً من الاسم فلا يقدم على الظاهر، فإن كانت لمكني جاز تقديمها^(٣).

وقد اختار ابن السراج رأي البصريين، ورد على الكوفيين بقوله: "ولو كان لا يقدم

ضمير البتة على ظاهر لوجب ما قالوا، ولكن المضمرة يقدم على الظاهر إذا كان في غير

موضعه بالصفة التي ذكرتها لك"^(٤).

ج) الرتبة وظاهرة اللبس

ومع كل ما تقدم في أمر الرتب الحرة، إلا أنه قد يطرأ عليها من دواعي أمن

اللبس ما يدعو إلى حفظها. وهذا ما جعل ابن السراج كغيره من النحاة يمنع التقديم

(١) الأصول ٢١٥/١.

(٢) الأصول ٢٤٦/٢.

(٣) الأصول ٢١٥/١. وانظر أيضاً: الأصول ٢٤٠/٢.

وقد نقل ابن الأنباري أن الكوفيين لا يجيزون تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر.

نحو: راكباً جاء زيد. ويجيزون تقديمها مع المضمرة، نحو: راكباً جئت. أما البصريون فقد ذهبوا إلى

جواز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمرة. انظر: المسألة ٣١، الإنصاف ٢٥١/١.

(٤) الأصول ٢٤٠/٢.

إذا كان ذلك يؤدي إلى غموض أو التباس، فيكون اللجوء إلى الرتبة في وضعها الأصل ضرورياً باعتبارها بديلاً من العلامة الإعرابية. وذلك في نحو^(١):

”ضرب عيسى موسى“.

فإذا كان (عيسى) الفاعل لم يجز أن يُقدم (موسى) عليه لأنه ملبس لا يبين فيه إعراب. وكذلك: ”ضرب العصا الرحي“. لا يجوز فيه التقديم والتأخير^(٢). وهنا يؤكد ابن السراج على مقتضى السياق الذي يأتي فيه مثل هذه التراكيب، وكذلك على السامع أو جهله المتكلم، إذ عليها قد يجوز التقديم والتأخير، أو قد لا يجوز. ومن ذلك مثلاً: ”كسر الرحي العصا“. يقول ابن السراج: ”فإن كانت (الرحى) هي الفاعل، وقد عُلِمَ أن العصا لا تكسر (الرحى) جاز التقديم والتأخير“^(٣).

ومنه أيضاً: ”ضربتُ زيداً قائماً“. يقول ابن السراج: ”إذا كان السامع لا يعلم من القائم، الفاعل أم المفعول، لم يجز أن تكون الحال من صاحبها إلا في وضع الصفة، ولم يجز أن تقدم على صاحبها، فإن كنت أنت القائم قلت: ضربتُ قائماً زيداً، وإن كان زيدُ القائم قلت: ضربتُ زيداً قائماً. فإن لم يُلبس جاز التقديم والتأخير“^(٤).

ومنه: ”لقيت مصعداً زيداً منحدراً“. يقول ابن السراج: ”لا يجوز أن يكون المصعد إلا أنت، والمنحدر إلا زيد، لأنك لو قدمت وأخرت التيس“^(٥).

(١) الأصول ٢/٢٤٥.

(٢) الأصول ٢/٢٤٥.

(٣) الأصول ٢/٢٤٥.

(٤) الأصول ٢/٢٤٦.

(٥) الأصول ٢/٢٤٦.

ومنه أيضاً: "ضرب هذا هذا". و"ضرب الذي في الدار الذي في البيت". لم
يجز فيه التقديم والتأخير لإلباسه^(١).

ومنه إذا قلت: "أعطيتُ زيداً عمراً"، لم يجز أن تقدم (عمراً) على (زيد)
(وعمرؤ) هو المأخوذ، لأنه ملبس إذا كان كل واحد منهما يجوز أن يكون الآخذ،
فإذا قلت: "أعطيتُ زيداً درهماً". جاز التقديم والتأخير، لأنه غير ملبس، والدرهم
لا يكون إلا مأخوذاً. ومن هذا: "أدخل القبرُ زيداً" و "ألبستُ الجبة زيداً"^(٢).

المعنى والمواقع النحوية

ونعود بعد كل ما تقدم إلى الحديث مرة أخرى عن المنهجية التي سنها ابن
السراج في كتابه "الأصول"، واحتذاها النحويون بعده، وهي إدراج الأبواب النحوية
ضمن تقسيمات رئيسة، هي: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات^(٣). وقد دفعه إلى
ذلك ما لاحظته من قاسم مشترك للعلامة الإعرابية بين عدد من المواقع النحوية على
الرغم من اختلاف الوظيفة بين موقع وآخر، وهي منهجية اعتمدت على الملاحظة
الدقيقة والتأمل الفاحص الذي جعله يقرن الشبيه بالشبيه من جهة الشكل، ويحسن
التقسيم والتفريع على نحو غير مسبوق في التأليف النحوي كما أشرنا إلى ذلك في
مقدمة البحث.

المهم في الأمر هنا أن ابن السراج بالإضافة إلى ذلك فإنه لم يقف عند حدود
الأشكال، بل تجاوز ظواهر الأوضاع الشكلية لمكونات التركيب النحوي إلى ما وراءها
من علاقات أو نسب دلالية تتعلق بقضية المعنى النحوي الدلالي. ولذلك كان
التحليل النحوي الذي مارسه ابن السراج يتجاوز الشكل - بعد رصده وتقنيته - إلى

(١) الأصول ٢٤٦/٢.

(٢) الأصول ٢٤٦/٢. وانظر أيضاً: الأصول ٧٩/١.

(٣) انظر له أيضاً: كتاب الموجز في النحو.

الروح المحركة والمؤثرة في تفسير التراكيب النحوية، أو كما يسميها الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين في دراسته لتراكيب النحو العربي، "بالتركيب الداخلي أو روح التراكيب التي تمتد بالمعنى".^(١)

لقد كان ابن السراج وفياً لنظرية العامل والأثر الإعرابي، ولكنه في الوقت نفسه كان ينظر بالعين الأخرى إلى الروابط الدلالية أو الوشائج المعنوية بين مكونات التركيب النحوي نفسه، والدليل على ذلك هو هاجس البحث عن "الحقيقة" الذي يصرح به باستمرار خلال تحليله النحوي. فهو منذ الوهلة الأولى عند حديثه عن المرفوعات نراه يناقش "حقيقة" المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى، كما يناقش قضية الفاعل "الحقيقي" والفاعل "غير الحقيقي" الذي يكون مفعولاً في الحقيقة كما مر، وهكذا نجد ابن السراج في أغلب "أصوله" لا يقنع بالأشباه المرفوعة، أو المنصوبة، أو المجرورة، وإنما ينفذ إلى ما وراء الأشكال والصور، باحثاً عن النسب الدلالية بين مكونات التركيب النحوي الواحد، الاسمي منه أو الفعلي. وعليه فقد تتغير الحالات الإعرابية في التراكيب بما تسمح به قواعد اللغة، إلا أن النسب تظل محفوظة كما في اسم "إن"، المنصوب شكلاً، ولكنه في المعنى مرفوع^(٢)، أو كما في المضاف إليه بعد "المصدر"، المجرور شكلاً، ولكنه قد يكون فاعلاً أو مفعولاً به في المعنى نحو: "عجبتُ من ضرب زيد عمراً"، فيكون (زيد) هو الفاعل في المعنى، و"عجبتُ من ضرب زيد عمرو"، فيكون (زيد) هو المفعول في المعنى.^(٣)

(١) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ص ٦٨.

(٢) الأصول ٢٢٩/١.

(٣) الأصول ٥٢/١.

المبتدأ الفاعل

مر في حديث ابن السراج عن التركيب الاسمي أن الخبر يكون في المعنى هو عين المبتدأ، وذلك في مثل: "زيدٌ أخوك"، و"عبد الله منطلق".^(١) وهو حديث عن نسبة تطابق فيما يدل عليه كل من المبتدأ والخبر، ثم سرعان ما يستغرق ابن السراج في بيان حقيقة المبتدأ، وخصوصاً إذا كان الخبر اسماً من أسماء الفاعلين كما في قولنا: "عمرو قائم"، و"أنت منطلق"^(٢)، حيث يكون المبتدأ هو الفاعل في المعنى، على وصف أنه هو من قام بفعل القيام أو الانطلاق. وهذا كشف عن روح التركيب الذي يتجاوز الأشكال المرصوفة إلى الجوهر، أو الحقيقة كما يسميها ابن السراج.

والمهم في الأمر قبل ذلك وبعده هو الشبه الذي يكون بين المبتدأ والفاعل في نمطي التركيب الإسنادي، الاسمي والفعلية، من جهة أنهما مُحدثٌ عنهما، وإن كان الحديث عن المبتدأ بعده، وعن الفاعل قبله، مما يعني أن النسبة بين المسند إليه والمسند ثابتة وإن تغير نمط التركيب. وقد مرت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن مفهوم الإسناد أو الإخبار من هذا الفصل.

المفعول المرفوع

جاء في سياق حديث ابن السراج عن أقسام الفعل أن من الأفعال أفعالاً غير حقيقية، وأن فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو: "مات زيد"، و"سقط الحائط"، و"مرض بكر". ومنها يتضح اهتمامه كما قلنا بروح التركيب في تفسير التركيب النحوي، فهو وإن أعرب مثل: زيد والحائط وبكر - في الأمثلة السابقة -

(١) الأصول ٦٢/١.

(٢) الأصول ٧٠/١.

فواعل مرفوعة شكلاً، إلا أنها من جهة حقيقة نسبتها إلى الفعل مفعولات. ومثل هذا التناول أو قريب منه نجده في شرح الاسم الرابع من الأسماء المرفوعة وهو "المفعول الذي لم يسم من فعل به" أو "المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله"، كما جاء في "الأصول". يقول ابن السراج: "هو المفعول الذي لم يُسمَّ من فَعَلَ به، إذا كان الاسم مبنياً على فعل بني للمفعول ولم يذكر من فعل به فهو رفع، نحو: ضَرَبَ بكر، وأُخْرِجَ خالد، واستُخْرِجَت الدراهم. فبني الفعل للمفعول على (فَعَلَ) نحو: ضَرَبَ، و(أَفْعَلَ) نحو: أَكْرَمَ، و(تَفَعَّلَ) نحو: تَضَرَّبَ، و(تُفَعَّلَ) نحو: تُضَرَّبَ. فخولف بينه وبين بناء الفعل الذي بني للفاعل لئلا يلتبس المفعول بالفاعل. وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلا به".^(١) وكان سيبويه قد ذكر أيضاً أن هذا "المفعول يرتفع كما يرتفع الفاعل"^(٢)، أما الزمخشري وابن يعيش فيسميانه "الفاعل" اصطلاحاً على اعتبار "أن الفعل إذا أُسند إلى المفعول نحو: "ضَرَبَ زيدٌ"، و"أَكْرَمَ بكرٌ" صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل، إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه".^(٣) أما النحاة المتأخرون كالرضي^(٤)، وابن هشام^(٥)، والسيوطي^(٦)، فيسمونه نائب الفاعل.

وإذا عدنا إلى ابن السراج في استثماره لمقولات سيبويه، فإننا نجد أن حذف الفاعل من التركيب وتغيير صيغة الفعل، وحتى تغيير الحالة الإعرابية من النصب إلى الرفع لما حُلَّ محلَّ الفاعل المحذوف لم يغير من النسبة الدلالية الداخلية بين

(١) الأصول ٧٦/١ - ٧٧.

(٢) الكتاب ٣٣/١.

(٣) شرح المفصل ٧٤/١.

(٤) انظر: شرح الكافية ٢١٧/١.

(٥) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ١٨٧.

(٦) انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ١٥٩/١.

مكونات التركيب، فظلت النسبة ثابتة بين الفعل والمفعول الأصل، وإن اتخذ - شكلاً - مظهر الرفع استجابة للقواعد المعيارية المقررة. وعليه فإن كلاً من (زيد) و(بكر) في مثل جملتي: "مات زيد"، و"ضرب بكر"، مفعول في الحقيقة والأصل والنسبة إلى الفعل، إلا أن اختلاف الصيغة بين بناء الفعل للمعلوم في الجملة الأولى، وبناءه للمجهول في الجملة الثانية جعل ابن السراج يسمي (زيداً) فاعلاً. و(بكرًا) مفعولاً لم يسم فاعله، وإن اشتركا في الحالة الإعرابية وهي الرفع. وفي كل ذلك فقد استطاع ابن السراج أن يحقق توازناً بين الشكل والمعنى في الوقت الذي - ربما - سيطرت النزعة الشكلية على معالجات نحاة آخرين غيره.

المفعول الفاعل

ولأن الحديث عن بناء الفعل للمجهول إنما يكون مع الأفعال المتعدية، فقد تناول ابن السراج أمثلة متعددة تشتمل على أفعال تتعدى إلى مفعول واحد، وأخرى تتعدى إلى مفعولين، وأخرى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، ومنها الجمل التالية^(١):

"ضربت زيداً" يزال منها الفاعل، فيقوم المفعول مقام الفاعل فنقول فيها: "ضرب زيد".

و"أعطيت زيداً درهماً" يقوم أحد المفعولين مقام الفاعل فنقول فيها: "أعطي زيد درهماً".

"وأعلم الله زيداً بكرًا خير الناس" نقول فيها: "أعلم زيد بكرًا خير الناس".

(١) انظرها في: الأصول ٧٧/١.

وابن السراج في كل هذه الأمثلة وغيرها، يحفظ النسبة بين الفعل والمفعول الأصل الذي قام مقام الفاعل من جهة الشكل، لكنه أيضاً يبحث في العلاقة والنسبة الدلالية بين المفعول، والمفعول الآخر في التركيب الواحد ذي الفعل المبني للمعلوم، ومن ذلك الجمل التالية:

”أعطى عبدُ الله زيداً درهماً“ و ”كسا عبدُ الله بَكراً ثوباً“.

و(أعطى) و(كسا) من الأفعال المتعدية إلى مفعولين يمكن الاختصار على أحدهما دون الآخر. وقد بيّن ابن السراج بشأنهما أن المفعول الأول لابد أن يكون فاعلاً فيه في المعنى بالمفعول الثاني، يقول في ذلك: ”ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيتُ زيداً درهماً، ف (زيد) المفعول الأول؟ والمعنى: أنك أعطيته فأخذ الدرهم، والدرهم مفعول في المعنى لـ (زيد)؟ وكذلك: كسوتُ زيداً ثوباً، والمعنى: أن زيداً اكتسى الثوب ولبسه.“^(١)

أما ما يتعدى من الأفعال إلى مفعولين لا يمكن الاختصار على أحدهما دون الآخر كما في الأفعال الواصلة غير المؤثرة - كما مر - وهي الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر لتجعل الخبر يقيناً أو شكاً نحو:

”حسب عبد الله زيداً بَكراً“ و”علمتُ زيداً أخاك“. فيبين ابن السراج أن هذه الأفعال لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر، والفائدة في الخبر، وأن المفعول الأول هو الذي كان مبتدأ، والمفعول الثاني هو الذي كان الخبر، فقد بقي موضع الفائدة فيها على حاله.^(٢)

أما الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيبين ابن السراج فيها أن المفعول الأول في بابه هو الذي كان فاعلاً في الباب الذي قبله، وقد تم هذا بنقله من (فَعَلَ)

(١) الأصول ١/١٧٧.

(٢) الأصول ١/١٨١.

إلى (أفعل)، فصار الفاعل مفعولاً، نحو: "رأى زيدٌ بشراً أخاك". فإذا نقلتها إلى (أفعل) قلت: "أرى الله زيداَ بشراً أخاك".^(١) وقد مرت الإشارة إلى ذلك في الفصل السابق عند الحديث عن معاني الأبنية.

الفاعل المنصوب

جاء عند ابن السراج أن الأسماء المنصوبات قسمان: مفعول، ومشبه بالمفعول. وسوف نتوقف هنا عند القسم الثاني، وهو المشبه بالمفعول، وذلك لأنه على الرغم من حملها من جهة الشكل والصورة اللفظية على المفعول إلا أنه من جهة النسبة حملها ابن السراج على ما تدل عليه، مع اختلاف درجات النسبة من واحد إلى آخر من هذه المشبهات.

قسم ابن السراج المشبه بالمفعول إلى قسمين:

القسم الأول: وهو ما يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى وهو على ثلاثة أضرب^(٢):

الضرب الأول: ما يكون العامل في المشبه بالمفعول فعلاً حقيقياً. وهذا المشبه بالمفعول صنفان: الحال والتمييز.

الضرب الثاني: ما يكون العامل فيه على لفظ الفعل، وليس بفعل في الحقيقة، وهو خبر "كان" وأخواتها.

الضرب الثالث: ما يكون العامل فيه حرفاً جامداً غير متصرف، وهو اسم "إن" وأخواتها.

(١) الأصول ١٨٧/١. وانظر أيضاً: الأصول ٥٠/٢. وانظر أيضاً: الأصول ٩٩/١. وأيضاً: الأصول ١١٧/٣.

(٢) الأصول ٢١٢/١.

أما القسم الثاني من المشبه بالمفعول فهو ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع، وهو المستثنى^(١).

فإذا عدنا إلى القسم الأول من المشبه بالمفعول فإنه يمكن أن نرصد - فيما أورده من أمثلة - من أوجه الشبه والنسب الدلالية ما يلي:

ينتصب الحال لشبهه بالمفعول، وذلك لأنه قد جيء به بعد تمام الكلام، واستغناء الفاعل بفعله، نحو:

”جاء عبد الله راكباً”

و”قام أخوك منتصباً”

و”جلس بكرٌ متكئاً”.

ولتوضيح هذا الشبه الذي يكون بين المفعول والمشبه بالمفعول وهو هنا الحال (راكباً - منتصباً - متكئاً) قارن ابن السراج بين جملتين هما:

”جاء عبد الله راكباً”

و”ضرب عبد الله رجلاً”.

مؤكداً على أن (راكباً) منتصب لشبهه بالمفعول (رجلاً)، لأنه جيء به بعد تمام الكلام، واستغناء الفاعل بفعله، وأن في الفعل دليلاً عليه كما فيه دليل على المفعول.^(٢)

أما من جهة النسبة فإن الراكب هو (عبدالله)، والمنتصب هو (الأخ) نفسه، والمتكئ هو (بكر) لا غيره. وهذا ما قصده ابن السراج بأن المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى.

(١) الأصول ٢٨١/١.

(٢) الأصول ٢١٣/١.

أما عن التمييز، فمما أورده ابن السراج منه الأمثلة التالية:

”تفقاً زيدٌ شحماً“

و”تصبب زيدٌ عرقاً“

و”طببت بذلك نفساً“

و”امتلاً الإناء ماءً“.

ونلاحظ مما ذكره ابن السراج عن التمييز أنه من الأسماء التي يكون المنصوب فيها فاعلاً في المعنى، وفي بيان ذلك يقول عن الأمثلة السابقة: ”إن الماء هو الذي ملأ الإناء، والنفس هي التي طابت، والعرق هو الذي تصبب، فلفظه لفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل“.^(١)

وكذلك ما جاء في معنى الفعل وقام مقامه نحو: ”زيد أفرهم عبداً“، و”هو أحسنهم وجهاً“. يقول ابن السراج: ”فالفاره في الحقيقة هو العبد، والحسن هو الوجه، إلا أن قولك: أفره، وأحسن في اللفظ لـ (زيد) وفيه ضميره، و(العبد) غير (زيد)، و(الوجه) إنما هو بعضه، إلا أن (الحسن) في الحقيقة لـ (الوجه)، و(الفراهة) لـ (العبد)“.^(٢)

واللافت للنظر هنا هو ما ذكره ابن السراج من عدم جواز تقديم التمييز على ما عمل فيه إذا كان العامل في التمييز فعلاً نحو: ”تفقأت شحماً“ و”تصببت عرقاً“، متفقاً في هذا مع سيبويه، ومختلفاً فيه مع المازني والمبرد اللذين يجيزان: ”شحماً تفقأت“ و”عرقاً تصببت“. واللافت للنظر في ذلك هو العلة التي برر بها عدم الجواز، إذ يظهر فيها حضور هاجس النسبة الدلالية التي تحدثنا عنها عند ابن السراج. يقول في ذلك: ”ألا ترى أن الشحم هو المفقئ في قولنا: تفقأت شحماً؟“

(١) الأصول ٢٢٢/١.

(٢) الأصول ٢٢٢/١. وانظر مصادر هذه الأمثلة في: الكتاب ١٠٥/١، والمقتضب ٣٤/٣.

وقياس بابه أنه لا يجوز تقديمه لأنه فاعل في الحقيقة، وهو بذلك مخالف للمفعولات".^(١)

ولعل قريباً مما نحن بصدده ما ذكره ابن السراج أيضاً عند شرحه للتعجب من أن فعل التعجب لا يجوز أن يتعدى إلّا إلى الذي هو فاعله في الحقيقة نحو: "ما أضرب زيداً"، إذ إن (زيداً) في الحقيقة هو (الضارب).^(٢) فيكون أيضاً المفعول المنصوب - شكلاً - مرفوعاً معنى، لأنه الفاعل في حقيقة النسبة والدلالة.

أما فيما يتعلق بالمنصوبات في مثل خبر "كان" واسم "إن"، وذلك في نحو: "كان عبد الله منطلقاً" و "إنّ زيداً أخوك". فقد مرّ قول ابن السراج إنّ (كان وأخواتها) إنما تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول. ومما شبه أيضاً بالفاعل في اللفظ أخبار الحروف التي تدخل على المبتدأ وخبره فتنصب الاسم وترفع الخبر وهي (إن وأخواتها) التي خولف بين عملها وعمل (كان وأخواتها) بأن قدّم فيها المنصوب على المرفوع، وكأنهم جعلوا ذلك فرقاً بين الحرف والفعل.^(٣)

إذاً، فإن النسبة بين اسم "كان" وخبرها ستبقى ثابتة كنسبة المبتدأ إلى الخبر الذي مرّ القول فيه بأن الخبر هو عين المبتدأ، وهكذا القول في اسم "إن" وخبرها، وليس اختلاف الرفع والنصب بين الاسم والخبر في كل منهما إلا من جهة التفريق الشكلي، فما دام رفع اسم "كان" كان تشبيهاً له بالفاعل مع الفعل الحقيقي، ونصب خبره تشبيهاً له بالمفعول، فليكن قلب الأمر مع "إن" في نصب اسمها ورفع

(١) الأصول ٢٢٩/٢. وانظر رأي سيبويه في: الكتاب ١٠٥/١، وانظر أيضاً: الأصول ٢٢٣/١ حيث ذكر

ابن السراج أن الكوفيين في هذه المسألة على مذهب سيبويه.

(٢) الأصول ١٠٨/١.

(٣) الأصول ٩٧/١. وانظر أيضاً: الأصول ٢٣٠/١.

خبرها علامة فارقة لها من "كان"، وعلى كلا التقديرين فإن المنصوب في الحالتين هو المرفوع في المعنى كما يقول ابن السراج^(١). على اعتبار أنه من جهة النسبة والدلالة هو هو، بل ذهب ابن السراج أكثر من ذلك في إثبات هذه النسبة، وإن كان الشكل من جهة الحركة الإعرابية مخالفاً لها، وذلك حين قال: إنّ المفعول في "كان" لابد أن يكون هو الفاعل، لأن أصله المبتدأ وخبره، كما كان خبر المبتدأ لابد من أن يكون هو المبتدأ.^(٢)

أما القسم الآخر من المشبه بالمفعول، فيعني به ابن السراج المستثنى، وهو الذي يشبه المفعول - كما يقول - إذ أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام، نحو: "جاءني القوم إلا زيدا". يقول ابن السراج: "جاءني القوم": كلام تام، وهو فعل وفاعل، فلو جاز أن تذكر (زيداً) بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً، فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد (إلا)، فالمستثنى بعض المستثنى منهم، فكأنك قلت: استثنى زيداً".^(٣)

وعليه فإن المستثنى يختلف عن المشبهات الأخرى السابقة لأنه - أي المستثنى - يكون بعض المستثنى منهم من جهة النسبة، ولكنه يكون خارجاً مما دخلوا فيه من جهة الحكم.

ويجدر بنا بعد هذا التناول للمواقع النحوية كما نظر إليها ابن السراج دلاليّاً أن ننهي هذا الفصل (المعنى النحوي) بالوقوف - ولو على الإيجاز - على نظرتة الدلالية إلى الأساليب النحوية في ظل نظرية العامل.

(١) الأصول ٢٢٨/١.

(٢) الأصول ٨٢/١.

(٣) الأصول ٢٨١/١.

المعنى والأساليب النحوية

الأساليب النحوية استعمالات لغوية ينتقل فيها التركيب الاسمي أو الفعلي من أداء المعنى الإخباري الأولي إلى معانٍ أخرى مقصودة بواسطة طارئ جديد على التركيب، سواء أكان ذلك بالزيادة. أم الحذف، أو غيرها. ومن هذه الأساليب، أسلوب الاستفهام، وأسلوب النفي. وأسلوب التوكيد، وأسلوب المدح أو الذم، وأسلوب القسم. وأسلوب الشرط. وأسلوب الاستثناء، وأسلوب الإغراء، وأسلوب التحذير، وغيرها. وهي أبواب للمعنى تفرقت عناصرها وأدواتها ووسائلها في كتب النحو الأولى، ومنها كتاب "الأصول في النحو" لابن السراج. وكان هذا أيضاً من نتائج نظرية العامل التي شغلت النحاة بظاهرة الإعراب فجاءت دراستهم لهذه الأساليب أو الاستعمالات تابعةً للأثر الذي يحدثه التغير الطارئ على التركيب، ولهذا يجد المتتبع - لمثل أدوات النفي ك (ما) و (لا)، ولمثل أدوات التوكيد ك (إن) المكسورة والمفتوحة، أو الثقيلة والخفيفة، وك (لام الابتداء) - أنها تتوزع على أبواب المرفوعات والمنصوبات بحسب عملها في الرفع أو النصب.

وشواهد ذلك في "الأصول" عديدة، منها ما ذكره عند الحديث عن العامل من الحروف^(١). وهي على ثلاثة أقسام: حروف تدخل على الأسماء فقط دون الأفعال. وحروف تدخل على الأفعال فقط دون الأسماء، وحروف تدخل على الأسماء. وعلى الأفعال نحو: (ألف) الاستفهام. و (ما) إذا نفيت بها في لغة من لم يشبهها ب (ليس)^(٢).

(١) الأصول ١/ ٥٤.

(٢) الأصول ١/ ٥٥.

ومن شواهد ذلك أيضاً حديثه عن أسلوب القسم عند ذكر الجر والأسماء المجرورة^(١)، وحديثه عن (ألف) الاستفهام، و(ما) النافية، و(لام الابتداء) المؤكدة تحت عنوان: "الحروف التي تكون صدور الكلام، عاملة كانت أو غير عاملة"^(٢). وعلى الرغم من كل ذلك فإن ابن السراج لم يغفل المعالجة الدلالية في موضعها لما تعرض له من هذه الاستعمالات اللغوية أو الأساليب النحوية، وقد مرت الإشارة إلى بعض ذلك فيما سبق. ونحن هنا نوجز بعض ما تناثر من هذه النظرات الدلالية حول أسلوبين من هذه الأساليب، وهما: أسلوب الاستفهام، وأسلوب النفي، للتدليل على عناية ابن السراج بمعاني الأساليب مقدرين أن دراستها مفصلة تحتاج إلى بحث مستقل.

أسلوب الاستفهام

الاستفهام باب من أبواب المعنى يطرأ على التركيب الاسمي أو الفعلي - في الغالب - بسبب دخول أداة من أدوات الاستفهام، حرفاً، أو اسماً، ليبدل على طلب الفهم. يقول ابن منظور: "واستفهمه: سأله أن يفهمه، وقد استفهمني فأفهمته، وفهمته تفهيماً"^(٣). ويقول ابن السراج: "وإذا استفهمت فإنما تستخبر خبراً قد قيل، أو ظن كأنّ قائلاً قال: عمرو قائم، فأردت أن تحقق ذلك فقلت: أعمرو قائم؟ أو وقع في نفسك أن ذلك يكون وأن لا يكون فاستخبرت مما وقع في نفسك بمنزلة ما سمعته أذنك، فحينئذ تقول: أعمرو قائم أم لا؟ لأنك لا تستفهم عن شيء إلا وهو يجوز أن يكون عندك موجب، أو منفيه واقعاً"^(٤).

(١) الأصول ٤٠٨/١. وانظر عن أسلوب القسم أيضاً: الأصول ٦١/١.

(٢) الأصول ٢٣٤/٢.

(٣) لسان العرب، مادة (فهم).

(٤) الأصول ٦١/١. وانظر أيضاً: ٤٣/١.

أما ما ذكره ابن السراج من الأدوات التي تؤدي معنى الاستفهام، فهي الهمزة، وهل، وكيف، وأين، ومتى، وأيان، وكم، وأي، ومن، وما. وقد ذكرها مجملته في باب الاسم الذي قام مقام الحرف^(١) معللاً لبنائها بأنها وقعت موقع حرف الاستفهام وهو الألف^(٢). يقول سيبويه: "وليس للاستفهام في الأصل غير الألف"^(٣). ولذلك عدّها النحاة أم باب الاستفهام. فهي لا تعدل عن الاستفهام إلى باب آخر في حين أن باقي أدوات الاستفهام تشترك مع أبواب آخر فتصرف إليها من الاستفهام، أو تنصرف إلى الاستفهام منها^(٤).

كذلك ذهب ابن السراج إلى بيان وظائفها الدلالية في تحويل الجمل إلى مثل معنى الحال، أو معنى المكان، وسائر ما يستفهم به عنها^(٥). يقول ابن السراج: "فأما قولك: "كيف أنت؟"، و "أين زيد؟" ... فالمعنى: على أي حال أنت؟ وفي أي مكان؟"^(٦).

وقد خصص ابن السراج باباً لـ (كم)^(٧) بيّن فيه أن لها موضعين: تكون في أحدهما استفهاماً، وفي الآخر خبراً. فأما إذا كانت استفهاماً فإنها تنصب ما يفسرها، فيكون للعلامة الإعرابية في مثل هذا الموضع دور دلالي مهم. يقول ابن السراج: "وخص الاستفهام بالنصب ليكون فرقاً بينه وبين الخبر"^(٨).

(١) الأصول ١٣٥/٢.

(٢) الأصول ١٣٥/٢.

(٣) الكتاب ٩٩/١.

(٤) في التحليل اللغوي، ص ١١٠.

(٥) انظرها في الأصول ١٣٥/٢.

(٦) الأصول ٦١/١.

(٧) الأصول ٣١٥/١.

(٨) الأصول ٣١٥/١.

وقد ربط ابن السراج بين الاستفهام وغيره من المعاني كالجزاء والنفي. ومن ذلك ما ذكره من دخول (ألف) الاستفهام على (لا) النافية، وهو ما سنعرض لشيء منه مع أسلوب النفي.

أسلوب النفي

والنفي باب آخر من أبواب المعنى الطارئ على التركيب الاسمي أو الفعلي. ومعناه سلب الحكم عن شيء ما في التركيب بأداة نافية^(١)، يهدف به المتكلم إخراج الحكم في تركيب لغوي مثبت إلى ضده^(٢).

ومن هذه الأدوات التي تناثر ذكرها في "أصول" ابن السراج: (ما)، يقول ابن السراج عنها: "وإنما نفيت ب (ما) ما أوجبه غيرك"^(٣)، ويأتي منها ما يجري مجرى (ليس) في لغة أهل الحجاز. يقول ابن السراج: "وشبهت بها في النفي خاصة لأنها نفي، كما أنها نفي، يقولون: "ما عمرو منطلقاً"، فإن خرج معنى الكلام إلى الإيجاب لم ينصبوا، كقولك: "ما زيد إلا منطلق". وإن قدموا الخبر على الاسم رفعوا أيضاً فقالوا: "ما منطلق زيد". فتجتمع اللغة الحجازية والتميمية فيهما معاً"^(٤).

ومن أدوات النفي أيضاً (لا)، ولها في الكلام مواضع وجملتها النفي^(٥)، فتقع على الأسماء، نحو: "ضربت زيدا لا عمراً"، وتقع على الأفعال، نحو: "لا يخرجُ

(١) الخليل "معجم مصطلحات النحو العربي"، ص ٤٥٨.

(٢) في التحليل اللغوي، ص ١٥٤.

(٣) الأصول ٦١/١.

(٤) الأصول ٩٣/١.

(٥) الأصول ٤٠١/١.

زيدٌ"، و "لا ينطلقُ عبد الله" في الخبر. ونحو: "لا ينطلقُ عبد الله"، و "لا يخرجُ زيدٌ" في النهي.

ومن أدوات النفي أيضاً (ليس)، و(لن) و(لم).

وقد ربط ابن السراج أيضاً بين النفي وغيره من المعاني، كالاستفهام والتوكيد في أكثر من موضع^(١)، ومن ذلك دخول (الألف) على (لا) نحو:

"ألا رجل في الدار" و "أ غلام أفضل منك". يقول ابن السراج: "فيجوز أن يكون الكلام استفهاماً، ويجوز أن يكون تمنياً، والأصل الاستفهام"^(٢). كما قد تأتي (لا) مؤكدة، كما في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣)، وإنما هو: أقسم^(٤).

ومثلها في ذلك (ما)، كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(٥). وتكون (لا) ك (ما) في التوكيد واللغو، كما في قوله تعالى: ﴿لَلَّأَ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٦)، يقول ابن السراج: "وهو ل (أن) يعلم. ولا تكون توكيداً إلا في الموضع الذي لا يلتبس فيه الإيجاب بالنفي من أجل المعنى"^(٧).

(١) سبقت الإشارة لأمثلة منها تحت عنوان "الزيادة والإلغاء".

(٢) الأصول ٣٩٦/١.

(٣) القيامة/١.

(٤) الأصول ٤٠١/١.

(٥) آل عمران/١٥٩.

(٦) الحديد/٢٩.

(٧) الأصول ٢١١/٢.

الفصل الرابع

أمن اللبس

المعنى واللبس

أولاً: على المستوى الصرفي

١ - ما تعلق بالحرف

٢ - ما تعلق بالصياغة

ثانياً: على المستوى النحوي

١ - ما تعلق بالحرف

٢ - ما تعلق بالصياغة

٣ - ما تعلق بالرتبة

المعنى واللبس

لقد رأينا فيما مضى من الفصلين السابقين كيف أن ابن السراج كان حريصاً على وضوح المعنى على مستوى البنية الصرفية، ومستوى البنية النحوية. وطبيعي أن اللبس المتوقع - بسبب احتمال الصيغة أو التركيب أكثر من معنى - مشكلةٌ تعوق وضوح المعنى. وقد حرص ابن السراج في "أصوله" على تحري مواضع اللبس المتوقع كما رأينا في مواضع عديدة في هذا البحث، وتنبيهه للاحتراز منها، إذ الغاية عنده إنما تعتمد على توصيل المعنى واضحاً دون لبس. يقول في ذلك: "والإلباس متى وقع لم يجز، لأنّ الكلام وضع للإبانة"^(١).

وقد حاولت جهدي تتبع المواضع التي نبّه فيها ابن السراج على ضرورة تجنب اللبس للوقوف على الآليات التي وظفها في معالجاته على المستوى الصرفي، والمستوى النحوي، ودراستها، وفهمها. ولهذا فقد عمدت في هذا الفصل إلى أن أدون بأمانة وموضوعية أبرز هذه المواضع التي عالج فيها ابن السراج ظاهرة اللبس، جامعاً ما تفرق منها، ومسجلاً آليات التعامل معها، والتي اعتمدت على الأدوار أو الوظائف التي يمكن أن يؤديها كل من^(٢):

١ - الحرف: بالزيادة، أو الحذف، أو القلب، أو التعويض.

٢ - الصياغة: بمقايسة الأوضاع الصرفية والنحوية مع بعضها ببعض لاقتراح أسلم الصياغات.

٣ - الرتبة: بالالتزام في الغالب بالوضع الأصل وتجنب التحرر مع اللبس.

(١) الأصول ٢١٩/١.

(٢) انظر في ذلك: مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين. ص ٤٠.

أولاً : على المستوى الصرفي :

١. ما تعلق بالحرف

ومن ذلك الأمثلة التالية :

- ما يحذف من السواكن وما لا يحذف. يقول ابن السراج: "وأما ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها حرف ساكن فثلاثة أحرف: الألف، والياء التي قبلها حرف مكسور، والواو التي قبلها حرف مضموم، فالألف نحو: رمى الرجل، وحبلى الرجل، ومعزى القوم، ورمت، دخلت التاء وهي ساكنة على (ألف) (رمى) فسقطت، وقالوا: رَمَيَا وَغَزَوَا، لئلا يلتبس بالواحد، وقالوا: حبلان وذفران لئلا يلتبس بما فيه ألف تأنيث"^(١).

- ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء، والياء ألفاً، يقول ابن السراج: "و(فياعل) من: "شويت" و "حييت": حيايا، وشيايا، لأنها همزة تعرض في الجمع بعدها الياء، ولا يخافون التباساً". وقالوا: فَلُؤَّةٌ، وفلاوى، لأن الواحد فيه واو، فأبدلوا في الجمع واواً. وأما (فُعائل)، و(فُعاعل) فتقول: شُوء، و حُياء، ولا تقول: حيايا، وشوايا، لئلا يلتبس بـ "حُبَارى"^(٢).

- ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو. يقول ابن السراج: "وذلك نحو: ساء يسوء، وجاء يجيء، وشاء يشاء. فإن الواو والياء لا تعلن، واللام ياء أو واو، لأنهم إذا فعلوا ذلك يصيرون إلى ما يستثقلون، وإلى الإلباس والإجحاف. فهذه الحروف تجري مجرى: قال وباع، إلا أنك تحول اللام ياء إذا همزت العين، وذلك نحو قولك: جاء، همزت العين التي همزت في (بائع)، واللام

(1) الأصول ٣٧١/٢.

(2) الأصول ٣٠٢/٣.

مهموزة، فالتقت همزتان، ولم تكن لتجعل اللام بين بين، لأنهما في كلمة واحدة^(١).

- قلب الألف في الندبة واوا، يقول ابن السراج: "فإن كان الاسم المندوب مضافاً إلى مخاطب مذكر قلت: "واغلامك يا هذا". فإن ألحقت ألف الندبة قلت: "واغلامكاه"، وإن ثنيت قلت: "واغلامكماه"، وإن جمعت قلت: "واغلامكموه"، فقلبت ألف الندبة واواً كيلا يلتبس بالثنائية^(٢).

- التأنيث بعلامة، ومنها التاء تبدل منها في الوقف هاء في الواحدة، وهي على سبعة أضرب. يقول ابن السراج: "ومنها دخولها فرقاً بين الجنس، والواحد منه، نحو قولك: تمر وتمرة، وبسر وبُسرة، وبقر وبقرة. فحق هذا إذا أخرجوا منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والتذكير، فتقول: هو التمر، وهو البسر، وهو العنب، وكذلك ما كان في منهاجه. قال الله عز وجل: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾^(٣)، فالتذكير على معنى الجمع، والتأنيث على معنى الجماعة، ومن هذا الباب جرادٌ وجرادة، وإنما هو واحد من الجنس، ليس جراد بذكر جرادة. واعلم أن هذا الباب مؤنثه لا يكون له مذكر من لفظه، لأنه لو كان كذلك لالتبس الواحد المذكر بالجمع^(٤).

(١) الأصول ٢٩٦/٣. وانظر أيضاً: ٣٠١/٣.

(٢) الأصول ٣٥٧/١.

(٣) الحاقة / ٧.

(٤) الأصول ٤٠٨/٢.

- من علامات التأنيث الألف. يقول ابن السراج: "وهذه الألف تجيء على ضربين: ألف مقصورة، وألف ممدودة. والألف المقصورة تجيء على ضربين: فـضرب لا يشك في ألفه أنها تأنيث، نحو ما جاء على (فُعلَى)، نحو: حبلى وأنثى وخنثى ودنيا. وضرب يلبس فيحتاج إلى دليل، ومنه: ما جاء على وزن الأصول، وبابه أن ينظر هل يجوز إدخال الهاء عليه. فإن دخلت فإنه ليس بألف تأنيث، لأن التأنيث لا يدخل على التأنيث، وإن امتنعت فهي للتأنيث، فأما الذي لا تدخل عليه الهاء فسكرى، وغضبي، ونحوه مما بني المذكر منه على (فعلان)، نحو: سكران وغضبان، فأما ما تدخله الهاء، فنحو: علقاة وأرطاة"^(١).

- ويرد ابن السراج على من ألحقوا الفعل ضمير التثنية والجمع على لغة (أكلوني البراغيث) فيقول: "يجوز: "قاموا الزيدون"، و"يقومون الزيدون" على لغة من قال: "أكلوني البراغيث" فهؤلاء إنما يجيئون بالألف والنون، وبالواو والنون في: يضربان، ويضربون، وبالألف والواو في ضربا، وضربوا، فيقولون: ضربا الزيدان، وضربوا الزيدون، ليعلموا أن هذا الفعل لاثنين، لا لواحد، ولا لجميع، وهذا لجميع، لا لاثنين، ولا لواحد، كما أدخلت التاء في فعل المؤنث لتفصل بين فعل المذكر والمؤنث .. ولكن هذا أدى إلى إلباس، إذ كان من كلامهم التقديم والتأخير، فكأن السامع إذا سمع: "قاموا الزيدون"، لا يدري هل هو خبر مقدم والواو فيه ضمير، أم الواو علم الجمع فقط، غير ضمير؟"^(٢).

(١) الأصول ٤١٠/٢.

(٢) الأصول ١٧٣/١.

- وعن ظهور الضمير يقول ابن السراج: "أما الفعل المضارع فليس يظهر في فعل الواحد ضمير البتة، متكلاً كان أو مخاطباً، إلا في فعل المؤنث المخاطب، وذلك أنه استغنى بحروف المضارعة عن إظهار الضمير، يقول المتكلم: أنا أفعل، ذكراً كان أو أنثى، فالتكلم لا يحتاج إلى علامة، لأنه لا يختلط بغيره، وإنما أظهرت العلامة في "فعلت" للمتكلم، لأنه لو أسقطها لالتبس بالغائب، فصار: فعل، فلا يعلم لمن هو"^(١).

٢. ما تعلق بالصياغة

ومما نرصده في "الأصول" منها الموارد التالية:

- الفرق بين بناء الفعل للمجهول وبنائه للمعلوم. يقول ابن السراج: "فبني الفعل للمفعول على (فُعِلَ) نحو: "ضُرِبَ"، و(أُفْعِلَ) نحو: "أُكْرِمَ"، و(تُفْعَلُ) نحو: "تُضْرَبُ"، و(تُفْعَلُ) نحو: "تُضْرَبُ"، فخولف بينه وبين بناء الفعل الذي بني للفاعل، لئلا يلتبس المفعول بالفاعل"^(٢).
- كسر اللام الخافضة. يقول ابن السراج: "ألا ترى أنك تقول: "إنّ هذا لزيد"، إذا أردت: "إنّ هذا زيد"، فاللام هنا مؤكدة، وتقول: "إنّ هذا لزيد"، إذا أردت أنه في ملكه. ولو فتحت لالتبس، فإن وقعت اللام على مضمّر فتحتها على أصلها فقلت: "إنّ هذا لك" و"إنّ هذا لأنت"، لأنه ليس هنا لبس"^(٣).
- كسر اللام مع الاسم الظاهر. يقول ابن السراج: "واعلم أن علامة الإضمار قد ترد أشياء إلى أصولها، فمن ذلك قولك: "لعبد الله مال"، ثم تقول: لك، وله،

(١) الأصول ١١٥/٢.

(٢) الأصول ٧٧/١.

(٣) الأصول ٣٥١/١.

وإنما كسرت مع الظاهر في قولك: "لزيد مال" كيلا يلتبس بلام الابتداء إذا قلت: "لهذا أفضل منك"، ألا تراهم قالوا: "يا لبكر" حين أمنوا الالتباس"^(١).

- وفي النسب يقول ابن السراج: "تقول إذا أضفت إلى عبد القيس: عبدي، وإلى امرئ القيس: امرئ، فإن خافوا اللبس نسبوا إلى ما ليس فيه، فقالوا في عبد مناف: منافي. فأما: ابن كراع، وابن الزبير، فلا يجوز إلا: زبيري، وكراعي. وتقول في: أبي بكر بن كلاب: بكري. وقد يركبون من الاسمين، المضاف أحدهما إلى الآخر اسماً إذا خافوا اللبس، فيقولون: "عبشمي" في: عبد شمس، و"عبدري" في: عبد الدار، وليس بقياس"^(٢).

ثانياً: على المستوى النحوي:

١- ما تعلق بالحرف

ونجد من ذلك:

- جواز حذف اللام مع المفعول لأجله، وعدم جواز حذف الواو مع المفعول معه. يقول ابن السراج: "ولا يجوز حذف الواو في: "ما صنعت وأباك" كما جاز حذف اللام في قولك: "فعلت ذاك حذار الشر"، تريد: لحذار الشر، لأن حذف اللام لا يلبس، وحذف الواو يلبس، ألا ترى أنك لو قلت: "ما صنعت أباك"، صار الأب مفعولاً به؟"^(٣).
- جواز حذف (لا) النافية، يقول ابن السراج: "وتقول: لئن فعلت ما فعل، تريد: ما هو فاعل. وتقول: والله أفعل، تريد: لا أفعل، وإن شئت أظهرت (لا)،

(١) الأصول ١٢٤/٢.

(٢) الأصول ٦٩/٣.

(٣) الأصول ٢١٢/١.

وإنما جاز حذف (لا) لأنه موضع لا يلبس، ألا ترى أنك لو أردت الإيجاب، ولم ترد النفي قلت: لأفعلن، فلما لم تأت باللام والنون، علم أنك تريد النفي^(١).

- الفصل بين التمييز والحال بزيادة حرف. يقول ابن السراج: "وقال أبو العباس - رحمه الله - فأما قولهم: "حسبك بزيد رجلاً"، و"أكرم به فارساً"، وما أشبه ذلك. ثم تقول: "حسبك به من رجل" و"أكرم به من فارس"، و"لله دره من شاعر"، وأنت لا تقول: "عشرون من درهم"، ولا "هو أفره منك من عبد"، فالفصل بينهما أن الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال، فأدخلت (من) لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنك لو قلت: "أكرم به فارساً" و"حسبك به خطيباً" لجاز أن تعني في هذا الحال^(٢).

- التعويض بلام التوكيد مع (إن) المخففة، يقول ابن السراج: "ولا بد من إدخال اللام على الخبر إذا خففت (إن) المكسورة، تقول: "إن الزيدان لمنطلقان"، و"إن هذان لمنطلقان" كيلا يلتبس ب (إن) التي تكون نفيًا في قولك: "إن زيد قائم"، تريد: "ما زيد بقائم"^(٣).

ويقول في موضع آخر: "فإن: توكيد الحديث، وهي موصلة للقسم، لأنك لا تقول: "والله زيد منطلق"، فإن أدخلت (إن) اتصلت بالقسم فقلت: "والله إن زيدا منطلق" وإذا خففت فهي كذلك، إلا أن لام التوكيد تلزمها عوضاً لما ذهب منها، فتقول: "إن زيدا لقائم"، ولا بد من اللام إذا خففت كأنهم جعلوها عوضاً، ولئلا تلتبس بالنفي^(٤).

(١) الأصول ٢/٢٠٠.

(٢) الأصول ١/٢٢٦. وتكرر ما ذكره هنا في ١/٣٠٨.

(٣) الأصول ١/٢٣٥.

(٤) الأصول ١/٢٢٩.

٢. ما تعلق بالصياغة

ومما نرصده في "الأصول" منها الموارد التالية:

- عدم ظهور الضمير في خبر المبتدأ. يقول ابن السراج عن خبر المبتدأ الذي يكون فعلاً فيه ضمير المبتدأ نحو: "زيد يقوم"، و"الزيدان يقومان": "إن هذا الضمير وإن كان لا يظهر في فعل الواحد لدلالة المبتدأ عليه يظهر في التثنية والجمع، وذلك ضرورة خوف اللبس. فإن قال قائل: فإنك تقول: "الزيدان قائمان" و"الزيدون قائمون" قيل له: ليست الألف ولا الواو فيهما ضميرين، إنما الألف تثنية الاسم، والواو جمع الاسم، وأنت إذا قلت: "الزيدون قائمون"، فأنت بعد محتاج إلى أن يكون في نيتك ما يرجع إلى الزيدون"^(١).

- عدم التفريق بين العامل وما عمل فيه بعامل آخر. يقول ابن السراج: "ولا يحسن عندي أن تقول: "آكلاً كان زيدٌ طعامك" من أجل أنك فرقت بين (آكل) وبين ما عمل فيه بعامل آخر، ومع ذلك فيدخل لبس في بعض الكلام. وإنما يحسن مثل هذا في الظروف نحو قولك: "راغباً كان زيد فيك"، لاتساعهم في الظروف، وأنهم جعلوا لها فضلاً على غيرها في هذا المعنى. ولا أجزى أيضاً: "آكلاً كان زيد أبوه طعامك" أريد به: "كان زيدٌ آكلاً أبوه طعامك" للعلة التي ذكرت لك، بل هو ها هنا أقبح، لأنك فرقت بين (آكل) وبين ما ارتفع به، وفي تلك المسألة إنما فرقت بينه وبين ما انتصب به، والفاعل ملازم لا بد منه، والمفعول فضلة"^(٢).

- إعراب عطف البيان. يقول ابن السراج: "تقول: يا هذا الطويلُ أقبل" في قول من قال: "يا زيدُ الطويلُ"، ومن قال: "يا زيدُ الطويلَ"، قال: "يا هذا

(١) الأصول ٦٤/١.

(٢) الأصول ٨٩/١.

الطويل"، وليس الطويل بنعت لـ (هذا)، ولكنه عطف عليه، وهو الذي يسمى عطف البيان، لأن (هذا) وسائر المبهمات إنما تبين بالأجناس، ألا ترى أنك إذا قلت: "جاءني زيد" فحقت أن يلتبس الزيدان على السامع أو الزیود، قلت: الطويل، وما أشبه، لتفصل بينه وبين غيره ممن له مثل اسمه؟ وإذا قلت: "جاءني هذا"، فقد أومأت له إلى واحد بحضرتك، وبحضرتك أشياء كثيرة، وإنما ينبغي لك أن تبين له عن الجنس الذي أومأت له إليه لتفصل ذلك عن جميع ما بحضرتك من الأشياء. ألا ترى أنك لو قلت له: "يا هذا الطويل"، وبحضرتك إنسان ورمح، وغيرهما، لم يدر إلى أي شيء تشير. وإن لم يكن بحضرتك إلا شيء طويل واحد، وشيء قصير واحد فقلت: "يا هذا الطويل" جاز عندي، لأنه غير ملبس. والأصل ذاك، وأنت في المبهمة تخص له ما يعرفه بعينه، وفي غير المبهمة تخص له ما يعلمه بقلبه"^(١).

- اللبس المتوقع إذا كان اللفظ لفظ الخبر والمعنى الدعاء. يقول ابن السراج: "اعلم أن أصل الدعاء أن يكون على لفظ الأمر، وإنما استعظم أن يقال أمر، والأمر لمن دونك، والدعاء لمن فوقك، وإذا قلت: "اللهم اغفر لي" فهو كلفظك إذا أمرت فقلت: "يا زيد أكرم عمراً"، وقد يجيء الأمر والنهي والدعاء على لفظ الخبر إذا لم يلبس، تقول: "أطال الله بقاءه"، فاللفظ لفظ الخبر، والمعنى دعاء، ولم يلبس، لأنك لا تعلم أن الله قد أطال بقاءه لا محالة. فمتى ألبس شيء من ذا بالخبر لم يجز حتى يبين، فتقول على ذا: "لا يغفر الله له ولا يرحمه"، فإن قلت: "لا يغفر الله له ويقطع يده" لم يجز أن تجزم (يقطع) لأنه لا يشاكل الأول، لأن الأول دعاء عليه، وإذا جزمت (يقطع) فقد أردت: ولا يقطع الله، فهذا دعاء له، فلا يتفق المعنى. وإذا لم يتفق لم يجز النسق"^(٢).

(١) الأصول ٣٦٨/١، وانظر أيضاً: الأصول ٣٢/٢ - ٣٣.

(٢) الأصول ١٧٠/٢.

٣. ما تعلق بالرتبة

ومن ذلك :

- عدم جواز التقديم إذا ألبس، يقول ابن السراج: "ولا يجوز التقديم إذا ألبس على السامع، وذلك نحو قولك: "ضرب عيسى موسى"، إذا كان (عيسى) الفاعل لم يجوز أن يقدم (موسى) عليه لأنه ملبس لا يبين فيه إعراب. وكذلك: "ضرب العصا الرحي" لا يجوز التقديم والتأخير. فإن قلت: "كسر الرحي العصا" وكانت (الرحى) هي الفاعل، وقد عُلِمَ أن العصا لا تكسر (الرحى) جاز التقديم والتأخير. ومن ذلك قولك: "ضربت زيدا قائماً" إذا كان السامع لا يعلم من القائم، الفاعل أم المفعول لم يجوز أن تكون الحال من صاحبها إلا في وضع الصفة، ولم يجوز أن تقدم على صاحبها. فإن كنت أنت القائم قلت: "ضربت قائماً زيداً"، وإن كان (زيد) القائم قلت: "ضربت زيداً قائماً، فإن لم يلبس جاز التقديم والتأخير.

وكذلك إذا قلت: "لقيت مصعداً زيداً منحدراً"، لا يجوز أن يكون المصعد إلا أنت، والمنحدر إلا (زيد) لأنك إن قدمت وأخرت التبس.

ولو قلت: "ضرب هذا هذا" تريد تقديماً وتأخيراً لم يجوز. فإذا قلت: "ضرب هذا هذه" جاز التقديم والتأخير فقلت: "ضرب هذه هذا" لأنه غير ملبس.

ولو قلت: "ضرب الذي في الدار الذي في البيت" لم يجوز التقديم والتأخير لإلباسه.

ومن ذلك إذا قلت: "أعطيت زيداً عمراً"، لم يجوز أن تقدم (عمراً) على (زيد) و(عمرو) هو المأخوذ لأنه ملبس إذا كان كل واحد منهما يجوز أن يكون الآخذ، فإذا قلت: "أعطيت زيداً درهماً" جاز التقديم والتأخير، فقلت: "أعطيت درهماً زيداً" لأنه غير ملبس. والدرهم لا يكون إلا مأخوذاً.^(١)

(١) الأصول ٢٤٦/٢.

- وعن جواز تقديم المفعول على نائب الفاعل إذا كان لا يلبس على السامع يقول ابن السراج: فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت: "أعطي زيدا درهماً"، و"كُسي زيداً ثوباً"، فهذا وجه الكلام، ويجوز أن تقول: "أعطي زيدا درهماً"، وكُسي زيداً ثوباً" كما كان الدرهم والثوب مفعولين، وكان لا يلبس على السامع الآخذ من المأخوذ جاز. ولكن لو قلت: "أعطي زيداً عمراً"، وكان زيد هو الآخذ لم يجز أن تقول: "أعطي عمرو زيدا"، لأن هذا يلبس إذ كان يجوز أن يكون كل واحد منهما آخذاً لصاحبه، وهو لا يلبس في الدرهم، وما أشبهه، لأن الدرهم لا يكون إلا مأخوذاً. وإنما هذا مجاز، والأول الوجه. ومن هذا: "أدخل القبر زيدا"، و"ألبستُ الجبة زيدا"^(١).

(١) الأصول ٧٩/١.

الخاتمة

وبهذا العرض لهذه الدراسة (المعنى عند ابن السراج) في كتابه "الأصول في النحو" نصل إلى تأكيد قضية المعنى في اللغة على وصف أنها الوجه الشفاف والأثير القادر على التلون بألوان الطيف جميعها أو بعضها عن قصد وإرادة، وفي الوقت نفسه المنكشف أمام مختلف العوارض والإشكالات المؤثرة على درجة صفائه وسلاسته. وهو ما جعل قضية المعنى محل انشغال العلماء والمفكرين بها من مختلف الميادين قديماً وحديثاً، ولم تبق ضمن دائرة علماء اللغة فقط.

وقد قُدر لهذه الدراسة أن تجعل مادة بحثها في قضية المعنى، في واحد من المصنفات النحوية ذات الشأن في تراثنا النحوي القديم، ولعالم فذ جمع إلى جانب اللغة والنحو علوم المنطق والفلسفة. فجاءت نظراته التحليلية أكثر إحاطة وحساسية، واصطبغ منطق اللغوي بشفافية المتأمل المتذوق، الذي يقلب وجوه الكلام ويوازن بينه، فيقبل ما يقبل. ويرد ما يرد عن رأي حصيف وملكة متمكنة.

وبالجملة فإن من عاش مع ابن السراج في "أصوله" وجال معه في تقاسيمه لا يسعه إلا أن يقول: إن انكشاف عبقرية اللغة لا يتحقق إلا بمثل عبقرية ابن السراج وأضرابه الذين انشغلوا صادقين بخدمة اللغة فشغلوا برحم العلم من جاء بعدهم.

وإذ كان من أهداف هذه الدراسة بحث قضية المعنى في "أصول" ابن السراج من أجل رصد الآليات التي اعتمدها لتفسير العمليات الدلالية على مستوى البنية والتركيب، فقد جاءت المقدمة معرّفة بمسوغات اختيار هذا المصنف النحوي لموضوع الدراسة. ومبينة ما يميز كتاب "الأصول" عن سائر المؤلفات الأخرى، والتي كان من أبرزها عده أول صياغة قانونية لعلم النحو توجت جهود من سبقوه من النحاة الأوائل.

بعد ذلك عرّفت المقدمة بمنهج هذا المصنف النحوي وتبويبه وأقسامه، وأثر العقلية المنطقية في تأليفه، كما عرّفت بمنهج البحث والدراسة، التي قامت بعد المقدمة على تمهيد وأربعة فصول، ثم الخاتمة.

أما التمهيد، فقد تناول التعريف بمفهوم المعنى، وهو القصد، ثم ما يطرأ عليه من مشكلات اللبس والإبهام والغموض، معرّفاً بها، وموضحاً ما تجتمع فيه وما تختلف.

وبعد ذلك تناول التمهيد ملامح انشغال ابن السراج بقضية المعنى في "أصوله" والمساحة المغربية بالبحث والدراسة فيها، ليصل إلى التعريف بأنواع المعاني الوظيفية بحسب مستويات التحليل اللغوي المختلفة، وهي المعنى الصوتي، والمعنى الصرفي، والمعنى النحوي، والمعنى الدلالي.

أما الفصل الأول فقد انطلق من التعريف بمصطلحي المعنى والدلالة، وما اتفقا فيه بين العلماء والمفكرين في القديم والحديث، عند علمائنا المسلمين أو عند علماء الغرب، من فلاسفة وأصوليين ولغويين وبلاغيين، وكيف تطور مفهوم الدلالة ليتبلور كمصطلح وعلم له قواعده.

كما تناول أيضاً الحديث عن النحو العربي على وجه الخصوص ومفهوم النحو الشمولي - كما كان عند نحائنا القدماء - وارتباطه بالمعنى منذ إرهاساته الأولى. ثم تناول أيضاً قضية "الإعراب فرع المعنى" وهي من المقولات التي انبنت على ارتباط دال العلامة الإعرابية بالمعنى والقصد، إذ على أساس المعنى المقصود وهو الأصل يتم ضبط الفرع وهو الإعراب.

وقد ارتبط الحديث عن هذه المقولة بالحديث عن نظرية العامل في النحو العربي، وما أفضت إليه عند كثيرين من تعقيد جعل العلامة الإعرابية تستأثر بجل

اهتمام النحاة وعنايتهم. ثم ما ترتب على هذا الاهتمام من ردود أفعال أدت بالبعض إلى رفض فكرة العامل في النحو، ومحاولة إعطاء تفسيرات أخرى للعامل وأثره في التصرف الإعرابي. وقد انتهى الفصل الأول إلى استعراض دراسات معاصرة لا تنفي دور العامل وإنما تستفيد من معطيات التراث النحوي القديم ومعطيات الدرس اللساني الحديث في تقديم نظرات متعلقة رزينة توزع الاهتمام على قرائن أخرى دالة، دون أن تقتصر على العلامة الإعرابية وحدها، وهو ما عرف بتضافر القرائن.

أما الفصل الثاني فقد تناول قضية المعنى عند ابن السراج على المستوى الصرفي، مبتدئاً من أقسام الكلام، وعلاقة الصيغ بالوظائف، وعلاقة الفعل بالزمن، ومعاني الأبنية، ودلالات الصيغ المبنية والاشتقاقية.

أما الفصل الثالث فقد انطلق من الحديث عن الكلام والجملة، ومدى التفريق بينهما على مستوى المفهوم أو الاصطلاح عند ابن السراج وغيره من النحاة، ومفهوم البنية الأساسية، ومفهوم الإخبار الموازي لمفهوم الإسناد عند ابن السراج، واهتمامه بتحليل التراكيب على ضوءه بما عقد له من باب مستقل فيه تفصيل.

كما تناول الفصل الثالث أيضاً قضية المعنى والعلامة الإعرابية المبنية على القول بنظرية العامل التي آمن بها ابن السراج وبنى عليها بنيانه في "الأصول" وبها ارتبطت مقولات الحذف والإضمار، والإعراب المحلي، والإعراب التقديري، والحكم بالشذوذ على ما خالف القياس. ثم بينا موقف ابن السراج من هذا كله، إذ لم يدفعه القول بالعامل إلى الجمود عند حدود الأشكال والحدود التقعيدية الصارمة، بل رأيناه يخرج عنها ويحاورها ويحاكمها ليستقل بنظرات دلالية ذات قيمة كبرى.

وقد ترتب على ذلك تناول التركيب الاسمي والتركيب الفعلي في مختلف التحولات الطارئة على الوظيفة الإخبارية الأولى فيهما. وفي هذا التناول وجدنا حضور الهاجس الدلالي بقوة عند ابن السراج، ونفاده إلى روح التركيب كما في الجزء الذي

أسميناه "المعنى والمواقع النحوية". وكذلك كان له تحليل مكثف لدال الرتبة وعلاقتها بالمعنى، وضوحاً أو لبساً، ثم انتهينا في هذا الفصل إلى محاولة الوقوف على النظرات الدلالية لابن السراج بخصوص الأساليب النحوية المختلفة ومنها الاستفهام والنفي، والقسم، والتوكيد، وتداخل المعاني باختلاف ما يطرأ على كل أسلوب بالزيادة أو الحذف أو غير ذلك.

أما الفصل الرابع فقد خصصناه محلاً لأبرز معالجات ابن السراج لظاهرة اللبس على المستويين الصرفي والنحوي، وحاولنا ترتيب الآليات التي وظفها لمنع اللبس أو رفعه خلال تحليله النحوي.

وبعد كل ذلك انتهت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن أن نسجلها فيما يلي:

أولاً: لقد شغلت الدلالة ابن السراج في كل كتابه "الأصول"، وعلى الرغم من إيمانه بنظرية العامل وصياغته القانونية للكتاب على ضوءها إلا أنه كان يخرج عنها بفطنته وذكائه، وبما أوتي من نصيب فلسفي، ليحاور ما وراء الأشكال والصور، وقد كان لهذا الانشغال بالدلالة بروز التمعنات دلالية ذات شأن متقدم على المستوى العلمي - المنظم - آنذاك، ومنها حديثه عن أقسام الفعل وأنواع العمل الدلالي له في مقابل العمل النحوي، ومنها حديثه بصورة مكثفة ومنظمة عن مفهوم "الحقيقة" في تعامله مع آثار نظرية العامل مما يؤكد ما قلناه من نفاذه إلى الروح المحركة للتركيب من الداخل، وعدم الركون إلى مجرد آلية العمل والعامل والمعمول، وهذا ما جعله يكرر باستمرار حديثه عن الفاعل الحقيقي، والمفعول الحقيقي، أو الفاعل في المعنى والمفعول في المعنى، ويقسم الأفعال إلى أفعال حقيقية، وأفعال غير حقيقية. ثم توضيحه وشائج القربى بين التركيبين الاسمي، والفعلية بما أبانه عن علاقة الفاعل بالمبتدأ، واقتراحه بذلك تصوراً موحداً لتحليل الجملة.

ثانياً: تناول ابن السراج أنواع المعنى المختلفة في "أصوله" وهي: المعنى الصوتي مثلما نجده في مباحث الإدغام خصوصاً. والمعنى الصرفي كما رأيناه في وظائف الصيغ وعلاقة الفعل بالزمن، ومعاني الأبنية. والمعنى النحوي كما عرضنا له من خلال الآليات الدلالية المتنوعة التي فسر بها ظاهرة المعنى. وأخيراً المعنى الدلالي الذي لم ينفك عن اشتغاله بمختلف مستويات التحليل اللغوي.

ثالثاً: اعتمد ابن السراج على جهاز مفاهيمي تدعمه آليات دلالية متعددة. أما المفاهيم فأولها مفهوم "الفائدة" التي أدار عليها قبول بعض الكلام وجوازه ورد غيره لعدم جوازه، وثانيها "القصد" أو "إرادة المتكلم" أو ما يعنيه، الذي على أساسه حلل مختلف التراكيب والأمثلة النحوية في "أصوله". وثالثها "الإسناد" أو "الإخبار" الذي اشتغل به مع المفهومين السابقين، لتمثل جميعها منظومة مفاهيمية محكمة ومتينة.

أما الآليات الدلالية التي عوّل عليها ابن السراج كثيراً، فتمثلت في الشفرة اللغوية بين المتكلم والمستمع القائمة على العلامة الإعرابية، باعتبارها من أكبر الدوال على المعنى، وهو ما ينسجم مع نظرية العامل. ومن الآليات الدلالية أيضاً الرتبة. وآلية الاحتراز من اللبس أو الالتباس الذي يعوق وضوح المعنى، وقد وظف لذلك آليات متعددة أيضاً كما رأيناها في الفصل الرابع من هذا البحث.

وبهذا نصل إلى ختام دراستنا راجين أن نكون قد أصبنا بها فائدة، أو ألمحنا فيها إلى ما يعيد قراءة تراثنا النحوي الذي قلّت بضاعته عند كثيرين من أبناء العربية ممن زهدوا فيه. هذا والله موفق والهادي إلى سواء السبيل.

المصادر والمراجع

- ١ - "ابن السراج ومذهبه في النحو"، أحمد مطر انعطية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، ١٩٩٠م.
- ٢ - "أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب"، د. عصام نور الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
- ٣ - "الإبهام والمبهمات في النحو العربي"، د. إبراهيم إبراهيم بركات، دار الوفاء بالمنصورة، مصر، ١٩٨٧م.
- ٤ - "الإتقان في علوم القرآن"، جلال الدين السيوطي، تقديم وتعليق: د. مصطفى ديب البُغا، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ٥ - "إحصاء العلوم"، لأبي نصر الفارابي، تحقيق: د. علي بو ملح، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ٦ - "الإحكام في أصول الأحكام"، الحافظ بن حزم الأندلسي، مطبعة العاصمة، القاهرة، (بدون تاريخ).
- ٧ - "الإحكام في أصول الأحكام"، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠م.
- ٨ - "إحياء النحو"، إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
- ٩ - "أسرار العربية"، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (بدون تاريخ).

١٠ — "الإشارات والتنبيهات (القسم الأول) . أبو علي بن سينا، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.

١١ — "الأشباه والنظائر في النحو"، لأبي بكر جلال الدين السيوطي، مراجعة وتقديم: د. فايز حيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

١٢ — "أصول تراثية في علم اللغة" د. كريم زكي حسام الدين، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٨٥م.

١٣ — "أصول التفكير النحوي"، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٩٧٣م.

١٤ — "الأصول في النحو"، لأبي بكر محمد بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

١٥ — "أصول النحو العربي"، د. محمد عيد، عالم انكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م.

١٦ — "الإعراب سمة العربية الفصحى"، د. محمد إبراهيم البناء، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع، مصر، ١٩٨١م.

١٧ — "الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة"، د. محمود عبد السلام شرف الدين، دار مرجان للطباعة، القاهرة، ط١، ١٩٨٤م.

١٨ — "إنباء الرواة على أنباء النحاة"، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

- ١٩ — "الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين"، الشيخ كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري النحوي، ومعه كتاب "الانتصاف من الإتصاف"، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٢م.
- ٢٠ — "الإيضاح في علل النحو"، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٤، ١٩٨٢م.
- ٢١ — "البحث الدلالي عند الأصوليين"، د. محمد يوسف حبص، مكتبة عالم الكتب، ط١، ١٩٩١م.
- ٢٢ — "البحث النحوي عند الأصوليين"، مصطفى جمال الدين، دار الهجرة، إيران — قم، ط٢، ١٤٠٥هـ .
- ٢٣ — "البيان والتبيين"، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، ١٩٦٨م.
- ٢٤ — "بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة"، د. عبد الكريم محمد الأسعد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط١، ١٩٨٣م.
- ٢٥ — "تاج العروس من جواهر القاموس"، محمد مرتضى الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، عن طبعة المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر، ط١، ١٣٠٦هـ.
- ٢٦ — "التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد"، صلاح إسماعيل عبد الحق، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ٢٧ — "التصور اللغوي عند الأصوليين"، د. السيد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

- ٢٨ — "التعريفات"، الحسين الجرجاني الحنفي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ٢٩ — "التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس"، حمادي صمود، منشورات الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨١م.
- ٣٠ — "تطور الدرس النحوي"، د. حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، ١٩٧٠م.
- ٣١ — "تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة"، د. طلال علامة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ٣٢ — "التنوير في التصغير"، د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار التأليف، القاهرة، (بدون تاريخ).
- ٣٣ — "ثلاث رسائل في إعجاز القرآن"، تحقيق: محمد خلف الله أحمد ود. محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٩١م.
- ٣٤ — "الجمال في النحو"، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: يسري عبد الغني عبدالله، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٩٩٠م.
- ٣٥ — "جمهرة اللغة"، محمد بن الحسن بن دريد، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، ط١، ١٣٤٤هـ.
- ٣٦ — "جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية"، د. عبد المنعم سيد عبد العال، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.

- ٣٧ - الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى"، مراجع عبد القادر بالقاسم الطليحي. منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، (بدون تاريخ).
- ٣٨ - "الحيوان"، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م.
- ٣٩ - "الخصائص"، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (بدون تاريخ).
- ٤٠ - "الخليل، معجم مصطلحات النحو العربي"، د. جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- ٤١ - "دائرة المعارف الإسلامية"، طبعة مكتبة دار الشعب، مصر، (بدون تاريخ).
- ٤٢ - "دراسات في الإعراب"، د. عبد الهادي الفضلي، دار تهامة، جدة، ط١، ١٩٨٤م.
- ٤٣ - "الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث"، محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- ٤٤ - "دراسة المعنى عند الأصوليين"، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، (بدون تاريخ).
- ٤٥ - "دروس في الأسنوية العامة"، فردينان دي سوسير، تعريب: صالح القرمادي ومحمد انشاوش ومحمد عجيبة، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م.
- ٤٦ - "دلائل الإعجاز في علم المعاني"، الإمام عبد القاهر الجرجاني، تعليق: الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

- ٤٧ - الرد على النحاة"، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، دار
الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- ٤٨ - رسائل أخوان الصفاء وخلان الوفاء"، تحقيق: خير الدين الزركلي، المطبعة
العربية، مصر، ١٩٢٨م.
- ٤٩ - سر صناعة الإعراب"، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هندأوي،
دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
- ٥٠ - "شذا العرف في فن الصرف"، الشيخ أحمد الحملأوي، طبع شركة مكتبة
ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢١، ١٩٧٩م.
- ٥١ - "شرح الأشموني لألفية ابن مالك"، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد
الحميد، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، (بدون تاريخ).
- ٥٢ - "شرح الرضي على الكافية"، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار
يونس، مطابع الشروق، بيروت، (بدون تاريخ).
- ٥٣ - "شرح شافية ابن الحاجب"، الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابأزي
النحوي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين
عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- ٥٤ - "شرح قطر الندى وبل الصدى"، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد
محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٣م.
- ٥٥ - "شرح المفصل"، الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت،
(بدون تاريخ).

- ٥٦ - "صحيح مسلم"، الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، شرح النووي، تحقيق: عبد الله أحمد أبو زينة، كتاب الشعب، القاهرة، (بدون تاريخ).
- ٥٧ - "الضمائر في اللغة العربية"، د. محمد عبد الله جبر، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٣م.
- ٥٨ - "الضمائر المنعكسة في اللغة العربية"، د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- ٥٩ - "طبقات النحويين واللغويين"، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٤م.
- ٦٠ - "العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ودوره في التحليل اللغوي"، د. خليل أحمد عمايره، اليرموك، الأردن، (بدون تاريخ).
- ٦١ - "العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد"، هنري فليش، تحقيق: د. عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٦٢ - "العربية والغموض"، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٨م.
- ٦٣ - "العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث"، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٨٣م.
- ٦٤ - "علم الدلالة"، بيار غيرو، ترجمة: انطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط١، ١٩٨٦م.

- ٦٥ - "علم الدلالة"، بيير جيرو، ترجمة: د. منذر عياشي، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨م.
- ٦٦ - "علم الدلالة"، د. أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٩٨٢م.
- ٦٧ - "علم الدلالة بين النظر والتطبيق"، د. أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ٦٨ - "علم الدلالة العربي"، د. فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
- ٦٩ - "علم اللغة مقدمة للقارئ العربي"، د. محمود السعران، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٩٢م.
- ٧٠ - "العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية"، عبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهرى الجرجاوي، تحقيق: د. البdraوي زهران، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٨م.
- ٧١ - "العين"، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- ٧٢ - "غريب القرآن"، لحبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، تعليق: محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ٧٣ - "الفعل والزمن"، د. عصام نور الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

- ٧٤ — "فلسفة اللغة"، د. سامي أدهم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ٧٥ — "فلسفة اللغة واللسانيات"، د. نور الدين النيفر، مؤسسة أبوجدان للطباعة والنشر، تونس، ط١، ١٩٩٣م.
- ٧٦ — "الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب"، نور الدين عبد الرحمن الجامي، دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، طباعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية، العراق، ١٩٨٣م.
- ٧٧ — "فهارس كتاب الأصول في النحو"، د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦م.
- ٧٨ — "الفهرست لابن النديم"، محمد بن إسحاق النديم" تحقيق: د. ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، قطر، ط١، ١٩٨٥م.
- ٧٩ — "في إصلاح النحو العربي"، عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٩٨٥م.
- ٨٠ — "في بناء الجملة العربية"، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت، ط١، ١٩٨٢م.
- ٨١ — "في التحليل اللغوي" د. خليل أحمد عمايرة، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٩٨٧م.
- ٨٢ — "في فلسفة اللغة"، د. محمود فهمي زيدان، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.

- ٨٣ — "في النحو العربي، قواعد وتطبيق"، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
- ٨٤ — "في النحو العربي، نقد وتوجيه"، د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.
- ٨٥ — "في نحو اللغة وتراكيبها"، د. خليل أحمد عميرة، عالم المعرفة، جدة، ط١، ١٩٨٤م.
- ٨٦ — "قضايا الشعرية"، رومان ياكسون، ترجمة: محمد الولي ومبارك حنون، دار توبقال للنشر، المغرب، ط١، ١٩٨٨م.
- ٨٧ — "قضايا صرفية"، د. أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ١٩٩٠م.
- ٨٨ — "قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية"، د. اميل يعقوب، د. بسام بركة، مي شيخاني، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ٨٩ — "الكتاب" كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.
- ٩٠ — "الكلمة، دراسة لغوية معجمية"، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٢، ١٩٩٣م.
- ٩١ — "لسان العرب"، ابن منظور، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.

- ٩٢ — "اللسانيات والدلالة (الكلمة)"، د. منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط١، ١٩٩٦م.
- ٩٣ — "اللغة العربية معناها ومبناها"، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط٢، ١٩٨٥م.
- ٩٤ — "اللغة والمعنى والسياق"، جون لاينز، ترجمة: د. عباس صادق الوهاب، مراجعة: د. يوثيل عزيز، ط دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.
- ٩٥ — "مدرسة الكوفة"، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.
- ٩٦ — "المستقصى من علم الأصول"، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، دار العلوم الحديثة، بيروت، (بدون تاريخ).
- ٩٧ — "مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها"، د. عبد الله بن حمد الخثران، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٠م.
- ٩٨ — "المصطلح النحوي، دراسة نقدية تحليلية"، د. أحمد عبد العظيم عبد الغني، مطبعة العمرانية للأوفست، دار الثقافة للنشر، مصر، ١٩٩٠م.
- ٩٩ — "مفاتيح الألسنية"، جورج موانان، ترجمة: الطيب البكوش، منشورات الجديد، تونس، ١٩٨١م.

- ١٠٠ - "المفصل في علم اللغة"، لأبي القاسم محمود بن معمر الزمخشري، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل، محمد بدر الدين أبي فراس النعماني الحلبي، تحقيق وتعليق: د. محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- ١٠١ - "مفهوم المعنى، دراسة تحليلية"، د. عزمي إسلام، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الرسالة الحادية والثلاثون، الحولية السادسة، ١٩٨٥م.
- ١٠٢ - "المقتضب"، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، المجلد الأول، ١٣٩٩هـ.
- ١٠٣ - "معجم الأدباء"، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون تاريخ).
- ١٠٤ - "المعجم العربي، نشأته وتطوره"، د. حسين نصار، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط٤، ١٩٨٨م.
- ١٠٥ - "معجم مقاييس اللغة"، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ١٠٦ - "المعجم الوسيط"، مجمع اللغة العربية، مطابع دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٧٣م.
- ١٠٧ - "المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل"، د. عبد العزيز عبده أبو عبدالله، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ليبيا، ط١، ١٩٨٢م.

- ١٠٨ - مُغْنِي اللَّيْبِ عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِيبِ، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
- ١٠٩ - "من أسرار اللغة"، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٨٥م.
- ١١٠ - "مناهج البحث في اللغة"، د. تمام حسان، نشر دار الثقافة، طبع دار النجاح الجديدة، المغرب، ١٩٧٩م.
- ١١١ - "مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين"، د. زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٩م.
- ١١٢ - "الموافقات في أصول الشريعة"، لأبي إسحاق الشاطبي، شرح: الشيخ عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٥م.
- ١١٣ - "الموجز في النحو"، لابن السراج، تحقيق: مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٥م.
- ١١٤ - "الموجز في نشأة النحو"، د. محمد الشاطر أحمد محمد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٣م.
- ١١٥ - "نتائج الفكر في النحو"، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، دار الرياض، الرياض، ١٩٨٤م.
- ١١٦ - "النحو في إطاره الصحيح"، يوسف الحمادي، دار مصر للطباعة، مصر، ١٩٩٠م.

- ١١٧ - "النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي"، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مطبعة المدينة، القاهرة، ط١، ١٩٨٣م.
- ١١٨ - "النحو وكتب التفسير"، د. إبراهيم عبد الله رفيعة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ط٢، ١٩٩٠م.
- ١١٩ - "النحو الوافي"، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٥، ١٩٧٥م.
- ١٢٠ - "النزعة المنطقية في النحو العربي"، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
- ١٢١ - "النسب"، د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، طبع مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ١٢٢ - "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة"، محمد الطنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشناوي، محمد عبد الرحمن الكروي، ط٢، (بدون تاريخ).
- ١٢٣ - "نظرية أدوات التعريف والتكثير وقضايا النحو العربي"، غراتشيا غابوتشان، ترجمة: د. جعفر دك الباب، مطبعة مؤسسة الوحدة، دمشق، ط١، ١٩٨٠م.
- ١٢٤ - "نظرية إعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني عن كتابيه: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز"، محمد حنيف فقيهي، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
- ١٢٥ - "نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني"، وليد محمد مراد، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٣م.

١٢٦ - "همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية"، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، منشورات الرضى زاهدي، مطبعة أمير - قم، قم، إيران، ١٤٠٥هـ.

١٢٧ - "الوسيط في تاريخ النحو العربي"، د. عبد الكريم محمد الأسعد، دار الشواف، الرياض، ط١، ١٩٩٢م.

الدوريات

مجلة التواصل اللساني، الرباط، المغرب، المجلد الرابع، العدد: الأول مارس ١٩٩٢م، والعدد: الثاني سبتمبر ١٩٩٢م.

ملخص البحث

تمثل قضية المعنى في اللغة قاسماً مشتركاً بين مختلف العلماء والمفكرين، وذلك لما يترتب على التعامل باللغة في أحيان كثيرة من مشكلات تؤدي إلى عدم وضوح المعنى المقصود، ومن أبرزها مشكلة الالتباس.

وتأخذ قضية المعنى بعداً أكثر حساسية وخصوصية في علم النحو على اعتبار أنه يمثل عقل اللغة ونظامها. وأن مقاصد المتكلمين ومراميهم إنما تصدر عن هذا النظام أو من خلاله.

ويتناول هذا البحث قضية المعنى في كتاب نحوي مهم هو كتاب "الأصول في النحو" لابن السراج النحوي (ت ٣١٦هـ). وهو من أكثر التجارب تجديداً، وأشدها تأثيراً في مصير النحو العربي في صيرورته كنموذج قانوني، أو نظرية متماسكة ابتداء من القرن الرابع الهجري.

إن الهدف من هذا البحث هو محاولة فهم الآليات التي وظفها ابن السراج للكشف عن المعنى في الجملة على المستوى الصرفي، والمستوى النحوي، ووصف هذه الآليات، والوقوف على وظائفها في رفع اللبس، أو منعه.

وقد جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

أما المقدمة فتتناول بيان الغرض من البحث، وسبب اختيار كتاب "الأصول في النحو" لدراسة قضية المعنى، ثم تبين منهج الكتاب نفسه، وبعد ذلك تبين منهج البحث والدراسة.

أما التمهيد فيتناول أبرز إشكاليات المعنى في اللغة، معرفاً بمصطلحات اللبس، والإبهام، والغموض، ثم يعرض التمهيد أيضاً لقضية المعنى عند ابن السراج

في إطارها العام معرّفًا بأنواع المعاني الوظيفية بحسب مستويات التحليل اللغوي المختلفة، وهي: المعنى الصوتي، والمعنى الصرفي، والمعنى النحوي، والمعنى الدلالي. أما الفصل الأول (المعنى والدلالة) فيتناول استعراضاً لاهتمامات العلماء والمفكرين بقضية المعنى، كالفلاسفة، والأصوليين، واللغويين، والبلاغيين. والاتفاق أو الاختلاف بين مصطلحي المعنى، والدلالة. كما يتناول قضايا: النحو العربي وإنتاج الدلالة، والإعراب فرع المعنى، ونظرية العامل وقضية المعنى، وتضافر القرائن في الدلالة على المعنى.

ويتناول الفصل الثاني (المعنى الصرفي) أقسام الكلام، وعلاقة الصيغ بالوظائف، وعلاقة الفعل بالزمن، ومعاني الأبنية، ودلالات الصيغ المبنية، والصيغ الاشتقاقية.

ويتناول الفصل الثالث (المعنى النحوي) الفرق بين الكلام والجملة، ثم مفهوم البنية الأساسية، والتركيب الاسمي، والتركيب الفعلي، وعلاقة المعنى بالقرائن المختلفة، كالعلامة الإعرابية، ورتبة الكلمة في الجملة.

كما يتناول الفصل مظاهر انشغال ابن السراج بالهاجس الدلالي في مختلف معالجاته النحوية، وبروز هذا الاهتمام في محاولة الكشف عن روح التركيب. بعد ذلك يتناول الفصل قضية المعنى في الأساليب النحوية.

ويتناول الفصل الرابع (أمن اللبس) الوسائل والآليات التي تحدث عنها ابن السراج من أجل أمن اللبس على المستوى الصرفي، والمستوى النحوي.

أما الخاتمة، فقد جاءت لتعرض نتائج هذه الدراسة وتوضح مفردات الجهاز المفاهيمي التي وظفها ابن السراج لتفسير ظاهرة المعنى على المستويين، الصرفي، والنحوي في كتابه "الأصول في النحو".

Bahrain University
College of Arts
Arabic Department

Meaning according to Ibn Al-Sarraj
In His Book
(Al-Osool Fi Al-Nahw)

Pre-requisite for MA in Arabic Language

Prepared by:
Khalid Habib Abdulmajeed AlRadhi

Supervised by :
Dr. Faiqa Al-Sadeqi

April 2001